اجتمَاعُ الحقِيقَةِ والمجَازِ في القُرآنِ الكَرِيمِ
(مَواضِعُهُ وأثَرُهُ فِي الإعْرابِ والدّلالةِ)

دكتـــــور/هشام السعيد حسن البلتاجي.

(الأستاذ المشارك في كلية اللغة العربية وآدابها (جامعة أم القرى)

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية بالمنصورة (جامعة الأزهر)،

﴿ كَانَ سَهْلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: لَوْ أُعْطِيَ الْعَبْدُ بِكُلِّ حَرْفٍ مِنَ الْقُرْآنِ أَلْفَ فَهْمٍ لَمْ يَبْلُغْ نِهَايَةَ مَا أَوْدَعَهُ اللَّهُ فِي آيَةٍ مِنْ كِتَابِهِ؛ لِأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ، وَكَلَامُهُ صِفَتُهُ، وَكَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ نِهَايَةٌ، فَكَذَلِكَ لَا نِهَايَةَ لِفَهْمِ كَلَامِهِ، وإنما يفهم كل بمِقْدار مَا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ (١).

مُلَخَّصُ البَحْثِ

يَهْدُفُ البَحْثُ إلى بيانِ ما لـــــــ (اجْتِمَاعِ الحقِيقَةِ والمَجَازِ في اللفظِ الواحِدِ) مِنْ أثرٍ في التّوجيهِ الإعْرَابِيِّ للآيَاتِ القُرْآنِيَّةِ عِنْدَ مَنْ يقُولُ بـــــجوازِ الاجْتِمَاعِ، ومَنْ يقُولُ بامتِنَاعِهِ، وقَدْ جاءِ البَحْثُ فِي مُقَدِّمَةٍ وتمهيدٍ وفصلَينِ وخاتِمَةٍ.

أمَّا المُقَدِّمةُ: فحوَت أهَمِّيَّةَ الموْضُوعِ التي كَانَت سببًا في اختيَارِهِ، ومنهَجَ البحثِ، وخُطّتَهُ.

والتَّمْهِيدُ: وكانَ عَنْ القَرينةِ المُعْجَمِيَّةِ وأَثَرِهَا في الإعرَابِ والمَعنَى.

الفَصْلُ الأوّلُ: فصّلَ البحثُ فيهِ الحديثَ عنْ القَضِيَّةِ، عرّفَ الحقيقةَ، وسردَ أنواعَهَا، وكذلكَ المجازَ وأنواعَهُ، ثمّ آراء الأصوليينَ وأدِلّتهُم قبولًا وردًّا، ثمّ موقف النّحويِّينَ من القضيَّةِ أيضًا قبولًا وردًّا، وخُتِمَ الفصلُ بالإشارَةِ إلَى العلاقةِ بينَ (اجْتِمَاعِ الحقِيقَةِ والمَجَازِ) والتَّضمينِ، وبينَهُ وبينَ المُشتركِ اللفظيِّ.

(١) انظر: التَّفْسِيرُ البَسِيْط ٤٢٨/١، البرهانُ في علوم القرآن ٨/١.

الفصلُ الثَّانِي: تنَاولَ فيهِ البحثُ ثلاثَةَ عشرَ موضِعًا مستقراةً مِنْ كُتُبِ التّفسيرِ، قالَ فيهَا بعضُ العُلَماءِ بـــــ (اجْتِمَاعِ الحقِيقَةِ والمَجَازِ)، وعرَضَ فيهَا لأقوالِ العُلمَاءِ، معَ بيانِ ما للقضِيَّةِ مِنْ أثرٍ في المَعنَى والإعرابِ على كُلِّ قولٍ، ثمّ التّرجيح.

والخَاتِمَةُ: وبِهَا أهمُّ نتائجِ البحثِ وتوصيّاته، ومِنْ أهمّ النّتَائجِ:

-أنّ القضِيّةَ وإنْ كانَتْ في الأصلِ قضِيَّةٌ أصُوليّةٌ، لكِنْ وجدَ البحثُ لهَا صَدى واسِعًا عِندَ عُلَماءِ العربيّةِ.

-أنّ آثارَ القَضِيّةِ فِي النّصِّ الشَّرِيفِ لم تقتَصِرْ على الإعرابِ ومِن ثمّ المعنَى، بل تخطَّت حدودَ ذلك، من نحوِ الآثارِ العقدِيَّةِ التي أَشارَ إليها البحثُ.

الكلمات المفتاحية: اجتماع الحقيقة والمجاز-الحقيقة-المجاز-التوجيه الإعرابي.

Research Summary

The purpose of the research is to explain the effect of the meeting of truth and metaphor in a single word on the Arabic guidance of the Qur'anic verses for those who say that it is permissible to meet and those who say that they abstain.

As for the introduction: the importance of the topic was the reason for its choice, the method of research and its plan.

Introduction: It was about the lexical presumption and its effect on expression and meaning.

Chapter I: Separating the discussion on the issue, defining the truth, listing its types, as well as the metaphor and its types, then the opinions and evidence of fundamentalists, and then the position of grammarians on the issue as well as an acceptance and response.

CHAPTER II: THE RESEARCH DEALT WITH(13) SUBJECTS

DRAWN FROM BOOKS OFINTERPRETATION, IN WHICH SOME SCHOLARS SAID It presents the statements of scholars indicating the effect of the case on the meaning and expression of each statement, and then the weighting.

Conclusion: The most important findings and recommendations of the research are:

- The issue, though originally fundamentalist, but the research found a wide resonance among Arabic scholars.

- The implications of the case in the honourable text were not limited to expression and hence meaning, but went beyond that, in the direction of the nodal effects referred to in the research.

Keywords: Meeting Truth and Metaphor -Truth-Metaphor-Directive.,

بسم الله الرحمن الرحيـــــــــــــم

مقدمة

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين، والصَّلاةُ والسَّلامُ الأتمّانِ الأكْمَلانِ على سيِّدِ الخَلقِ أجمعينَ، وعلَى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، وأسأله – تعالى – الهدايةَ والرّشادَ، والتوفيقَ والسَّدادَ. وبعْدُ

فإنّ الحقيقةَ والمجازَ ومباحثَهُمَا المختلفةَ مِن أهمِّ قضايَا اللفظِ والمَعنى التي شغَلَت حيِّزًا ليس بالقَلِيلِ مِن تُرَاثِنا الإسْلاميِّ على اختلافِ مناحِيهِ وَمَشَارِبِهِ، أسهَبَ فِي عرضِهَا الأصوليُّونَ، وتحدّثَ عنْهَا النّحويُّون والبلاغيُّونَ والمُفَسِّرُونَ، وأَشَارُوا إلى آثَارِهَا المختلِفةِ، إنْ فِي المعْنى، وإنْ في أحْكامِ الفقْهِ الجُزئيَّةِ، وإنْ في الإعرابِ، إلى غيرِ ذلكَ ممّا هوَ منثورٌ في مُصنَّفَاتِهم.

وتأتي قضيَّةُ اجتماعِ الحقِيقَةِ والمجازِ في اللفْظِ الواحِدِ على رأْسِ القَضَايا التِي عالجَهَا الأصوليُّونَ، وَيَنْدُرُ أن يخلوَ منْهَا مصنَّفٌ من مصنّفاتِ أصولِ الفقهِ التُّراثيةِ، وقَدْ خَصّهَا بالدّرسِ بعضُ الباحثين المُعاصرين، فصلّوا القولَ فيها، وأطنبُوا في ذكرِ آراء العلماء فيها قَبولًا وردًّا، معَ الإشارَةِ إلى الأَثرِ الفِقْهِي المُترَتِّبِ علَى ذلكَ.

أمّا النّحويُّونَ –وإنْ لمْ يفردُوهَا –غالبًا – بأبوابٍ أوْ مباحِثَ خاصَّةٍ في مؤلّفَاتِهم (٢) إلّا أنّها كانَتْ حاضِرَةً في تحلِيلِهِم للنُّصُوصِ، وفي واسِطَةِ العِقدِ منهَا القرآنُ الكريمُ، وقَدْ حذَوا فيهَا حذوَ أهلِ الأصولِ، فكانُوا بينَ مؤيِّدٍ لهَا ورافِضٍ، وأَفْضَى هذَا إلى خلافٍ بينَهُم في التّوجيهِ الإعرابيِّ لبعضِ آيِ الذِّكرِ الحكيمِ.

وقدْ عمَدَ البحثُ إلى كتُبِ التّفسيرِ التِي يُعنَى أصحابُهَا بالجانِبِ النّحويِّ، كالكشّافِ، والبحرِ المَحيطِ، والدُرِّ المصونِ وغيرِها، فألفيتُ لها ما يقربُ من سبعةٍ وعشرينَ موضِعًا، قالَ

(٢) من النحويِّين القلائل الذين أفردُوا باب الحقيقةِ والمجاز ببابٍ مستقلٍّ في مؤلفاتِهم -الشيخ أبو حيان الأندلسي، قال في الارتشاف ٢٣٧٣/٥: "باب الحقيقة والمجاز، لم نرَ أحدًا من النَّحويينَ وضعَ هذا الباب، وبعض أصحابنا وهو أبو إسحاق البهاري ذكرَ من ذلك شيئًا في كتابهِ (إملاء المنتحل في شرح كتاب الجمل) وصاحب النهاية ذكر من ذلك شيئًا في كتابه"

فيها بعضُ العُلماءِ باجتِمَاعِ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحِدِ، غيرَ أنّ ثلاثةَ عشرَ موضِعًا منها فقَطْ هي التي بدَا فيهَا للقَضِيّةِ أثرٌ في الإعرابِ، إنْ إجَازةً، وإنْ مَنْعًا، وقدْ تناوَلَهَا البحثُ جميعًا بالدّرسِ والتّحليلِ في الفصلِ الثّاني.

أهمِّيّةُ المَوضُوعِ:

تكمنُ أهمِّيَّةُ الموضُوعِ في عدَّةِ نقاطٍ:

١-أنّه يتعلَّقُ بالقُرْآنِ الكريمِ، وكفَى بذلكَ سببًا، فالقرآنُ الكريمُ كانَ ولازالَ محورًا لجميعِ الدِّراساتِ العربيَّةِ، التي قامَتْ في الأسَاسِ لخدمتِهِ، ومن بينِهَا الدراساتُ اللغَويَّةُ، ولولاهُ لاندثرتِ اللغةُ العربيةُ الفُصْحَى، وأصبحتْ لغةً أثريَّةً، تشبهُ اللاتينيةَ أو السِّنْسِكْرِيتِيَّةَ (٣).

٢-أنّهُ يمتُّ بسببٍ وثيقٍ لعلومٍ خمسةٍ، علمِ المُعجمِ من حيثُ إنّهُ ينطلقُ منَ استعمالِ الكلمةِ بمعنييها الحقيقيِّ والمجازيِّ، وتلكِ وظيفةُ المُعجمِ، ثُمّ علمِ النّحوِ الذي يُبِينُ عنِ المعنى الوظِيفيِّ الذي استُعمِلتْ فيهِ الكلمةُ أثناءِ التّركيبِ، ثُمّ مِن خلالِ المعنيينِ (المُعْجَمِيِّ والوَظيفيِّ) كانَ استنبَاطُ الأصوليِّينَ لكثيرٍ منَ الأحكامِ الشّرعِيّةِ مِنْ نصوصِ الكِتابِ والسُّنّةِ (٤). ثمّ علم التّفسيرِ، مِنْ حيثُ إنّ مواضِعَ البحثِ دائِرَةٌ في فلكِ القُرآنِ الكريمِ، وأقوالُ المُفسِّرينَ في القَضِيّةِ كانت زادَهُ الأوّلَ، وعلْمُ البلاغةِ غيرُ غائبٍ عن المشهدِ؛ فالمجازُ بأنواعِهِ منْ أهمِّ مباحِثِهِ. والدِّرَاساتُ البَيْنِيَّةُ من أَهَمِّ الحقولِ البّحْثِيّةِ التي يَجْدُرُ بالبَاحِثِينَ أنْ يُولُّوا وجوهَهُم شطرَها، مِنْ أجْلِ التأكيدِ على التّكَامُلِ بينَ العلومِ الإسلاميّة كافّةً، واتِّحادِ هدَفِها، وهو خدمَةُ الدِّينِ الإسْلَاميِّ؛ ولِذلكَ لمْ يكنْ عجيبًا أو غريبًا انْ جعلتها بعض الجامعات العربيّةِ من المقرراتِ الرئيسةِ التي تدرَّسُ لطُلّابِ وطالباتِ الدِّراساتِ العُلْيَا.

٣-أنّ آثارَ القضِيّةِ تخطّتِ المعنَى والإعرابَ والأحكامَ الفِقهيّةَ إلى بعضِ مسائلِ العقيدةِ التِي تطرّقَ إليهَا البحثُ في بعضِ مسائِلِهِ، مِمّا يوَضّحُ قيمَةَ الموضوعِ، وجدارَتَهُ بالبَحثِ والدَّرسِ.

---

(٣) فصول في فقه العربية ١١٥.
(٤) انظر: البحث النحوي عند الأصوليين ٨،٩.

الدِّرَاساتُ السَابِقَةُ:

لمْ يظفرِ البحْثُ بدراسَةٍ تناوَلَتْ أثرَ اجتماعِ الحقيقَةِ والمجازِ في التَوْجِيهِ الإعرابيِّ، وما وجدتُّهُ دراستانِ أصوليَّتانِ تناولَتَا أثرَهُ في الأحكامِ الفِقْهِيَّةِ، وهما:

١-الحقيقةُ والمجازُ وعلاقتُهُمَا بالأحكامِ الشَّرعيةِ، للباحث/ حُسامِ الدّين موسى، وهيَ رسالةُ ماجستير في كليةِ الشريعةِ والدراساتِ الإسلاميَّةِ، جامعةِ أمِّ القرى، ١٤٠١-١٤٠٢ه، ١٩٨١-١٩٨٢م، حيث خصَّ الباحثُ المبحثَ الثَّاني منَ الفصلِ الثَّالثِ لهذهِ القضيةِ، وما يترتَّبُ عليها مِنْ آثارٍ فقهيَّةٍ، من صفحة ١٨١ إلى صفحة ٢٠٤.

٢- الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ عندَ الأصوليّينَ وأثرُهُ في اختلافِ الفُقَهاءِ، للباحث/ أحمد محمود حسن البياتي، بحثٌ منشورٌ في مجلةِ جامعةِ الأنبارِ للعلومِ الإسلاميَّةِ، المجلد (٥)، العَددِ (٢٠)، ٢٠١٤م، من صفحةِ ١٩٥ إلى صفحةِ ٢٦٤.

ولا يخفى أنَّ بعضَ الدِّراساتِ قدْ تقاطَعُ مع البحثِ في بعضِ نقاطِهِ الجُزْئيَّةِ، من ذلكَ مثلًا بحث (قدسية النّصّ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، دراسة الأبعادِ اللغويّةِ والفِكريَّةِ لقولِ اللهِ -تعالى-: " وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ" (٥)، حيثُ تقاطع مع البحث في عرضِهِ لتعريفِ الحقيقةِ والمجازِ، وأنواعِهما (٦)، غير أنّهُ لمْ يتطرّق لفكرة البحثِ الرئيسةِ، وهي: اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحِدِ وأثره في الإعرابِ والمعنى.

تساؤلاتُ البحثِ:

سؤال البحثِ الرئيس:

-هلْ ترتّبَ على القولِ باجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ أو ردِّها أثرٌ في التّوجيهِ الإعرابيّ للآياتِ القرآنيّة؟

ويتفرّعُ عنهُ عدةُ أسئلةٍ أخرى، أهمُّها:

(٥) آل عمران ٧. وهو بحث للدكتور/ سالم فرج صالح رحيل، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي الأول المتخصص الموسوم بـ (النصوص العربية قديمها وحديثها ورأي النقاد وعلماء اللغة"، المنعقد في الفترة من ١٣ – ١٤ نوفمبر ٢٠١٢ م.

(٦) انظر: البحث من ص٧-١٠. م.

١-ما المقصودُ باجتماعِ الحقيقةِ والمجاز في اللفظِ الواحدِ؟

٢-هلْ كانتْ القَضيّةُ محلَّ اتفاقٍ بينَ الأُصُوليِّينَ؟

٣-ما موقفُ النّحويِّين والمُفسّرين منْها؟

٤-ما الأبوابُ النّحويّةُ التي ارتبطت بالقضيةِ، من خلالِ توجيهاتِ المُعربينَ؟

منهج البحثِ:

اعتمدتُ في هذا البحثِ المنهجَ الوصفيَّ بأداتيهِ الاستقراءِ والتَّحليلِ، فجمَعْتُ المواضِعَ التِّي قيلَ فيهَا باجتِماعِ الحَقِيقَةِ والمجازِ في اللفظِ الواحِدِ، ثمّ درستُ كلّ موضِعٍ بصورةٍ منفصلةٍ ومفصّلةٍ، متتبعًا أقوالَ العلماءِ، مقارنًا بينهَا، ذاكرًا ما في كلِّ موضعٍ من تخريجاتٍ مع أدلتها، مُرَجِّحًا بينها، ما أمْكَنَ.

خُطَّةُ البَحْثِ:

اقتضَت طبيعةُ البحثِ أن يكونَ من مقدِّمةٍ، وتمهيدٍ، وفَصْلين، وخَاتِمةٍ.

المقدّمَةُ: وفيها الحديثُ عنْ أهمِّيَّةِ الموضوعِ التي كانَت سببًا في اختيَارِهِ، ومنهَجِ البحثِ وخطّتِهِ.

والتّمهيد: وكانَ حديثًا مقتضبًا عن (القَرينةِ المعْجَمِيّةِ ودَوْرِهَا فِي الإعرَابِ والمَعْنَى)، وهيَ الفِكرةُ الأساس التي انطَلَقَ منهَا البحثُ، هلْ استُعمِلَتِ المُفرَدَةُ وأُسنِدتْ في التَّركيبِ وهيَ تحمِلُ معناهَا الحقيقيِّ الذي وضِعتْ لهُ أوّلًا، أوْ المَعنَى المجازيّ الذي حدَّدَهُ السيَاقُ بواسِطَةِ القرينةِ الصَّارِفَةِ عن إرادةِ المَعنى الحَقِيقيِّ، أوْ أنَها تحملُ المعنَيينِ في إطلاقٍ واحدٍ، وإرادةٍ واحِدةٍ.

الفصلُ الأوّلُ: كانَ حديثًا مُفَصَّلًا عنِ قضيّةِ اجتِماعِ الحقيقَةِ والمجازِ، بدأَ البحثُ بتعريفِ المصطلَحينِ (الحقيقةِ والمجازِ) لغةً واصطِلَاحًا، معَ ذِكرِ أنواَعِهِمَا، والتّمْثيلِ لكُلِّ نوعٍ، ثُمّ المقصُود بـــــ (اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ)، وآراء الأصوليينَ فيهَا، بينَ مؤيِّدٍ ومانِعٍ ومتوَسِّطٍ، معَ الإشارةِ إلى أدلَّةِ كُلٍّ، ثمّ موقِف النّحويِّينَ والمُفَسِّرينَ مِنَ القضيَّةِ، وخُتِمَ الفصلُ بالحديثِ عنْ علاقَةِ (اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ) بمصطلَحَي (التَّضْمِينِ النّحوِيِّ) و (المُشتَرَكِ اللفْظِيِّ).

الفصلُ الثَّانِي: كانَ درَاسَةً تَفْصِيلِيَّةً للمواضعِ الثّلاثَةَ عشَرَ التي قيلَ فيها باجتِمَاعِ الحقيقةِ والمجازِ في بعضِ أَلْفَاظِهَا، رتّبتُهَا حسْبَ ورودِها في المُصْحَفِ منَ سورةِ البَقَرَةِ إِلَى سورةِ النّاسِ. وكانَ في مطلبينِ:

المطلب الأوّل: في البِنيةِ، وفيه ثلاثُ مسائل.

المطلبُ الثانِي: في التراكيب، وفيهِ عشرُ مسائل.

الخَاتِمةُ: أودعتُها أهمَّ نتائجِ البحثِ وتوصياتِهِ.

وختَمتُ البَحثَ بالمصادِر، ثم الفهرسِ التفصيليِّ للمُحتَوياتِ كافّةً.

وسَارَ البحثُ في دِرَاسَةِ المواضعِ على النّحوِ التّالِي:

أوّلًا: صُدِّرَ كُلُّ موضعٍ بمَحلِّ الشّاهِدِ منَ الآيةِ الكريمةِ.

ثانِيًا: ذكرُ آراءِ العُلمَاءِ في الآيَةِ، مصدِّرًا إيَّاهَا بالقولِ القاضِي باجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في لفظٍ منْهَا، ثمّ باقِي الأقوالِ، وقدْ أهمِلُ ذكرَ بعضِ الأقوالِ التِّي يمكِنُ أنْ تَبتعدَ بالبَحثِ عن مقصودِهِ.

ثالثًا: الحرصُ على بيانِ الأثرِ الإعرابيِّ المُترَتِّبِ على كُلِّ رأيٍ من آراءِ العُلماءِ، معَ ذِكرِ ما يكتَنِفُهُ مِن معنًى، معَ الإشارَةِ إلى بعضِ الآثارِ العقدِيَّةِ -إنْ وُجِدَت-، مِنْ بابِ إتمامِ الفائدةِ.

رَابِعًا: التّرجيح بينَ الآراءِ ما استطاعَ البحثُ إلى ذلكَ سبيلًا، مع الإشارة إلى أدِلّةِ التَرجيحِ، أوِ إذا استوَتْ الأدِلّةُ قُوَّةً.

والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهِهِ الكريمِ، وأنْ يغفِرَ ما لمْ نَقصدْهُ فيهِ مِنْ خَلَلٍ أو زَلَلٍ، وأنْ يَكُونَ إضَافةً نافعَةً لِلْمَكْتبةِ العَرَبيَّةِ.

وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنِ الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

د/ هشام السعيد البلتاجي

التمهيد

(القَرينةُ المعْجَمِيّةُ ودَوْرُهَا فِي الإعرَابِ والمَعْنَى)

تَنْطَلِقُ الفِكرةُ الأساسُ لهذا البحثِ مِنَ المُفردَةِ المُعجَمِيّةِ، هلْ استُعمِلَتْ وأُسنِدتْ في التَّركيبِ وهيَ تحملُ معناهَا الحقيقيِّ الذي وضِعتْ لهُ أوّلًا، أوْ المَعنَى المجازيَّ الذي حدَّدَهُ السيَاقُ بواسِطَةِ القرينةِ الصَّارِفَةِ عن إرادةِ المَعنى الحَقِيقيِّ (٧)، أوْ أنَها تحملُ المعنَيينِ في إطلاقٍ واحدٍ، وإرادةٍ واحِدةٍ –عندَ مَنْ يُجوِّزُ ذلك–؛ لذا رأى البحثُ أنّهُ مِنَ اللازِمِ أنْ يكونَ المدخلُ والتّمهيدُ عنْ دورِ القرِينة المُعجميَّةِ باعتبَارِها مُرتكزًا لا يُمكِنُ إغفَالُهُ في عمَلِيَّةِ الإعْرابِ (٨).

وإذَا عَادَ البحثُ أدرَاجَهُ يُقَلِّبُ في صَفَحاتِ تُرَاثِنَا النَّحويِّ الزاخرِ، لوَجدْنَا أنّ الفِكرةَ أبدًا ما غابَتْ عنْ أذهانِ عُلمائِنا، مُنذُ العصورِ الأولَى للتّصنيفِ النّحويِّ، وسأكتفِي للدَّلالَةِ على ذلكَ بمثالينِ خشيةَ الإطالةِ:

– فقد اهتمَّ سيبويهُ بالمعنى المعجميِّ للكلمةِ، وأدرَكَ أثرَهُ في التَّعلُّق والإسنادِ، ومِن ثمّ الإعراب، فالفعلُ (رأى) عالجَهُ معالجةً معجميّةً سياقيَّةً مخَاطَبِيّةً، فإذا كان بمعنى الإبصارِ الحسيِّ (الرؤية الحقيقية) يتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ فقط، وإذا كانَ على معنى العلمِ الضِّمنِي يتعدَّى إلى مفعولين، يقول نهادُ الموسى: إنَّ سيبويه يمتحنُ الفعلَ(رأى)"فيرى له عُمقَينِ

---

(٧) مِنْ تمامِ الفائدةِ في هذه الجزئيَّةِ أنْ أذكُرَ أنَ الأصلَ عندَ أصحابِ المعجماتِ العربيةِ -على اختلافِ مدارسِهم ومشاربِهم- أنْ يذكروا المعانيَ الحقيقيّةَ المُستعمَلَةَ للمُفرداتِ اللغويّةِ، لكِنّ نفرًا منهُم عُنِي بتمييزِ الحقيقةِ منَ المجازِ للاستعمالاتِ اللغويّةِ للمُفرَدَةِ، فيذكُرُ المعنى الحقيقيَّ أولًا، ثم ينتقلُ إلَى المَعَاني المجازيّة، وأحسَبُ أنّ أوّلَ مَنْ أثَرَ عنهُ ذلكَ هو الراغبُ الأصفهانيّ، ثم حذا حذوَهُ الإمامُ الزّمخْشَريِّ-رحمهُ اللهُ تعالى- في مُعجمِهِ المُوجَز (أساس البَلاغة). انظر: المفردات في غريب القرآن ١٨، تطوُّر الفِكر اللغويِّ في المُعجماتِ العربيّةِ للدكتور/ أحمد رزق السواحلي ص ١٣٤، ومِمّن سارَ على هذا المِنْوَالِ أيضًا السيِّد مُرتضى الزبيديِّ في معجمِهِ الموسوعيِّ (تاج العروس من جواهر القاموس)، وإن اختلف حجمُ المادّةِ العِلميَّةِ بينَهُمَا، وهذا أمرٌ طبَعيٌّ، فقد أتَاحَ التأخر الزّمَنِيُّ للزبيديِّ ما لمْ يُتَحْ للراغبِ والزّمخْشَريِّ.

(٨) بالطَّبْعِ هناكَ مُرتَكزاتٌ أخرى كمَعْرِفةِ المعنى المُرادِ، وتحديدِ البنَى الكلاميّةِ، والتَّرتيبِ بينَ أركانِ الجُمْلَةِ ومتمِّمَاتِ الإسنادِ، والعَوامِلِ اللفظيّةِ والمعنويَّةِ، والشروطِ الخاصَّةِ ببعضِ الأبوابِ النّحويّةِ، والعوارضِ التّركيبيةِ، والتّعدّي واللزومِ، وما يجوزُ في السعةِ وما يختصُّ بالضَّرورة. إلى غير ذلك ممّا يطولُ حصرُهُ ممَّا أودعهُ النّحويُّونَ مُصنّفاتِهم.

دلاليَّينِ: فهو يأتي على معنى الإبصارِ الحسِّيِّ (رؤية العين) وعلى معنى العلم الضمني، ويرى له معنيين نحويين.." (٩).

فإسنادُ الفعلِ (رَأى)، وبالتّالي إعرابُ التّركيبِ الذي يحويهِ يفتقرُ أوّلًا إلى معرفةِ معناهُ المُعجَمِيِّ، هلْ هي الباصِرةُ أوِ المنَاميّةُ فتتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ؟، هل هي العِلميَّةِ فتتعدَّى إلى مفعولينِ .... وهكذا إلى آخر ما ذكَرَهُ سيبويهِ مِن أحْكَامِهَا (١٠).

-ومِن أمثلةِ ذلكَ في الكتابِ قولُهُ: " تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى .... وقد يكون لـــــ(كَانَ) موضعٌ آخَرُ يُقتصَرُ على الفاعل فيه تقول: قد كان عبدُ الله، أي: قَد خُلِق عبدُ الله وقد كان الأمرُ، أي وقعَ الأمرُ، وقد دام فلانٌ، أي ثبتَ ..... وكما يكون أصبحَ وأَمسىَ مرّةً بمنزلة (كانَ)، ومرّةً بمنزلة قولك: اسْتَيْقَظُوا ونامُوا" (١١).

-وها هو ذا الشيخُ عبد القاهرِ الجُرجانيِّ يؤكِّدُ عَلَى ذلكَ بما لا يدعُ لقائلٍ مقَالًا، حيثُ أشارَ إلى وثاقةِ الصِّلةِ بين المعنى المعجميِّ والمعنى الوظيفيِّ، فقال: " ومعلومٌ علْمَ الضرورةِ أنْ لن يُتصوَّرَ أن يكونَ لِلَّفظةِ تعلُّقٌ بلفظةٍ أُخرى من غير أن يُعْتبرَ حالُ معنى هذا مع معنى تِلكَ...ولو كانتِ الألفاظُ يتَعلَّقُ بعضُها ببعضٍ من حيثُ هي ألفاظٌ، ومع اطِّراح النظرِ في معانيها، لأدَّى ذلك إلى أنْ يكونَ الناسُ حينَ ضَحِكوا مَّما يصنَعُه المجَّان من قراءة أنصافِ الكتب، ضَحِكوا عن جهالةٍ " (١٢).

(٩) انظر: نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٩٤، نقلا عن الدكتور نهاد الموسى في كتابه (نظرية النحو العربي).
(١٠) انظر حديث سيبويه عن (رأى) في الكتاب ٣٩/١ وما بعدها.
(١١) انظر: الكتاب ٤٥/١، ٤٦.
(١٢) دلائل الإعجاز ٤٠٦، وانظر: مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين ١٥.

ثم عاد مرَّةً أخرى ليُؤَكِّدَ على ذلكَ التلازمِ الشَّديدِ بين المعاني المعجميةِ والمعاني الوظيفيةِ (الإعرابِ)، فقال: " ولو فرَضْنا أنْ تَنْخلِعَ مِن هذهِ الألفاظ، التي هيَ لغاتٌ، دلالَتُه، لَمَا كان شيءٌ منها أحقّ بالتقديمِ من شيءٍ، ولا تصور أنْ يَجِبَ فيها تَرتيبٌ ونَظْمٌ " (١٣).

وقَدْ خالفَ في ذلك الدكتورُ/ تمّام حسَّان، فقدْ أغفلَ عند حديثِهِ عن القرائنِ – المعنى المعجميَّ (اللغوي) إغفالاً تامًّا ، فلم يجعلْ له أيَّ أثرٍ في الإعرابِ والمعنى التركيبيِّ، صرح بذلك قائلًا: " إن المعنى على مستوى النِّظام الصوتيِّ والنظامِ الصرفيِّ والنظام النحويِّ هو معنى وظيفيٌّ، أي: إنّ ما يُسَمَّى المعنى على هذا المستوى هو في الواقعِ وظيفةُ المبنى التحليليِّ، ثم يأتي معنى الكلمةِ المفردةِ "المعنى المعجمي"، وما يكون بمجموعِ هذينِ المعنيين مضافًا إليهما القرينةُ الاجتماعيةُ الكُبرى التي نرتضي لها اصطلاحَ البلاغيين "المقام "context of situstion"، وكلُّ ذلك يصنعُ "المعنى الدلالي".

وإذا اتضح المعنى الوظيفيُّ المذكورُ أمكَنَ إعرابُ الجملةِ دونَ حاجةٍ إلى المعجمِ أو المقامِ، ذلك بأنَّ وضوحَ المعنى الوظيفيِّ هو الثمرةُ الطبيعيةُ لنجاح عملية "التعليق"، والذي يؤدي إليه هذا الفهمُ بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفُسنا أن نتساهلَ قليلًا في أمر التمسُّك بالمعنى المعجمي فكوَّنَّا نسقًا نطقيًّا من صورة بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية، لأمكنَ لنا أن نُعرِبَ هذا النَّسقَ النطقيَّ " (١٤).

وتأكيداً لهذا جاءَ بنصُوصٍ هُرائيَّةٍ لا معْنَى لها (١٥)، تجاهلَ فيها الاعتباراتِ المعجميةَ، لكنَّهُ التزمَ فيها الحروفَ العربيةَ، مُقلِّدا فيها المبانيَ الصرفيةَ العربيةَ، وما يعتريها من ظواهرَ كالإدغام ونحوه، ثم أعربها بنجاحٍ؛ اتِّكالا منهُ على وضوحِ القرائنِ،

---

(١٣) انظر: نظرية القرائن في التحليل اللغوي ٢٩٤، نقلا عن الدكتور نهاد الموسى في كتابه (نظرية النحو العربي).

(١٤) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٢.

(١٥) من مثل قولِهِ:

قــاصَ النَّجــينُ شِــحَالَه بتَريسِــهِ الـــ فــاخِي فلَــمْ يَسْــتَفِ بطاســيةِ الْبَــرَنْ

أمَّا مَا فوقَ ذلك مِن معنى الكلمةِ المفردةِ أو معنى المقامِ، أي: المعنى الدّلاليِّ الكامل، فذلك ما لا يُوصلُ إليه بواسطةِ المبنى فقَط (١٦).

وقد عابَ هذا المسلكَ على الدكتور تمام كثيرٌ من اللغويين، كالدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، الذي نعَى على الدكتور/تمام فَصلَهُ المعاني الوظيفيةَ عن المعاني المعجميَّةِ، مُبَيِّنًا فسادَ ذلك من كلام الدكتور تمام نفسهِ (١٧)، والدكتور/ محمد حسن جبل، الذي وصفَ ما أقرَّه الدكتور تمَّام من إغفال أثر المعنى المعجمي في الإعراب بـــ (الخطأ الكبير)، ثمَّ فصَّل –رحمهُ اللهُ– السُّبُلَ التي من خلالِها تؤثرُ المعاني اللغوية (حقيقةً كانَت أو مجازًا) للمفرداتِ في الإعرابِ (١٨). ولولا خوفُ الإطالةِ لنقلتُ طرفًا من نصوصهِما للإفادة.

ثم عادَ الدكتور تَمَّام وعَدَلَ عن ذلكَ ، وذكرَ أنَّهُ لم يتنبَّه إلى وجودِ رابطةٍ بين النَّحو والمعجمِ ، ويرجعُ هذا التعديلُ في فكرتِهِ إلى معرفةِ ما يقومُ بين مفرداتِ المعجمِ من علاقاتٍ تجعلها تقعُ في أصنافٍ متمايزةٍ، بحيثُ يلتقِي صنفٌ منها بصِنفٍ، فيصحّ للكلمةِ من هذا والكلمةِ من ذاك أن يجتمعا في الجملةِ الواحدةِ، فيستقيمُ المعنى باجتماعِهِمَا، ويتنافرُ صنفٌ منها مع صنفٍ فلا يستقيم بالجمعِ بين مفرداتها في الجملةِ الواحدةِ، وسمِّى صلاحَ الكلمتين للاجتماعِ في الجملةِ الواحدةِ بـــ (المناسبة المعجمية) أو (الملاءمة)، وسمِّى عدمَ الصلاحية بـــ (المفارقة المعجمية)، فالمناسبةُ المعجميةُ منبعُ الإفادة، أي كون الكلام لفظا مفيدًا، والمفارقةُ المعجميةُ منبعُ الإحالةِ، فيصبحُ الكلامُ معها غيرَ مفيدٍ على الحقيقةِ، إلا أنَّهُ يمكنُ صرفُهُ أحيانًا إلى المجازِ (١٩).

---

(١٦) اللغة العربية معناها ومبناها ١٨٣،١٨٤، القرائن النحوية واطراح العامل٣٩،٤٠، وانظر: دفاع عن القرآن الكريم ١٧٣،١٧٤.

(١٧)انظر تفصيل ذلك في: ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم ٨٢،٨٣.

(١٨)انظر: دفاع عن القرآن الكريم ١٢٩-١٣١، ١٧٤-١٧٥.

(١٩) انظر: مقالات في اللغة والأدب ١/١٣٥-١٣٧، ٢٥٧،٢٥٨، اجتهادات لغوية ٢٤٠، أثر القرائن في توجيه المعنى في البحر المحيط ١٥.

الفصل الأول

الحقيقةُ والمجازُ

(الماهِيَّةُ والأنواعُ والجمع بينهما)

أولًا: الحقيقةُ:

-تعريفها في اللُّغةِ:

الحقِيقَةُ بزِنَةِ (فَعِيلة)، وهِيَ إمَّا:

-بِمَعْنَى (فَاعِل)، مِنْ حَقّ اللازِم، يُقالُ: حَقَّ الأَمرُ يَحِقُّ ويَحُقُّ حقّاً وحُقُوقاً: صَارَ حَقًّا، وَوَجَبَ، وثَبَتَ؛ وَوَقَعَ بِلا شكّ، قَالَ -تَعَالى-: " وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ" (٢٠)، وقَالَ: "لَقَدْ حَقَّ الْقَوْلُ عَلَى أَكْثَرِهِمْ" (٢١)، وَالتَّاءُ للتَّأْنِيثِ؛ لأنَّ (فَعِيلة) إذا كانتْ بمعنى (فَاعِل) كَعَلِيمٍ وقَدِيرٍ، فَلَا يَسْتَوِي فِيهَا الْمُذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَتَكُونُ تَاءُ التَّأْنِيثِ فِيهِ جَارِيَةً عَلَى الْقِيَاسِ. (٢٢).

-أَوْ بِمَعْنَى (مَفْعُول) كَقَتِيلٍ، وجَرِيحٍ، مِنْ: حَقَقْتُ الْأَمْرَ أَحُقُّهُ، إذَا تَيَقَّنْتُهُ، أَوْ جَعَلْتُهُ ثَابِتًا لَازِمًا،

وَفِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ: أَحْقَقْتُهُ بِالْأَلِفِ (٢٣)، والتّاءُ فيهَا علَى وَجْهَينِ:

أَحدهمَا: أَن التَّاء لِنَقْلِ اللَّفْظِ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ الصِّرْفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ حِينَئِذٍ. (٢٤).

---

(٢٠) الزمر ٧١.
(٢١) يس ٧. وانظر: لسان العرب (حقق) (١٠/ ٤٩)، تاج العروس (حقق) (٢٥/ ١٦٩).
(٢٢) انظر: التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام (٢/ ٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٦).
(٢٣) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (حقق) (١/ ١٤٣).
(٢٤) انظر: أصول الفقه لابن مفلح (١/ ٦٩)، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١٨٢).

وَثَانِيهِمَا: أَن ذَلِك الفعِيل إِذا كَانَ جَارِيًا على مَوْصُوف مؤنث غير مَذْكُورٍ، لَا بُد لَهُ من التَّاء كَمَا فِي قَوْلك: مَرَرْت بقتيلةِ بَنِي فُلَانٍ، أَي: مَرَرْتُ بِامْرَأَة قتيلةِ بني فُلَانٍ، أَي: بِامْرَأَةٍ مَقْتُولةٍ، قَتلهَا بَنو فُلَانٍ، فَيجْعَلُ لفظُ الْحَقِيقَةِ جَارِيًا على مَوْصُوفٍ مؤنَّثٍ غيرِ مَذْكُورٍ (٢٥). ونسبَ إلى السَّكّاكيِّ أَنهَا للتّأنيثِ فِي الوَجهينِ، يعني: إِن كانتْ بمعْنَى (فاعِل) أو بمعنَى (مَفْعول) (٢٦).

-تعْرِيفُهَا في الاصْطِلاحِ:

نقَلَ الشّوْكَانِيُّ لَهَا عِدَةَ تعرِيفاتٍ، مِنْهَا (27):

-أَنَّهَا اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ. وَزَادَ جماعة في هذا الحَدِّ قَيْدًا، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: فِي اصْطِلَاحِ التَّخَاطُبِ (٢٨)، وَزَادَ آخَرُونَ فِي هَذَا الْحَدِّ قَيْدًا، فَقَالُوا: هِيَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيمَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا (٢٩)، وزادَ آخرون: مِن غيرِ تأويلٍ في الوضعِ (٣٠).

-وَقِيلَ فِي حَدِّهَا: إِنَّهَا كُلُّ كَلِمَةٍ أُرِيدَ بِهَا عَيْنُ مَا وُضِعَتْ لَهُ فِي وَضْعٍ وَاضِعٍ، وَضْعًا لَا يَسْتَنِدُ فِيهِ إِلَى غَيْرِهِ (٣١).

---

(٢٥) انظر: رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (١/ ٣٨٥)، جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢/ ٢٩).

(٢٦) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٦٢)، البحر المحيط في أصول الفقه (٣/ ٦).

(٢٧) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٦٢، ٦٣).

(٢٨) الذي زاد هذا القيد هو أبو الحسين البَصْري المعتزلي، في كتابه: المعتمد في أصول الفقه ١١/١، وانظر: التحصيل من المحصول (١/ ٢٢١)، التعريفات (ص: ٨٩)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ٦٥.

(٢٩) وهو الحد الذي ذكره أبو حيان في الارتشاف ٥/ ٢٣٧٣. وانظر: معجم مصطلح الأصول (ص: ١٢٩).

(٣٠) الذي زاد هذا القيد هو السكاكي في مفتاح العلوم ٣٥٨.

(٣١) هذا تعريف عبد القاهر الجرجانيِّ. انظر: أسرار البلاغة ٣٥٠، التحصيل من المحصول ٢٢٢/١.

-أَنْوَاعُ الحَقِيقَةِ:

الحقيقة ثلاثة أنواع هي (٣٢):

١- الحقِيقةُ اللغَويَّةُ:

وهي: اللفظُ المستعملُ في المعنى اللغَوِيِّ الموضوعِ لهُ، كَالدَّابَّةِ لِكُلِّ مَا دَبَّ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَالصَّلَاةِ لِلدُّعَاءِ، وَالْفِعْلِ لِلْأَمْرِ وَالشَّأْنِ، والْأَسَدِ لِلْحَيَوَانِ الْمُفْتَرِسِ (٣٣).

٢- الحقيقة الشرعية:

وهي: اللفظُ المُسْتَعملُ في معناهُ الشرعيُّ، وذلك كالصلاةِ للعبادةِ المعروفةِ، وقدْ كانت للدُّعاءِ، والزكَاةِ للقَدْرِ المُخْرَجِ، وقدْ كانَتْ للطَّهارةِ والنّمَاءِ، إلى غيرِ ذلكِ مِنَ الألْفَاظِ (٣٤). وَهِيَ تَتَنَاوَلُ الْمَنْقُولَ الشَّرْعِيَّ [وهو: اللَّفْظَ الذِي وُضِعَ لِمَعْنًى، ثُمَّ نُقِلَ فِي الشَّرْعِ إِلَى مَعْنًى ثانٍ] وَالْمَوْضُوعَاتُ الْمُبْتَدَأَةُ، وَهِيَ أَلْفَاظٌ وَضَعَهَا الشَّارِعُ بِإِزَاءِ الْمَعَانِي الْمُخْتَرَعَةِ ابْتِدَاءً، مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْقَلَ مِنَ اللُّغَةِ (٣٥).

٣- الحقيقة العرفية:

واللفْظَةُ العُرفيَّةُ: هيَ التي انتقلتْ عن مُسَمَّاهَا إلى غَيرِهِ بِعُرْفِ الاسْتِعْمَالِ (٣٦)، وهِيَ إمَّا أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، لا يَخْتَصَّ تَخْصِيصُهَا بِطَائِفَةٍ دُونَ أُخْرَى "كَدَابَّةٍ" فَإِنَّ وَضْعَهَا بِأَصْلِ اللُّغَةِ لِكُلِّ مَا يَدِبُّ عَلَى الأَرْضِ مِنْ ذِي حَافِرٍ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ هُجِرَ الْوَضْعُ الأَوَّلُ، وَصَارَتْ فِي الْعُرْفِ حَقِيقَةً "لِلْفَرَسِ" وَلِكُلِّ ذَاتِ حَافِرٍ. "أَوْ" تَكُونَ "خَاصَّةً" وَهِيَ مَا خَصَّتْهُ كُلُّ طَائِفَةٍ مِنْ

(٣٢) انظر في تفصيل ذلك: دراسات أصولية في القرآن الكريم (ص: ٢٢٣)، تلخيص الأصول ٢٣، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ١٤،١٣/١.
(٣٣) انظر: المعتمد في أصول الفقه ٤٠٥/٢.
(٣٤) انظر: المحصول في أصول الفقه ٢٩٨، الإبهاج في شرح المنهاج ٢٧٥/١.
(٣٥) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢١٥/١.
(٣٦) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ٢١٤/١.

الأَسْمَاءِ بِشَيْءٍ مِنْ مُصْطَلَحَاتِهِمْ، كَمُبْتَدَإٍ وَخَبَرٍ، وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ. وَنَعْتٍ وَتَوْكِيدٍ فِي اصْطِلاحِ النُّحَاةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا اصْطَلَحَ عَلَيْهِ أَرْبَابُ كُلِّ فَنٍّ (٣٧).

ثَانِيًا: المَجَازُ:

-تعْرِيفُهُ فِي اللُّغةِ:

المَجَازُ: مَفْعَلٌ، مِنَ الْجَوَازِ الَّذِي هُوَ التَّعَدِّي، قالَ ابنُ فارِسٍ: "الْجِيمُ وَالْوَاوُ وَالزَّاءُ أَصْلَانِ: أَحَدُهُمَا قَطْعُ الشَّيْءِ .... يقال: جُزْتُ الْمَوْضِعَ [وجَاوَزْتُهُ] سِرْتُ فِيهِ، وَأَجَزْتُهُ: خَلَفْتُهُ وَقَطَعْتُهُ وتعدّيتُهُ وعَبَرْتُهُ (٣٨)، أَوْ مِنَ الْجَوَازِ الَّذِي هُوَ قَسِيمُ الْوُجُوبِ وَالِامْتِنَاعِ، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الَّذِي لَا يَكُونُ وَاجِبًا وَلَا مُمْتَنِعًا، يَكُونُ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ الْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، فَكَأَنَّهُ يَنْتَقِلُ مِنْ هَذَا إِلَى هَذَا، "وَمِنْ هَذَا إلى هذا (٣٩). وَالْمَجَازُ مَفْعَلُ (أي: مصدرٌ مِيمِيٌّ) بِمَعْنَى (فَاعِلٍ) مِنْ الْجَوَازِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي غَيْرِ مَوْضُوعِهَا فَقَدْ تَعَدَّتْ مَوْضِعَهَا (٤٠).

-تعْرِيفُهُ فِي الاصْطِلاحِ:

نقَلَ الشّوْكَانِيُّ لَهُ عِدَةَ تعرِيفاتٍ، مِنْهَا (41):

-هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ؛ لِعَلَاقَةٍ مَعَ قَرِينَةٍ تمنعُ من إرادةِ المعْنى الحقِيقِيِّ للفْظِ (٤٢).

-وَقِيلَ هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ مَا وُضِعَ لَهُ أَوَّلًا، عَلَى وَجْهٍ يَصِحُّ (٤٣).

---

(٣٧) انظر: مختصر التحرير شرح الكوكب المنير (١/ ١٥٠)، تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ١١٤.
(٣٨) انظر: مقاييس اللغة (جوز) ٤٩٤/١ بتصرف.
(٣٩) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٦٣).
(٤٠) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (١/ ٦٢).
(٤١) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٦٢، ٦٣).
(٤٢) انظر: دراسات أصولية في القرآن الكريم (ص: ٢٢٦).
(٤٣) انظر: بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (١/ ١٨٦)، شرح مختصر الروضة ٥٠٥/١..

وقصرُ المجازِ على اللفْظِ المُستَعْمَلِ في غيرِ ما وُضعَ لهُ يُخرِجُ منهُ نوعينِ مِنْ أنواعِ المجازِ الأربعةِ التي سنذكُرُها بعدَ قليلٍ، فالحدَّانِ السابِقانِ غيرُ جَامِعَينِ (٤٤).

-وَقِيلَ فِي حَدِّهِ -أَيْضًا-: إِنَّهُ مَا كَانَ بِضِدِّ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ (٤٥).

-أَنْوَاعُ المَجَازِ:

ذكَرَ العُلَماءُ للمجازِ أربعةَ أنواعٍ (٤٦):

١ – المجازُ المفردُ، وهو: الكلمةُ المستعملةُ في غيرِ ما وُضِعَتْ لهُ لعلاقةٍ، مع قرينةٍ صارفةٍ عن قصدِ المعنى الأصليِّ. وهو عندَهُمْ على اثْنَي عشرَ وجهًا، منها: إطلاقُ اسم السبب على المسبَّب، وعكسُهُ، تسمية الجزء باسم الكل، وعكسُهُ، المجازُ بالمُجَاوَرَةِ ..... إلى آخر ذلكَ منَ الأنواعِ ممّا يضيقُ المَقامُ عن بَسْطِهِ (٤٧).

٢ – المجازُ المُركَّبُ، وضابطُهُ: أنْ يُستعملَ كلامٌ مفيدٌ في معْنَى كلامٍ مفيدٍ آخرَ؛ لعلاقةٍ بينهُما، ولا نظرَ فيهِ إلى المُفْرَداتِ، فقد تكونُ حقائقَ لغويةً، وقد تكون مجازاتٍ مفردةً، وقد يكونُ بعضُها مجازاً وبعضُها حقيقةً، وعلاقتُه إن كانت المشابهةَ فهو استعارةٌ تمثيليةٌ، ومنها جميعُ الأمثالِ السائرة، وإنْ كانت علاقتُه غيرَ المشابهةِ، سمِّيَ مجازاً مركبًا مُرسلاً.

٣ – المجازُ العقليُّ: والتجوُّزُ فيهِ في خصُوصِ الإسناد، يعْنِي أنّ المفرداتِ مستعمَلةٌ في حقِيقَتِها، أمّا المجازُ ففي الإسنادِ، كما إذا قلت: شربتُ العلمَ، وأكلتُ الماءَ، ووزنتُ المسائلَ، فإنَّ الوضعَ الأول يقتضي أنَّ الشُّرْبَ يُرَكَّبُ مع المائعاتِ، والأكلَ مع الجامداتِ، والوزنَ في ذواتِ الثّقلِ من الأجْرامِ، والعدولُ عن هذا مجازٌ في التركيبِ (٤٨).

---

(٤٤) انظر: مذكرة في أصول الفقه للأمين الشنقيطي ٧٢.
(٤٥) وهو تعريف ابن جني، حيث قال: "الحقيقة: ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة، والمجاز: ما كان بضد ذلك". الخصائص ٤٤٤/٢.
(٤٦) انظر تفصيل ذلك في: الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول ٧٢ وما بعدها.
(٤٧) انظر تفصيل ذلك في: نفائس الأصول في شرح المحصول٨٥٨/٢ وما بعدها، التحصيل من المحصول ٢٣٢/١ وما بعدها،
(٤٨) انظر: نفائس الأصول في شرح المحصول ٨٧١/٢، رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ ٤٢٩/١.

٤- مجازُ النَّقصِ والزِّيَادةِ (٤٩).: ومَدَارُهُ على وُجُودِ زيادةٍ، أوُ نقصٍ يُغَيِّرَانِ الإعرابَ، مجازُ النَّقصِ (٥٠) مثَّلوا له بقوله تعالى: "وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ" (٥١). والمرادُ: أهلَ القريةِ، ومثالُ مجازِ الزِّيَادةِ عنْدَهُمْ قولُهُ تعالى: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ" (٥٢).

ثَالثًا: اِجْتِماعُ الحقيقَةِ والمجازِ في لفظٍ واحدٍ (53):

ويُقْصَدُ بالاجْتِمَاعِ هُنَا أنْ يُستَعمَلَ اللفْظُ أوْ يُسْنَدَ مُرَادًا بهِ المعْنى الحقِيقِيِّ الذي وُضِعَ لهُ في الأَصْلِ، معَ المعنَى المجازِيِّ الذي استعملتْهُ فيهِ العربُ بقرينةٍ مَا صارِفَةٍ عنْ إرادةِ المَعنى الحقيقيِّ، فِي إطلاقٍ واحدٍ، واعتِبَارِ كلٍّ معنًى منهُما مُتَعَلّقًا للحُكْمِ (٥٤).

وفي القَضيَّةِ خلافٌ مشهورٌ بينَ الأصوليينَ، كما أدلى فيهَا النّحويُّونَ بدلوهِم، خصَّها الأصوليُّونَ بأبوابٍ كامِلَةٍ في مصنَّفَاتِهم، معَ بيانِ أَثَرِهَا في الأحكامِ الفِقهيَّةِ (٥٥)، أمَّا النّحويُّونَ فقدْ أشارُوا إليها في كُتُبِهِم باعتبَارِهَا قاعِدةً للتّوجِيهِ أثناءَ حديثِهم عنْ بَعضِ الشّواهِدِ، إنْ قَبُولًا، وإنْ ردًّا (٥٦)؛ لذا سأبدأُ معَ الأصوليين وموقِفِهم منهَا؛ لأنّهمُ الأصلُ، ولهُمْ فضلُ السَّبقِ، ثمّ أُثَنِّي بالنّحويينَ.

---

(٤٩) انظر: التبصرة في أصول الفقه ١٧٨، الفصول في الأصول ٣٦١/١،٣٦٢.

(٥٠) عدُّ الحذفِ والإضمار منَ المجاز قضيّة خلافِيَّة، انظر في تفصيلها: البحر المحيط في أصول الفقه ٨٢/٣.

(٥١) يوسف: ٨٢.

(٥٢) الشورى ١١. واختلفوا في تكييف المجاز في مثل هذا الشاهد، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إنَّ الْكَلِمَةَ تَصِيرُ بِالزِّيَادَةِ مَجَازًا، وَقَالَ قَوْمٌ إنَّ نَفْسَ الزِّيَادَةِ تَكُونُ مَجَازًا دُونَ جَمِيعِ الْكَلِمَاتِ؛ لِأَنَّ الْكَافَ هِيَ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهَا، وَالْمِثْلُ مُسْتَعْمَلٌ فِي مَوْضِعِهِ. انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٨١/٣.

(٥٣) انظر: الجمع بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين وأثره في اختلاف الفقهاء ٢١٨ وما بعدها، الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة ١٨١ وما بعدها.

(٥٤) انظر: الوجيز في أصول الفقه الإسلاميِّ ١٦/٢.

(٥٥) انظر على سبيل المثال لا الحصر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٥)، البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٣٩٩) وما بعدها، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٧٩) وما بعدها.

(٥٦) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٨)، مغني اللبيب ٣٤٨/٥.

-مَوْقِفُ الأصوليِّينَ منَ اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ:

للأُصُولِيِّين في القضيةِ ثلاثةُ أقوالٍ (٥٧):

أحَدُهُا: المنعُ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنَفِيَّةِ (٥٨)، وَاخْتَارَهُ مِن الشافِعِيَّةِ ابْنُ الصَّبَّاغِ، وَابْنُ بَرْهَانٍ، وَنُقِلَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيِّ وَأَبِي هَاشِمٍ وَالْكَرْخِيِّ (٥٩)، ومنَ الحنابِلَةِ القاضي أبو يعلى ابن الفراءُ (٦٠)، كما نسِبِ إلى عامّةِ المُتكلِّمين (٦١)، واختارهُ الشَوكانيّ (٦٢).

أدلَّتُهُم:

مِنْ أَقْوَى أدِلَّتِهم:

أَنَّ الْقَوْلَ بِجَوَازِ إِرَادَتِهِمَا يُؤَدِّي إِلَى الْمُحَالِ فَيَكُونُ فَاسِدًا. وَبَيَانُ الِاسْتِحَالَةِ مِنْ وُجُوهٍ، منها:

-أَنَّ الْحَقِيقَةَ مَا يَكُونُ مُسْتَقِرًّا فِي مَوْضُوعِهِ مُسْتَعْمَلًا فِيهِ، وَالْمَجَازُ مَا يَكُونُ مُتَجَاوِزًا عَنْ مَوْضُوعِهِ، مُسْتَعْمَلًا فِي غَيْرِهِ، وَالشَّيْءُ الْوَاحِدُ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ لَا يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِرًّا فِي مَوْضِعِهِ وَمُتَجَاوِزًا عَنْهُ ضَرُورَةَ أَنَّ الشَّيْءَ الْوَاحِدَ لَا يُحِلُّ مَكَانَيْنِ.

- أَنَّ الْمَجَازَ لَا يُعْقَلُ مِنْ الْخِطَابِ إلَّا بِقَرِينَةٍ وَتَقْيِيدٍ، وَالْحَقِيقَةُ تُفْهَمُ بِالْإِطْلَاقِ مِنْ غَيْرِ قَرِينَةٍ وَتَقْيِيدٍ وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ الْخِطَابُ الْوَاحِدُ جَامِعًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فَيَكُونُ مُطْلَقًا وَمُقَيَّدًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ (٦٣).

---

(٥٧) انظر تفصيل القضيةِ مع الأدلَّةِ في: المعتمد في أصول الفقه ٣٠٠/١ وما بعدها، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي٢٤٢/٢ وما بعدها، البحر المحيط في أصول الفقه ٣٩٩/٢ وما بعدها، إرشاد الفحول ٧٩/١ وما بعدها.

(٥٨) انظر: أصول السرخسي ١٧٣/١، تخريج الفروع على الأصول ٦٨.

(٥٩) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (٢/ ٤٠١).

(٦٠) انظر: العدة في أصول الفقه ١٨٨/١.

(٦١) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٥).

(٦٢) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٨٠).

(٦٣) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٥،٤٦)، أصول السرخسي ١٧٣/١، البرهان في أصول الفقه ١٢١/١.

-ومِن جهة اللغةِ: لم تستعملُ العربُ الكلمةَ الواحِدةَ في معنيينِ مختلفيْنِ، أحدهما حقيقيٌّ والآخر مجازيٌّ، على درجةٍ سواءٍ في القصدِ، فلم يقولوا: رأيتُ أسُودًا، وهمْئ يعنون بها الحيوانِ المفترسَ، مع الرجالِ الشجعانِ في الإطلاق نفسهِ (٦٤).

الثّانِي: جوازُ الجمعِ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَمْتَنِعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا، وتواترَت نسبَتُهُ إلى الإمامِ الشافِعيِّ (٦٥)، واختاره القاضي أبو بكر من الشافعيَةِ (٦٦)، وبعضُ الحنابِلَةِ (٦٧)، وبعضِ مَشَايِخِ الْمُعْتَزِلَةِ كَالْجُبَّائِيِّ وَالْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ وَغَيْرِهِمْ (٦٨).

أدلَّتُهُم:

بعدَ ما ردُّوا ما استندَ إليهِ المانعونَ في منعِهم استدلُّوا بِعِدَّةِ أدِلَّةٍ، مِنْ أهمِّهَا:

-وقُوعُه سماعًا في الفصيحِ (٦٩)، ومنهُ قوله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ"(٧٠)، والصلاة من الله تعالى رحمة، ومن الملائكة استغفار. وقوله: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ" (٧١) أراد بالسُّجودِ من الدوابِّ الخشوعَ، ومنَ الناسِ وضعَ الجبهةِ على الأرضِ (٧٢).

-أنَّ كلّ واحدٍ من المعنَيينِ جائزٌ أنْ يكونَ مُرَادًا باللفظِ حالةَ الإفرادِ، فيجوزُ أنْ يُرَادَ كلٌّ منهمَا حالة الاجتماعِ، مالمْ يكُن بينهما تناقضٌ، والحقيقةُ والمجازُ لا تناقُضَ بينهُمَا (73).

---

(٦٤) انظر: الجمع بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين، وأثره في اختلاف الفقهاء ٢٢٦.
(٦٥) انظر: مفاتيح الغيب ١٧٢/٢٥.
(٦٦) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٤٢).
(٦٧) صرّح به منهم أبو الوفاء علي بن عقيل البغدادي في كتابه: الوَاضِح في أصُول الفِقه ٥٠/٤.
(٦٨) انظر: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول (١/ ٧٩).
(٦٩) وفي هذا ردٌّ على المانِعين الذينَ قضوا بعدم السماع.
(٧٠) انظر: الجمع بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين ٢٣٠.
(٧١) الأحزاب ٥٦.
(٧٢) الحج ١٨.
(٧٣) انظر: التحصيل من المحصول ٢١٥/١،٢١٦.

– أَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ إِرَادَةِ الْمَعْنَيَيْنِ جَمِيعًا فَإِنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا قَدْ يَجِدُ نَفْسَهُ مُرِيدَةً بِالْعِبَارَةِ الْوَاحِدَةِ مَعْنَيَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كَمَا يَجِدُهَا مُرِيدَةً لِلْمَعْنَيَيْنِ الْمُتَّفِقَيْنِ جَمِيعًا، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ مِنَّا قَدْ يَجِدُ فِي نَفْسِهِ إِذَا قَالَ لِغَيْرِهِ لَا تَنْكِحْ مَا نَكَحَ أَبُوك، إِرَادَةَ الْعَقْدِ وَالْوَطْءِ، حَتَّى لَوْ صَرَّحَ بِهِ وَقَالَ تَنْكِحُ مَا نَكَحَ أَبُوك وَطْئًا وَلَا عَقْدًا وَتَوَضَّأَ مِنْ اللَّمْسِ مُسَاوٍ وَطْئًا صَحَّ مِنْ غَيْرِ اسْتِحَالَةٍ حَتَّى لَوْ صَرَّحَ بِهِ وَقَالَ تَنْكِحُ مَا نَكَحَ أَبُوك وَطْئًا وَلَا عَقْدًا وَتَوَضَّأَ مِنْ اللَّمْسِ مُسَاوٍ وَطْئًا صَحَّ مِنْ غَيْرِ اسْتِحَالَةٍ (٧٤).

الثّالث: أَنَّ إِرَادَةَ الْمَعْنَيَيْنِ تَجُوزُ عَقْلًا [أي: بإرادةِ المُتَكَلِّم] وَلَكِنْ لَا تَجُوزُ لُغَةً؛ ونُسِبَ إلى الغزالي (٧٥)، وأَبي الحُسَين البصْريِّ (٧٦)، قيل: " وَهُوَ اخْتِيَارُ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ"(٧٧). يقول الطاهر بن عاشور: " وَظَنِّي بِهِمَا أَنَّهُمَا يُرِيدَانِ تَصْيِيرَ تِلْكَ الْإِرَادَةِ إِلَى أَنَّهَا دَلَالَةٌ مِنْ مُسْتَتْبَعَاتِ التَّرَاكِيبِ؛ لِأَنَّهَا دَلَالَةٌ عَقْلِيَّةٌ لَا تَحْتَاجُ إِلَى عَلَاقَةٍ وَقَرِينَةٍ، كَدَلَالَةِ الْمَجَازِ وَالِاسْتِعَارَةِ" (٧٨). ويقصد بمستتبعات التراكيب كما يوضحُ ابن عاشور في موضعٍ آخر: " اسْتِنْبَاطُ مَعَانٍ مِنْ وَرَاءِ الظَّاهِرِ تَقْتَضِيهَا دَلَالَةُ اللَّفْظِ أَوِ الْمَقَامِ، وَلَا يُجَافِيهَا الِاسْتِعْمَالُ وَلَا مَقْصِدُ الْقُرْآنِ، وَهِيَ مِنْ خَصَائِصِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، كَكَوْنِ التَّأْكِيدِ يَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِ الْمُخَاطَبِ أَوْ تَرَدُّدِهِ، وَكَفَحْوَى الْخِطَابِ وَدَلَالَةِ الْإِشَارَةِ، وَاحْتِمَالِ الْمَجَازِ مَعَ الْحَقِيقَةِ" (٧٩).

(٧٤) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٥).
(٧٥) انظر: المستصفى في علم الأصول ١٤٢/٢.
(٧٦) انظر: المعتمد في أصول الفقه ٣٠١/١.
(٧٧) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٦).
(٧٨) التحرير والتنوير ٩٩/١.
(٧٩) التحرير والتنوير ٤٢/١.

-مَوْقِفُ النحويين والمُفَسِّرينَ منَ اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ (80):

لمْ يختَلِف موقفُ النَّحويينَ والمُفَسِّرينَ عن موقفِ الأصوليينَ كثيرًا تِجاهَ القضيَّةِ، فهُم كذلكَ بينَ مؤيِّدٍ ورافِضٍ، غيرَ أنِّي آثرتُ الحديثَ عنْ مَوقِفِ النّحويِّينَ مُنفَصِلًا؛ حتَّى أُبينَ عنْ أهميَّةِ القضيَّةِ عندَهُم، وعنْ أثَرِهَا في توجيهاتِهم الإعرابيَّةِ للآياتِ القُرآنيَّةِ، وغيرِهَا.

أوّلًا: المُجيزُونَ (81):

-سيبويه (ت١٨٠ه)، ممَّا استدلّ بهِ المُجيزُونَ للجَمْعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ من الأُصُولِّيين -ما نسَبوهُ إلى سيبويهِ، من أَنَّهُ قَالَ: يَجُوزُ أَنْ يُرَادَ بِاللَّفْظِ الْوَاحِدِ الدُّعَاءُ عَلَى الْغَيْرِ، وَالْخَبَرُ عَنْ حَالِهِ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ لِغَيْرِهِ: لَهُ الْوَيْلُ فَهَذَا دُعَاءٌ عَلَيْهِ بِالْوَيْلِ، وَخَبَرٌ عَنْ ثُبُوتِ الْوَيْلِ لَهُ، وَهَذَانِ مَعْنَيَانِ مُخْتَلِفَانِ (٨٢).

وقدْ تحدَّثَ سيبويهُ عن اللفظةِ في عدَّةِ مواضِعَ مِن كتابِهِ، منها قولُهُ: " وأمَّا قوله تعالى جدُّه: " وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ"(٨٣) و " وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ"(٨٤)، فإنّه لا ينبغي أن تقول إنّه دعاءٌ ههنا.... فكأَنَّه -واللهُ أعلمُ- قيل لهم: ...هؤلاءِ ممن وجَبَ هذا القولُ لهم؛ لأنَّ هذا الكَلامَ إنّما يقالُ لصَاحِبِ الشَّرِّ والهَلَكَةِ، فقيلَ: هؤلاءِ ممن دخلَ في الشَّرِّ والهَلَكَةِ ووجَبَ لهُم هَذَا" (٨٥)، وقولُهُ: " وإن شئتَ قُلْتَ: وَيلٌ لك وَيْلاً طويلا، تجعلُ الويلَ الآخِرَ غيرَ مبدولٍ وَلا مَوْصُوفٍ بِهِ، ولكنَّك تَجعلُهُ دائماً، أي: ثَبَتَ لك الويلُ دائما" (٨٦). والنّصّانِ

(٨٠) قرنْتُ هنا بين النحويين والمفسرينَ لأنّ بعضَ المُفسِّرينَ هُم بالأصل نحويونَ، كالزّمخشريِّ وأبي حيانٍ، وقدْ أشاروا إلى القضيَّةِ في تفاسيرهم في أثناءِ تعدادِ أوجهِ التّخريجِ لآي الذكر الحكيم، بالإضافةِ إلى أنّ بعضَ المُفسِّرينَ الذينَ ألمحوا إلى القضيَّةِ كانُوا ممَّن غلبتْ عليهِ النزعة اللغوية كالسمين الحلبيِّ وغيره.
(٨١) رتّبتُ الإعلام ترتيبًا تاريخيًّا.
(٨٢) كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٥)، وانظر: التحصيل من المحصول ٢١٦/١، البحر المحيط في أصول الفقه ٣٧٩/٢.
(٨٣) المرسلات ١٥ وعدة آيات أخرى، المطففين ١٠.
(٨٤)المطففين ١.
(٨٥) الكتاب ٣٣١/١ بتصرف بالحذف.
(٨٦) الكتاب ٣٣٢/١.

صَريحانِ في أنّها للإخْبارِ عَنْ ثُبُوتِ الويلِ، أمّا قولُهُ: "واعلَمْ أنّ بعضَ العربِ يقُولُ: وَيْلاً له وويلةً له، ..... ويقول الرجل: يا وَيْلاهُ! فيقولُ الآخَر: وَيْلاً كَيْلاً! كأنّه يقول: لك ما دعوتَ به وَيْلاً كَيْلاً. يدلك على ذلك قولهم إذا قال يا ويلاه: نعم ويلا كيلاً، أي كذلك أمرك، أو لك الويل ويلا كيلا. ... وربَّما قالوا: يا ويلاً كيلاً، وإن شاء جعله على قوله: جَدْعاً وعقراً" (٨٧). فهوَ صريحٌ بأنّ الويلَ قدْ تأتي للدُعاءِ قياسًا على جدعًا وعقْرًا، وَهيَ مصادرُ يقصَدُ بها الدُّعاءُ على الشخصِ، وهي منصوبةٌ بإضمارِ فعلٍ، وجعلوا المصدرَ بَدَلًا من اللفظِ بذلك الفعلِ، وذلك أنّهم قد استغنوا بذكرِ المصدر عن ذكرِ الفعلِ (٨٨).

والاستدلالُ بالمنقُولِ عنْ سيبويهِ في غيرِ محلِّهِ؛ لأنّهُ وَإِنْ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَرَبَ وَضَعَتْ (الوَيْلَ) لِلْخَبَرِ وَالدُّعَاءِ مَعًا، فَلَيْسَ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كُلَّ الْأَلْفَاظِ الْمُشْتَرَكَةِ، أَوِ الْأَلْفَاظِ الَّتِي هِيَ حَقِيقَةٌ فِي شَيْءٍ وَمَجَازٌ فِي شَيْءٍ مَوْضُوعَةٌ لِلْجَمْعِ، كمَا أنّ نَصَّيْ سِيبَوَيْهِ لَا يَدُلّانِ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ الْقَوْلِ مُسْتَعْمَلًا فِي الْخَبَرِ وَالدُّعَاءِ مَعًا، بَلْ جَازَ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعًا لِلْخَبَرِ، وَهُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الدُّعَاءِ مَجَازًا لَا مَعًا (٨٩).

-**أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨ه)، نسبه إليهِ ابن مالك** (٩٠)، وأبو حيان (٩١)، والمرادي (٩٢)، والسيوطي (٩٣)، قالوا: واستدلّ بقولِ النّبيِّ -صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ-:" الْأَيْدِي ثَلَاثٌ: يَدُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا، وَيَدُ الْمُعْطِي الْوُسْطَى، وَيَدُ الْمُعْطَى السُّفْلَى" (٩٤).

---

(٨٧) الكتاب ٣٣٣/١.
(٨٨) انظر في هذه المصادر: شرح المفصل ٢٨٠/١، التصريح ٥٠٠/١.
(٨٩) انظر: كشف الأسرار شرح أصول البزدوي (٢/ ٤٧)،
(٩٠) انظر: شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٩٣).
(٩١) انظر: التذييل والتكميل (١/ ٢٢٩).
(٩٢) انظر: توضيح المقاصد والمسالك (١/ ٣٢٤).
(٩٣) انظر: همع الهوامع (١/ ١٥٩).
(٩٤) الحديث في: مسند أبي يعلى ٢٦٥/١٢، حَدِيثُ رَجُلٍ مِنْ جُذَامٍ يُقَالُ لَهُ: عَدِيٌّ، شرح معاني الآثار، ٢١/٢، بَابُ: ذِي الْمِرَّةِ السَّوِيِّ الْفَقِيرِ هَلْ يَحِلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ أَمْ لَا؟، شرح السنة للبغوي ١١٤/٦، بَابُ التَّعَفُّفِ عَنِ السُّؤَالِ.

-**فخر الدِّين الرّازي (ت٦٠٦هـ)**، ذكرَهُ في تفسيرِ قولِهِ -تعالى-: " هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ" (95). "فَقِيلَ بِأَنَّ اللَّفْظَ الْمُشْتَرَكَ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُهُ فِي مَعْنَيَيْهِ مَعًا وَكَذَلِكَ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فِي لَفْظٍ جَائِزٌ، وَيُنْسَبُ هَذَا الْقَوْلُ إِلَى الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ غَيْرُ بَعِيدٍ"(96).

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنّهُ خالفَ رأيَهُ هذا في موضِعَين آخرَين، فضعّفَ رأيَ مَنْ قالَ بالجمعِ بينَ الحقيقةِ والمجاز، قالَ: "وهاهنا (97) قَوْلٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّ الْمُرَادَ الْعِلْمُ وَالرُّؤْيَةُ مَعًا. وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأُمُورٍ بَعْضُهَا يُعْلَمُ وَلَا يُرَى، وَبَعْضُهَا لَا يَتِمُّ الْغَرَضُ مِنْهُ إِلَّا بِالرُّؤْيَةِ، فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا وَهَذَا ضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ يَقْتَضِي حَمْلَ اللَّفْظِ عَلَى الْحَقِيقَةِ والمجاز معاً وأنه جَائِزٌ" (98). وقال أيضًا:" فَلَفْظَةُ الْمُحَارَبَةِ إِذَا نُسِبَتْ إِلَى اللَّه تَعَالَى كَانَ مَجَازًا، لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهُ الْمُحَارَبَةُ مَعَ أَوْلِيَاءِ اللَّه، وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى الرَّسُولِ كَانَتْ حَقِيقَةً، فَلَفْظُ يُحَارِبُونَ فِي قَوْلِهِ إِنَّما جَزاءُ الَّذِينَ يُحارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مَحْمُولًا عَلَى الْمَجَازِ وَالْحَقِيقَةِ مَعًا، وَذَلِكَ مُمْتَنِعٌ" (99).

-**ابنُ مالكٍ (ت٦٧٢هـ)**، قالَ تعقيبًا على تخريجِ الزّمَخْشَرِيِّ للاستثناءِ في قوله -تعالى-" قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ" (١٠٠)، "هَذا على تسليمِ امتناعِ إرادةِ الحقيقةِ والمجازِ في حالٍ واحدةٍ، وليسَ عندي ممتنعًا؛ لقولهم: القلمُ أحدُ اللسانَين، والخالُ أحدُ الأبوين، وقولِهِ -تَعالَى-" إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" (١٠١). واشترَط في موضعٍ آخر بـــــ" أنّ ذلكَ جائزٌ إذا فُهِمَ المَعْنَى ... وقد استعملَ ذلك كثيرٌ من الفُصَحَاءِ" (١٠٢).

---

(٩٥) الأحزاب ٤٣.
(٩٦) مفاتيح الغيب (٢٥/ ١٧٢).
(٩٧) يقصِدُ في تأويلِ قولِهِ تعالى: "وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا". البقرة ١٢٨.
(٩٨) مفاتيح الغيب (٤/ ٥٥).
(٩٩) مفاتيح الغيب (١١/ ٣٤٥).
(١٠٠) النّمل ٦٥.
(١٠١) الأحْزاب ٥٦.
(١٠٢) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٩٢،١٧٩٣).

-جلالُ الدِّينِ الغجدوانيِّ (ت٧٢٠ه)، نسبَهُ إليهِ شيخ زاده، فبعدَ أن حكى خلافَ النّحويينَ في (أمّا)، هلْ هيَ حرفُ شرطٍ، أو قائمةٌ مقامَ ما وُضع للشرطِ، وأنّ ابنَ الحاجبِ قالَ بالأولِ، والزمخشريّ بالثّانِي، ثمّ نقلَ عن بعضِ الفضلاءِ توفيقًا بينَ ما رآه ابنُ الحاجبِ وما ذهبَ إليهِ الزّمخشريِّ، ثمّ قالَ: "، والحقُّ أن النِّزاعَ في (أمَّا) المفْردةِ، وأنّ التوفيقَ ما قالهُ: جلال الدين الغجدوانيّ، وهو أن صاحبَ "الكشّاف" اعتبرَ ما كانَ خالصًا للشَّرط، وابنَ الحاجب ما فيه معنى الشرطِ، وأدرجَ مالهُ معنى الشرطِ في حرفِ الشرطِ، فيكونُ جمعًا بين الحقيقةِ والمجازِ" (١٠٣).

-برهانُ الدِّين أبو إسحاق السفاقِسِي (ت٧٤٢ه)، نسبَهُ إليهِ الشيخُ خالدٍ الأزهريِّ، عندَ حديثِهِ عن نوعِ الاستثناءِ في قولِهِ -تعالى-: "-" قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ" (١٠٤)، بعدَ أن ذكرَ رأيَ الزمخشريِّ في الاستثناءِ، وأنّهُ منَ المُنْقَطِعِ، قال: " وجوَّزَ السفاقسيُّ أن يكونَ متصلًا، والظرفيةُ في حقِّهِ -تعالى- مجازيَّةٌ، وفيهِ جمعٌ بينَ الحقيقةِ والمجازِ في الظرفيَّةِ"(١٠٥).

-أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة (ت٨٠٣هـــ)، حيث نصَّ على اختيارِهِ في التوجيهِ الإعرابي لكثيرٍ من آيِ القرآنِ الكريمِ، مِن ذلك قولُهُ: في تفسيرِ قول اللهِ -تعالى- : "بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (١٠٦)، "والخلود إن كان كسب السيئة مرادا به المعاصي سوى الكفر، والخطيئة المراد بها الكفر، فيكون من استعمالِ اللّفظِ الواحدِ في حقيقتِهِ ومجازِه لأنَّ خُلُودَ الكُفَّارِ حقيقةٌ وإن كان شيئا

---

(١٠٣) شرح قواعد الإعراب (١/ ١٧٢).
(١٠٤) النّمل ٦٥.
(١٠٥) التصريح ٥٤٨/١.وعجيبٌ من المُحقّق أن أحالَ إلى كتابِ غيثِ النّفع لأبي الحسن الصفاقسي المتوفى (١١١٨هـ)، ونصَّ على إحدى صفحاتِهِ، ومناطُ العجبِ أنّ الصفاقسي صاحب غيثِ النّفع مُتَوَفى بعدَ الشيخ خالد الأزهريِّ بأكثرَ مِن قرنين من الزَّمان، فالشيخ خالد متوفي (٩٠٥ه)، والسفاقسيُّ متوفى (١١١٨ه)،كمَا أنّهُ لم يتعرّضْ لهذهِ الآيةِ أصلًا، والرّاجحُ عندي أنّه: برهان الدين، أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد السفاقسي المالكي النحوي، المتوفى (٧٤٢ه)، صاحب كتاب (المجيد في إعراب القرآن المجيد)، كما أشرتُ في المتن.
(١٠٦) البقرة ٨١.

واحدا، (فيجوز) فيه أنّ الكفارَ مخاطبون بفروعِ الشَّرِيعةِ" (١٠٧)، وقولُهُ في تفسيرِ قوله –تعالى–:" وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ" (١٠٨)، "الأب يطلق حقيقة على الوالد، وعلى الجد مجازا، ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، لكن الجمع وهو أخف من المفرد" (١٠٩).

بلْ جعلهُ في بعضِ توجيهاتِه أمرًا لابدِّ منهُ، قال في تفسيرِ قولِه –تعالى–: "وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ" (١١٠)، "استعماله في حقيقته ومجازه أمرٌ ضروري لَا بُدَّ منه؛ لأن كل واحد مأمور في الجهاد بأخذ الحذر وحمل السلاح فمن ضروریاته الأمر أن یکف الأذى عن نفسه، وأن یقاتل فالمجاز لازم له" (١١١).

–**الطّاهرُ بنُ عاشور (ت١٣٩٣ه)**، قالَ فِي صدرِ تفسيرِهِ: " وَالَّذِي يَجِبُ اعْتِمَادُهُ أَنْ يُحْمَلَ الْمُشْتَرَكُ فِي الْقُرْآنِ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهُ مِنَ الْمَعَانِي، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ اللَّفْظُ الْمُفْرَدُ الْمُشْتَرَكُ، وَالتَّرْكِيبُ الْمُشْتَرَكُ بَيْنَ مُخْتَلِفِ الِاسْتِعْمَالَاتِ، سَوَاءٌ كَانَتِ الْمَعَانِي حَقِيقِيَّةً أَوْ مَجَازِيَّةً، مَحْضَةً أَوْ مُخْتَلِفَةً. مِثَالُ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ الْمُفْرَدِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّماواتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" (١١٢)، فَالسُّجُودُ لَهُ مَعْنًى حَقِيقِيٌّ وَهُوَ: وَضْعُ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ، وَمَعْنًى مَجَازِيٌّ، وَهُوَ التَّعْظِيمُ، وَقَدِ اسْتُعْمِلَ فِعْلُ (يَسْجُدُ) هُنَا فِي مَعْنَيَيْهِ الْمَذْكُورَيْنِ لَا مَحَالَةَ"(١١٣)، ثمّ قالَ: "وَعَلَى هَذَا الْقَانُونِ يَكُونُ طَرِيقُ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَذْكُرُهَا الْمُفَسِّرُونَ، أَوْ تَرْجِيحُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ، وَقَدْ كَانَ الْمُفَسِّرُونَ غَافِلِينَ عَنْ تَأْصِيلِ هَذَا الْأَصْلِ فَلِذَلِكَ كَانَ الَّذِي يُرَجِّحُ مَعْنًى مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَحْتَمِلُهَا لَفْظُ آيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ، يَجْعَلُ غَيْرَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مُلْغًى، وَنَحْنُ لَا نُتَابِعُهُمْ عَلَى ذَلِكَ بَلْ نَرَى الْمَعَانِيَ الْمُتَعَدِّدَةَ

(١٠٧) تفسير ابن عرفة ١٣٩/١.
(١٠٨) النساء ٢٢.
(١٠٩) تفسير ابن عرفة ١٨/٢.
(١١٠) النساء ١٠٢.
(١١١) تفسير ابن عرفة ٥٠/٢.
(١١٢) الحَج: ١٨.
(١١٣) التَّحرير والتنوير ٩٩/١.

الَّتِي يَحْتَمِلُهَا اللَّفْظُ بِدُونِ خُرُوجٍ عَنْ مَهِيعِ الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْبَلِيغِ، مَعَانِيَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ، فَنَحْنُ فِي تَفْسِيرِنَا هَذَا إِذَا ذَكَرْنَا مَعْنَيَيْنِ فَصَاعِدًا فَذَلِكَ عَلَى هَذَا الْقَانُونِ" (١١٤).

ثَانِيًا: المَانِعُونَ:

-**أبو القاسم الزمخشري (ت٥٣٨ه)**، صرَّحَ بالمنعِ في تفسيرِ على قولِ الله -تعالى-: "قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ" (١١٥). "فإن قلت: هلّا زعمتَ أنّ اللهَ ممن في السَّماواتِ والأرضِ، كما يقولُ المتكلمون: اللهُ في كلِّ مكانٍ، على معنى أنّ علمّهِ في الأماكنِ كلِّها، فكأنَّ ذاتَهُ فيها، حتَّى لا تحملَه على مذهبِ بنى تميمٍ؟ قلتُ: يأبى ذلكَ أن كوْنَه في السَّماوات والأرضِ مجازٌ، وكونهم فيهن حقيقة، وإرادة المتكلم بعبارةٍ واحدةٍ حقيقةً ومجازًا غيْر صحيحةٍ" (١١٦).

-**أبوحيّان الأندلسيِّ (ت٧٤٥هـ)**، صرِّح بذلكَ غيرَ مرّةٍ، نحوَ قولِهِ في بابِ المُثَنّى : "وإنما ذكرَ (يَعْنِي بعضَ أصحابِهِ) هذينِ الاحتِمالينِ في هذا؛ لأنَّهُ يَتوَهَّمُ أنَّ قولَهُ: (إذَا اجتَمَعَتْ بِقَائمِهِ اليدَانِ) يرادُ باليدين اليدُ الجارحة، واليد التي يرادُ بها القدرة، كقوله تعالي: "فَسُبْحَانَ الَّذِي بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ" (١١٧)، فيكونُ عندَهُ مِن بابِ المُشْتَرَكِ أو من بابِ الحقيقةِ والمجازِ، والذِي يَنْبَغِي أنّهُ لا يجوزُ تثنيةُ المشتركِ، ولا تثنيةُ الحقيقةِ والمجازِ؛ لِقِلّةِ مَا وَرَدَ مِمَّا يُوهِمُ ذلكَ، ولاحتِمَالِ تَأْوِيلِهِ، ولا تُبْنَي القواعدُ إلا علَى جُمْلَةٍ مِنَ المستقْرَآتِ الجزئيةِ، حتى يغلبَ على الظنِّ أنَّ ذلكَ قانونٌ كُلِّيٌّ تُبْنَي علَي مِثْلِهِ القَواعدُ" (١١٨).

كمَا ردَّ كثيرًا من أوْجُهِ التّخريجِ المنقُولةِ عن العُلمَاءِ؛ لأنّ فيهَا جمْعًا بينَ الحقيقةِ والمجازِ، مِن مثلِ قولِهِ: "وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُنْدَرِجٌ فِي مَدْلُولِ (مَنْ) فيكون (فِي السَّمَوَاتِ) ظَرْفًا حَقِيقِيًّا

(١١٤) **التَّحرير والتنوير ١/١٠٠.**
(١١٥) **النمل ٦٥.**
(١١٦) **الكشاف (٣/ ٣٧٨).**
(١١٧) **يس ٨٣.**
(١١٨) **التذييل والتكميل ١/٢٣٣، ٢٣٤.**

لِلْمَخْلُوقِينَ فِيهِمَا، وَمَجَازِيًّا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ تَعَالَى، أَيْ هُوَ فِيهَا بِعِلْمِهِ، لِأَنَّ فِي ذَلِكَ جَمْعًا بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ. وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ يُنْكِرُ ذَلِكَ، وَإِنْكَارُهُ هُوَ الصَّحِيحُ " (١١٩).

تعلِيقٌ على ما سبَقَ:

مِمّا سبقَ تفصيلُه مِن بيانِ موقِفِ النّحويينَ والمُفَسِّرين تجاهَ القضيّةِ نلحظُ ما يَأتي:

-أنَّ النَّحويِّينَ لمْ يُفصِّلُوا نظريًّا فِي القَضيّةِ قبولًا أو ردًّا، ويبدوا أنّهُمْ قدِ اكتفَوا بما ذكرَهُ الأصوليُّونَ في مصنَّفاتِهِم، حيْثُ أطالُوا في القضيّةِ وصْفًا واستدْلَالًا، سواءٌ في ذلكَ منْ أجازَ، ومَنْ منَعَ، ومَنْ توسّطَ، أمّا النّحويُّونَ فكانَتْ مِنْ أدِلّتِهم التي اعتمدُوهَا في ترجيحِ بعضِ وجوهِ التخريجِ الإعرابيَّةِ لآيِ الذِّكرِ الحكيمِ، أوْ تضعيفِها، أيْ أنّهُ يُمكِنُ اعتبارهَا قاعِدَةً مِن قواعِدِ التوجيهِ عندَهُم، بألَّا يُفْضيَ الوجهُ الإعرابيُّ إلى اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحِدِ، وبالطبعِ فإنها تكونَ كذلكَ عندَ المَانِعينَ فقط.

-ومِنْ نصوصِ النَحويينَ السّابِقةِ بَدَا أنّ المُجيزينَ لاجتماَعِ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحدِ قد استدَلُّوا على ذلكَ بورودها سماعًا في الفصيحِ، أشارَ إلى ذلكَ ابنُ مالكٍ حينَ قالَ: "ويؤيدُ ذلكَ [يعنِي ما نقَلَهُ عن أبي بكرٍ الأنبَاريِّ من جوازِ الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمَجَازِ] قولُهُ -تعالى-: "قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ"(١٢٠). ومما يؤيدُ ذلكَ قولُ أبي عليٍّ القَاليّ (١٢١): من كلام العرب: خِفَّةُ الظَّهرِ أحدُ اليسارين، والعُزْبة أحدُ السِّباعَيْن، واللبنُ أحدُ اللحْمَين، والحِمْيةُ إحدى الموتتين وقولهم: القَلَمُ أحد السِّنانين، والخالُ أحدُ الأَبوين. ومن ذلكَ قولُ بعضِ الطائِيِّين:

(١١٩) البحر المحيط (٨/ ٢٦١). وانظر: (١/ ٦٢٣).
(١٢٠) البقرة ١٣٣.
(١٢١) ذكره في الأمالي (٥٦/٢) إملاءً عن أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة النحوي.

كمْ ليثٍ اغترّ بي ذا أشْبُلٍ غَرَثت ... فكأنَّني أعظمُ الليْثين إقْدامًا (122)

..... ويؤيدُ ذلكَ قولُهُ تَعَالى: "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ" (١٢٣). واستندَ –رحمهُ اللهُ تعالى– إلى الدليلِ نفسِهِ في موطنٍ آخرَ وبالأمثلةِ ذاتها (١٢٤). وقولُهُ –أيضًا–: " وقد استعملَ ذلكَ كثيرٌ من الفُصَحَاءِ" (١٢٥).

أمّا المانعونَ –وعلى رأسِهِم أبو حيّان– فقد استدلُّوا بأمرين:

أحدُهما: قلَّةُ المسموعِ، قالَ: " والذي ينبغي أنه لا يجوزُ تثنيةُ المشتركِ، ولا تثنيةُ الحقيقةِ والمجازِ؛ لقلَّةِ ما وردَ مما يُوهِمُ ذَلك" (١٢٦). وهذَا عينُ ما أشارَ إليهِ الطّاهِرُ بن عاشور بقوله: " وَاسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، مَحَلَّ تَرَدُّدٍ بَيْنَ الْمُتَصَدِّينَ لِاسْتِخْرَاجِ مَعَانِي الْقُرْآنِ تَفْسِيرًا وَتَشْرِيعًا، سَبَبُهُ أَنَّهُ غَيْرُ وَارِدٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْقُرْآنِ أَوْ وَاقِعٌ بِنُدْرَةٍ، فَلَقَدْ تَجِدُ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ يَدْفَعُ مَحْمَلًا مِنْ مَحَامِلِ بَعْضِ آيَاتٍ بِأَنَّهُ مَحْمَلٌ يُفْضِي إِلَى اسْتِعْمَالِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنَيَيْهِ أَوِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ، وَيَعُدُّونَ ذَلِكَ خَطْبًا عَظِيمًا" (١٢٧)..

الثاني: تطرُّقُ الاحتمالِ إليهِ، والدليل –كما هُو معلومٌ لدَى النّحويِّين– إذا تطرَّقَ إليهِ الاحتِمالُ سقط به الاستدلالُ (١٢٨)، قال: " ولاحتِمَالِ تَأْوِيلِهِ، ولا تُبْنَي القواعدُ إلا علَى

---

(١٢٢) البيتُ منَ البسيطِ، ولم أعثر له على عزوٍ، وهو في: شرح التسهيل لابن مالك ٦١/١، شواهد التوضيح والتصحيح ١٩٢، التذييل والتكميل ٢٣٠/١، تمهيد القواعد ٥٣٤/١، زهر الاكم في الامثال والحكم ٢١٤/٢.
ويروى (اعتنّ لي) بدلا من (اغترّ بي).
والشاهد: قولُهُ: (أعظم الليثين)، حيثُ ثنّى الليثَ جمعًا بينَ المعنى الحقيقيِّ لهُ، وهو الحيوان المفترس، ومعناه المجازي وهو الرجل الشجاع المقدام.
(١٢٣) الأحزاب ٥٦. والنَّصُّ في: شرح التَّسهيل ٦٠/١،٦١.
(١٢٤) انظر: شرح الكافية الشافية ١٧٩٣/٤.
(١٢٥) شرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٩٢،١٧٩٣).
(١٢٦) التذييل والتكميل ٢٣٣/١.
(١٢٧) التحرير والتنوير ٩٨/١.
(١٢٨) ردَّدَ أبوحيان هذا كثيرا، انظر مثلا: التذييل والتكميل ٦٦/١، ١٤٥/٣، ٢٤٣/٤، ٢٦٠/٨، ونقله عنه السيوطي في الاقتراح ١٣١.

جُمْلَةٍ مِنَ المستقْرَآتِ الجزئيةِ، حتى يغلبَ على الظنِّ أنَّ ذلكَ قانونٌ كُلِّيٌّ تُبْنَي عَلي مِثْلِهِ القَواعدُ" (١٢٩).

رَابِعًا: العلاقةُ بينَهُ وبينَ التّضمينِ النّحويِّ:

التّضمينُ منَ المُصطلحاتِ التِّي يكثُرُ ورودُهَا في غيرِ واحدٍ مِنْ علومِ العربيةِ، كالعروضِ، والأدبِ، والبلاغةِ، والنَّحوِ (١٣٠)، ويختلفُ حدُّه -غالِبًا- باختلافِ العلمِ، والذي يعنينا في هذا المقامِ هو التضمين النّحويّ، الذي حَدَّهُ كثيرٌ منَ العُلَماءِ بحدودٍ مختلفةٍ، غيرَ أنَّ الذي يمُتُّ إلى قضيَّتِنا محلّ البحثِ بسببٍ هو حدُّ ابنِ هشامٍ -رحمهُ اللهُ تعالى-الذي قالَ فِي القَاعِدةِ الثّالِثَةِ، منَ الْبَابِ الثَّامِنِ فِي ذكرِ أُمُورٍ كُلِيَّةٍ يتَخَرَّج عَلَيْهَا مَا لَا ينْحَصرُ مِنَ الصُّوَرِ الْجُزْئِيَّة: "قدْ يُشْرِبُون لفظًا مَعْنى لفظٍ فَيُعطُونَهُ حُكْمَهُ، وَيُسمَّى ذَلِك تَضمينًا، وَفَائِدَته أَن تُؤدِّي كلمة مؤدى كَلِمَتَيْنِ "(١٣١). وهو قريبٌ ممّا ذكرهُ الزَّمخشريُّ قبلَهُ حينَ تحدثَ عن الغرضِ من التضمينِ فقالَ: "فإن قلت: أيُّ غرضٍ في هذا التضمينِ؟ ... قلتُ: الغرضُ فيه إعطاء مجموعٍ معنيين، وذلك أقوى من إعطاءِ معنى فذٍّ" (١٣٢). وقول الزّركشيِّ: " التَّضْمِينُ: وَهُوَ إِعْطَاءُ الشَّيْءِ مَعْنَى الشَّيْءِ، وَتَارَةً يَكُونُ فِي الْأَسْمَاءِ، وَفِي الْأَفْعَالِ، وَفِي الْحُرُوفِ، فَأَمَّا فِي الْأَسْمَاءِ: فَهُوَ أَنْ تُضَمِّنَ اسْمًا مَعْنَى اسْمٍ؛ لِإِفَادَةِ مَعْنَى الِاسْمَيْنِ جَمِيعًا، وَأَمَّا الْأَفْعَالُ: فَأَنْ تُضَمِّنَ فِعْلًا مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، وَيَكُونَ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلَيْنِ جَمِيعًا" (١٣٣)، وقول الأشمونيّ: " والتضمينُ: إشرابُ اللفظِ معنى لفظٍ آخر وإعطاؤُهُ حكمَهُ؛ لتصيرَ الكلمةُ تؤدِّي مؤدَّى كلمتينِ" (١٣٤).

والمُلاحظُ منَ التعاريفِ الأربعةِ السَّابِقَةِ أنها تشتَرِكَ فِي أنَّ الكلمَةَ المُضَمَّنَةَ تحمِلُ المعنيينِ، الحقيقيِّ والمجازيِّ المُضَمَّن، وعليهِ فإنَّ الظاهرَ منْ آراءِ أصحابِها أنَّ التضمينَ عندَهُم من اجتماعِ الحقيقَةِ والمجازِ في لفظٍ واحدٍ، إلّا الزّمخشريِّ فقدْ أشرتُ سلفًا إلى أنّهُ

(١٢٩) التذييل والتكميل ٢٣٣/١، ٢٣٤.
(١٣٠) انظر: طراز المجالس ٢٠ وما بعدها، الجوهر الثمين ٤ وما بعدها.
(١٣١) مغني اللبيب ٦٧١/٦.
(١٣٢) الكشّاف ٧١/٢ بتصرف يسير.
(١٣٣) البرهان في علوم القرآن ٣٣٨/٣.
(١٣٤) شرح الأشموني على الألفية ٤٤٦/١.

صرَّحَ بأنهُ لا يجيزُ ذلكَ، وأضيفُ نصًّا آخرَ لهُ هاهنا يعضدُ النصَّ السّابِق، حيثُ قالَ في تفسيرِ قولِهِ –تعالى–:" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" (١٣٥).: " ولمْ أقُلْ: أفَسِّرُ (يَسْجُدُ) الذي هو ظاهرٌ بمعنى الطَّاعةِ والعبادةِ في حقِّ هؤلاء؛ لأنّ اللفظَ الواحدَ لا يصِحّ استعمالُهُ في حالةٍ واحدةٍ على معنيين مختلفين"(١٣٦)، فهذا النصُّ مع سابِقِهِ يقطعُ بأنّ الزّمخشريِّ لا يريدُ ما يوحي بهِ ظاهرُ لفظِهِ، فلعلّهُ يفرِّقُ بينَ الأصلِ والاستعمالِ، يعني أنّ اللفظَ لهُ أصلُ وضعٍ، وقدْ يخرجُ بالتضمينِ عنِ الأصلِ إلى معنى آخرَ، لكنَّ المعنيين غيرُ مُرادينِ في إطلاقٍ واحدٍ، وعليهِ فهوَ عندَ الزمخشريِّ من المجازِ فقط، كما أشار إلى ذلك بعض العلماء (١٣٧).

امّا ابنُ هشامٍ والزركشيِّ والأشموني فيبقى ظاهرُ ألفاظِهِم دالًّا على أنّ المعنيين مرادَانِ، وفيهما جمعٌ بين الحقيقةِ والمجازِ، وقد أشارَ إلى ذلك الشيخُ الأميرُ (١٣٨) والدسوقِيُّ (١٣٩) في حاشيتيْهِمَا على المغني.

وعلى كُلٍّ فكونُ التَّضمينِ من الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمجازِ؛ لدلالة المذكورِ على معناهُ بنفسهِ، وعلى المحذوفِ بالقرينةِ، قولٌ مِن ثمانيةِ أقوالٍ فصَّل فيها الحديث الشيخ ياسين في حاشيتِهِ على التصريح (١٤٠). وليس هذا مقامُ بسطِها.

خَامِسًا: العلاقةُ بينَهُ وبينَ المُشتَرَكِ:

منَ المُصطلحاتِ التي لا يُمكِنُ إهمالُها عندَ الحديثِ عنِ (اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ) مصطلحُ المُشتركِ، والذي عرّفهُ العلماءُ بأنَّه: "اللفظُ الواحدُ الدالُّ على معنيينِ مختلفينِ أو أكثرَ، دلالةً على السَّواءِ عند أهلِ تلكَ اللغةِ، سواء كانت الدلالتان مستفادتين من الوضعِ

---

(١٣٥) الحج ١٨.
(١٣٦) الكشاف (٣/ ١٤٩).
(١٣٧) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ٤٠١/٢.
(١٣٨) انظر: حاشية الأمير على المغني ١٩٨/٢.
(١٣٩) انظر: حاشية الدسوقي على المغني ٤٠٠/٢.
(١٤٠) انظر: حاشية الشيخ يس على التصريح ٥/٢، النحو الوافي ٥٦٩/٢ وما بعدها، رسالة في حروف الجر والتضمين، للشيخ محمد بن محمد الدمنهوري (ت١٢٨٨ هـ)، بتحقيق الباحث ص ٤٠.

الأوَّلِ، أو من كثرةِ الاستعمالِ، أو كانت إحداهُما مستفادةً من الوضعِ الأولِ، أو مِنْ كثرةِ الاستعمالِ"(١٤١). وقدْ أشارَ سيبويه في كتابِهِ إلى ظاهِرةِ المشتركِ اللفظيِّ في كلامِ العربِ، قالَ في بابِ (هذا بابُ اللفظِ للمّعَاني): " اعلمْ أنّ مِنْ كلامِهِمْ ..... اتفاقُ اللفظينِ والمعنى مختلِفٌ، قولك: وجَدتُ عليهِ، من المَوْجِدة، ووجَدتُ، إذا أردت وجدان الضّالَّة. وأشباه هذا كثيرٌ" (١٤٢). قال السِّيرافِي: "وعابَ قومٌ من الناسِ اتفاقَ اللفْظينِ واختلافَ المعنيين، وقالوا: هذا يُوقعُ اللبسِ، فأراد سيبويهُ إبانةَ مذهبِ العربِ، وجعلِهم اللفظَين مختلفين لمعنى واحدٍ، واللفظين متفقين للمعنيين المختلفين" (١٤٣).

وَمِنْ صُوَرِ الدَلالاتُ المُتَعَدِّدَةُ في المُشتركِ أنْ تكونَ إحداهمَا حقيقيَّةً والأخرى مجازِيَّةً، وهو محلُّ الحديثِ في هذا البحثِ؛ ولهذَا أشارَ الشُّمُنِّي إلى أنّ اجْتِمَاعَ الحقيقةِ والمجازِ فرعٌ عنِ الاشتراكِ (١٤٤).

ولِأهمِّيَّةِ المَبْحَثينِ في معرفةِ المعْنَى ووجوهِ الإعرابِ للنّصِ الشريفِ، صدَّرَ بهمَا الطاهرُ بنُ عاشور موسوعتِهِ القرآنيةَ (التّحريرِ والتّنويرِ) فقال: "فَكَانَ قِوَامُ أَسَالِيبِهِ[أي: القرآنِ الكريمِ] جَارِيًا عَلَى أُسْلُوبِ الْإِيجَازِ فَلِذَلِكَ كَثُرَ فِيهِ مَا لَمْ يَكْثُرْ مِثْلُهُ فِي كَلَامِ بُلَغَاءِ الْعَرَبِ، وَمِنْ أَدَقِّ ذَلِكَ وَأَجْدَرِهِ بِأَنْ نُنَبِّهَ عَلَيْهِ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ فِي مَعْنَيَيْهِ أَوْ مَعَانِيهِ دُفْعَةً، وَاسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيِّ وَمَعْنَاهُ الْمَجَازِيِّ مَعًا" (١٤٥).

وأُشيرَ هُنَا إلى أنّ استعمالَ المُشتركِ في معنَييْهِ وأثرَهُ في الإعرابِ جُزئيَّةٌ جَديرةٌ ببحثٍ مستَقِلٍّ، ومَواضِعُها –وإنْ لمْ تكُنْ كثيرةً–إلَا إنّها تُقيمُ بحثًا ضافِيًا ينبئُ عنْ أهمِّيَّةِ القَضيَّةِ.

(١٤١) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (١/ ٢٤٨). وهو مِن أجمع ما قيلَ في حدِّه.
(١٤٢) الكتاب ٢٤/١.
(١٤٣) شرح الكتاب ١٧٨/١.
(١٤٤) انظر: حاشية الشُّمُنِّي على مغني اللبيب ٢٧٩/٢.
(١٤٥) التحرير والتنوير ٩٨/١.

مواضعُ اجْتِمَاعِ الحَقِيقَةِ وَالمجَازِ فِي القُرآنِ الكريمِ

المطْلبُ الأوّلُ: في البِنيَةِ

(1) حقيقةُ الرُّؤيةِ في قولِهِ –تعالى–" وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا".

يقول الله –تعالى: " وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا" (١٤٦).

اختلفَ العُلمَاءُ في نوعِ (رَأَى) في الآيةِ الكَرِيمَةِ على أقْوَالٍ:

أحَدُهَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالرُّؤْيَةِ هُنَا رُؤْيَةُ الْبَصَرِ وَالْقَلْبِ مَعًا؛ لِأَنَّ الْحَجَّ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِأُمُورٍ، بَعْضُهَا يُعْلَمُ وَلَا يُرَى، وَبَعْضُهَا لَا يَتِمُّ الْغَرَضُ مِنْهُ إِلَّا بِالرُّؤْيَةِ، فَوَجَبَ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، نسبَهُ الرازي إلى القاضِي عبد الجبّار المعتزلي (١٤٧)، وذكرَهُ الباقُونَ دونَ نِسبَةٍ (١٤٨).

والبَصَرِيّةُ تتعَدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ، وهمزةُ النَّقلِ عدَّتها إلى اثنينِ، الأوَّل منهما (نَا)، والثَّانِي (مَنَاسِكَنَا)، أمّا القلبِيَّةُ فالأصلُ فيهَا أنْ تتعدّى إلى اثنينِ، والهمزةُ تجعلُها متعدِّيةً إلى ثلاثةٍ، وفي هذا إشكالٌ، إلَّا أنْ تُخرِّجَ على رأيِ الزّجّاجِ (١٤٩)، والزَّمَخشريِّ الذينِ أثبتَا (رأَى) قلبِيَّةً بمعنى (عرفَ)، وسُمِّيَتْ: رَأَى العِرْفَانِيَّةِ (١٥٠)، تتَعدَّى لمفعولٍ واحدٍ، وبالنَّقْلِ إلى اثنينِ (١٥١)، قالَ ابنُ الحاجِبِ: " وفيهِ نظرٌ، إذْ لم يثبُت: رأيتُ الشَّيءَ فِي نفسِهِ بمعنى (عرفتُه)، وإنّمَا يثبُتُ رأيتهُ بمعنى: علِمْتُهُ على صفةٍ، وبمعنى: أبصرتُهُ بعَيْني، فاستِعمَالُ: أَرَيتُ، على مَعْنَى: عَرفتُ بخلافِ ذلكَ، ولا يستقِيمُ الاستدلالُ بقولهِ

---

(١٤٦) البقرة ١٢٨.
(١٤٧) انظر: مفاتيح الغيب (٤/ ٥٥).
(١٤٨) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٢٣)، الدر المصون (٢/ ١١٧)، اللباب في علوم الكتاب (٢/ ٤٨٧).
(١٤٩) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٠٩).
(١٥٠) انظر: التحرير والتنوير (١/ ٧٢١).
(١٥١) انظر: الكشاف (١/ ١٨٨)، وانظر: المفصّل ٣٤٥.

تعالى-: " وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا"، فإنّهُ غيرُ واضحٍ في عُرْفِنَا؛ لظُهُورِهِ في أبصَرْنِا" (١٥٢)، وقولُهُ: " لم يثبُت" أي لمْ يُسْمَعْ عنِ العربِ، وقدْ أشارَ إلى ذلكَ أبو حيان (١٥٣).

أوْ يُخرّجُ على قولِ ابنِ عطيَّةَ بأنّ (رأى) القَلبيّةَ قَدِ اسْتُعْمِلَت فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ مُتَعَدِّيَةً إِلَى اثْنَيْنِ وَمَعَهَا هَمْزَةُ النَّقْلِ، كَمَا اسْتُعْمِلَت مُتَعَدِّيَةً إِلَى اثْنَيْنِ بِغَيْرِ الْهَمْزَةِ (١٥٤)، يعني أنّ (فَعَلَ) منهُ و(أَفْعَلَ) بمعنى واحدٍ، قال السمين: " وهو غريبٌ" (١٥٥).

واجتماعُ البصَرِيَّةِ والقلبيّةِ في (رأى) في هذا الموضعِ جمعٌ بينَ الحقيقةِ في لفظٍ واحِدٍ عندَ مَنْ يقولُ بهِ، أمّا مَنْ يرفُضُهُ فقدْ ضعَّفَهُ مِنْ جهتينِ، الأولى: الجمعُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، والثّانية: حَمْلُ اللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ عَلَى أَكْثَرَ مِنْ مَوْضُوعٍ وَاحِدٍ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ، وهو غيرُ جائزٍ (١٥٦).

الثّاني: أنّ (رأى) هنا بَصَرِيَّةٌ، مِن رؤيةِ العينِ، والمعنى: أظْهِرْهَا لأَعْيُنِنَا حتّى نَرَاهَا (١٥٧)، وَالتَّعَدِّي هُنَا إِلَى اثْنَيْنِ ظَاهِرٌ، لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ بِالْهَمْزَةِ مِنَ الْمُتَعَدِّي إِلَى وَاحِدٍ (١٥٨). الأوَّلُ منهما (نَا)، والثّاني (مَنَاسِكَنَا)، والثّاني على تأويلِ مضافٍ محذوفٍ، معَ إقامة المضافِ إليه مقامَه، كأنه قال: أرنا مواضِعَ مَناسِكَنا، وذلك نحو: المواقيتِ التي يُحرم منها، ونحو: الموضع الذي يوقف فيه بعرفةَ، وموضع الطواف، وموضع رميِ الجِمَارِ، فهذا مِنْ: رأيتُ المواضعَ، وأريته زيدًا (١٥٩). يقول الفرّاء: " المَنْسَكُ والمَنْسِكُ فِي كَلَامِ

(١٥٢) الإيضاح في شرح المفصَّل ٦٤،٦٣/٣.
(١٥٣) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٢٢)، روح المعاني (١/ ٣٨٥).
(١٥٤) انظر: المحرر الوجيز (١/ ٢١١)، البحر المحيط (١/ ٦٢٢)، المجيد ٤١١،٤١٠/١.
(١٥٥) الدر المصون (٢/ ١١٧)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب (٢/ ٤٨٦).
(١٥٦) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٢٣)، الدر المصون (٢/ ١١٨)، اللباب في علوم الكتاب (٢/ ٤٨٧).
(١٥٧) انظر: تفسير الطبري (٣/ ٧٥)، الفريد ٣٨٤/١.
(١٥٨) انظر: البحر المحيط (١/ ٦٢٢)، فتح القدير للشوكاني (١/ ١٦٥).
(١٥٩) انظر: الحجة للقراء السبعة (٢/ ٢٢٤)، التفسير البسيط (٣/ ٣٢١)، مفاتيح الغيب (٤/ ٥٥).

الْعَرَبِ الْمَوْضِعُ الْمُعْتَادُ الَّذِي تَعْتَادُهُ. وَيُقَالُ: إِنَّ لِفُلَانٍ مَنْسِكاً يَعْتَادُهُ فِي خَيْرٍ كَانَ أَو غَيْرِهِ، وَبِهِ سُمِّيَتِ المَناسِكُ" (١٦٠)، قال السمين: وهذا هو "الظّاهِر" (١٦١).

الثّالث: أنّ (رأى) هُنَا قَلْبِيَّةٌ، وهو قولُ أبي عُبيدةَ (١٦٢)، وابنِ قتيبةَ (١٦٣)، قالَ ابنُ عطيّةَ: " وهُوَ الأَصَحُّ" (١٦٤)، ويردُ عليهِ أنّ القلبيّةَ إنّما تتعدَّى إلى مفعولين، يُصيّرُهُمَا النّقلُ بالهمزةِ ثلاثةً، ويُمكِنُ الردُّ بما أشرتُ إليهِ سلفًا من حديثِ الزمخشريِّ، منْ أنّها قلبيّةٌ بمعنى (عرفَ)، أو بما قالَهُ ابنُ عطيَّةَ من أنها قلبيّةٌ بمعْنى (علِم)، وأنّها تُستعملُ بالهمزةِ وبدونِهَا مُتَعَدِّيَةً إلى مفْعولينِ (١٦٥).

وعلى هَذَا القولِ فإنّ المُرادَ بالمَنَاسِكِ، جمع مَنْسَك: الذي هو المصدرُ، وجُمِعَ المصدرُ هُنَا لاختلاف ضروبِه (١٦٦)، والمقصودُ أَعْمَالُ الْحَجِّ كَالطَّوَافِ وَالسَّعْيِ وَالْوُقُوفِ (١٦٧)فَالمناسكُ هُنَا: النسكُ نفسُهُ (١٦٨)، أي: الطّاعةُ أو العبادةُ (١٦٩).

والأقوالُ كُلُّها قريبةٌ مِن حيثُ المعنى، ولا يفتُّ في عضُدِهَا إلّا الموانعُ الصِّناعِيَّةُ؛ لذا فإنّ القولَ بأنّها بصريَّةٌ تعدَّت إلى اثنينِ بواسطةِ الهمزةِ هو أسلمُ الأقوالِ معنًى وصناعةً.

(٢) حقيقَةُ الضميرِ في: (حُكْمِهِمْ).

يقول الله –تعالى–:" وَدَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ" (١٧٠).

---

(١٦٠) منسوبٌ إليهِ في: لسان العرب (نسك) ٤٩٩/١٠.
(١٦١) الدر المصون (٢/ ١١٦)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب (٢/ ٤٨٦)، فتح القدير للشوكاني (١/ ١٦٥).
(١٦٢) انظر: مجاز القرآن (١/ ٥٥).
(١٦٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ٢٧١، غريب القرآن ٦٤.
(١٦٤) المحرر الوجيز (١/ ٢١١).
(١٦٥) انظر تفصيل ذلك في القول الأول.
(١٦٦) انظر: الفريد ٣٨٥/١.
(١٦٧) انظر: مفاتيح الغيب (٤/ ٥٥).
(١٦٨) انظر: تاج العروس (نسك) ٣٧٣/٢٧.
(١٦٩) انظر: مشارق الأنوار (نسك) ٢٦/٢، الغريبين في القرآن والحديث ١٨٣٢/٦.
(١٧٠) الأنبياء ٧٨.

افتُتِحَ صدرُ الآيةِ بفعلِ الحكمِ (يَحْكُمَانِ) مسندًا إلى ضمير المُثنَّى العائدِ إلى (دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ)، ثمَّ خُتِمَت بمصدرِ الفِعلِ (حُكْمِهِمْ) مُضَافًا إلى ضميرِ الجمعِ؛ ولذلكَ اختلفَ العُلَماءُ في تأويلِ عودِ الضميرِ المضافِ إلى المصدرِ؛ رفعًا للتناقضِ الذي قد يبدو مِنْ ظاهرِ اللفظِ -على عدَّةِ أقوالٍ، أهمُّها:

أولًا: أنَّ الضميرَ جمعٌ على الحقيقةِ، والمصدرَ مضافٌ للحاكِمِيْن وهما داودُ وسليمانُ، والمحكومِ له والمحكومِ، وفيه الجمعُ بين الحقيقةِ والمجازِ، عندَ مَنْ يجيزُها، فإنَّ الحقيقةَ إضافةُ المصدرِ لفاعِله، والمجازَ إضافتُه لمفعولِه. نسبهُ ابنُ الجوزيِّ لأبي سليمان الدِّمشقيِّ (١٧١)، وهو قولُ الفخرُ الرازيُّ (١٧٢)، وشهاب الدِّين القرافي (١٧٣). ونظَّرُوا لذلك بقولِهِ -تعالى-: " وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ" (١٧٤)، حيث "قال بعضُهم: يجوز أن يكون (تَحِيَّتُهُمْ) مِمَّا أضيفَ فيهِ المصدرُ لفاعلِهِ ومفْعُولِهِ معاً؛ لأنَّ المعنى: يُحَيِّي بعضُهم بعضًا" (١٧٥).

ووصفَهُ جمالُ الدِّينِ الإسنويِّ بأنّهُ "عجيبٌ" (١٧٦)، ثمّ قالَ: "و سمعت شيخنا أبا حيان يقول: سمعت شيخنا أبا جعفر بن الزبير يقول في هذا الجواب: إنه كلام من لم يعرف شيئا من علم العربية"(١٧٧)، وردَّهُ ابنُ التِّلمسانيِّ -أيضًا- بقولِهِ: "وهذا فيه نَظَر؛ فَإِنهُ لا يُضَاف إليهما معًا، وإنما يضافُ إليهما على البَدَلِ؛ لأنه إذا أُضِيفَ إلى الفاعل كانَ مَوضِعُ المجرورِ رفعًا، وإذَا أُضِيفَ إلى المفعولِ كان نصبًا، فلو أُضِيفَ إليهما معًا كان المجرورُ

(١٧١) انظر: زاد المسير في علم التفسير (٣/ ٢٠٢).
(١٧٢) انظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (٢٢/ ١٦٤)، رفع النقاب عن تنقيح الشهاب (٤/ ١٦).
(١٧٣) انظر: شرح تنقيح الفصول (ص: ٢٣٦).
(١٧٤) يونس ١٠.
(١٧٥) الدر المصون ١٥٦/٦، اللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٢٧٢)، روح المعاني ٧٦/١١.
(١٧٦) نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ١٩٦).
(١٧٧) نهاية السول شرح منهاج الوصول (ص: ١٩٦).

في مَوضِع رفعٍ ونصب معًا، وإنه مُحَال؛ إلا أَن يُحمَلَ قوله سبحانه وتعالى: "وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ" علَى معنى: وكُنَّا لأَمْرِهِم شَاهِدِينَ" (١٧٨).

ثانِيًا: أنّهُ عائدٌ إلى (دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ)، على اعتبَارِ أنّ أقلّ الجمعِ اثنانِ (١٧٩)، وهو قول الفراء (١٨٠)، ومكّي بن أبي طالب (١٨١). أوْ أنّ الضميرَ مثنًّى، لكنّهُ وقعَ موقِعَ الجمعِ مجازًا (١٨٢). واستدلُّوا على إرادة التثنيةِ في الضميرِ بقراءةِ " وكُنَّا لِحُكْمِهِمْا" (١٨٣)، بتثنية الضمير، وتوافق القراءتين أولى كما هو معروفٌ لدى المفسِّرينَ والمعربينَ:

---

(١٧٨) شرح المعالم في أصول الفقه (١/ ٤٦٢)، وانظر: تفسير ابن عرفة (١/ ٢٣٩)، (٤٤٧/٢).

(١٧٩) في المسألةِ خلافٌ بينَ الأصوليين والنّحويين، أمّا عند الأصوليين فقد أجملهُ الآمديُّ في قولِه: " اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَقَلِّ الْجَمْعِ هَلْ هُوَ اثْنَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ؟ وَلَيْسَ مَحَلُّ الْخِلَافِ مَا هُوَ الْمَفْهُومُ مِنْ لَفْظِ الْجَمْعِ لُغَةً، وَهُوَ ضَمُّ شَيْءٍ إلَى شَيْءٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ فِي الِاثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ وَمَا زَادَ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ، وَإِنَّمَا مَحَلُّ النِّزَاعِ فِي اللَّفْظِ الْمُسَمَّى بِالْجَمْعِ فِي اللُّغَةِ مِثْلِ قَوْلِهِمْ: رِجَالٌ وَمُسْلِمُونَ.
وَإِذْ تُنُقِّحَ مَحَلُّ النِّزَاعِ فَنَقُولُ مَذْهَبُ عُمَرَ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَمَالِكٍ وَدَاوُدَ وَالْقَاضِي أَبِي بَكْرٍ وَالْأُسْتَاذِ أَبِي إسْحَاقَ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَالْغَزَالِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ اثْنَانِ، وَمَذْهَبُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَشَايِخِ الْمُعْتَزِلَةِ وَجَمَاعَةٍ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ ثَلَاثَةٌ" الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (٢/ ٢٢٢)، والنّحويُّون كذلك على قولين: جمهورُهم على أنّ أقلّ الجمعِ ثلاثةٍ. صرّحَ بذلك الرضيُّ، وابنُ مالكٍ، وابنُه، والسيوطيُّ وغيرهم. انظر: شرح الرضي على الكافية (١/ ٩٤)، شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٧٠)، شرح ابن الناظم على الألفية (ص: ٦)، همع الهوامع (١/ ١٧٠). وذهب بعضُهُم إلى أنّ أقلَّ الجمع اثنان، صرَّح بذلك الفراء، والسيرافي، ونسب إلى الكوفيين. انظر: معاني القرآن ٢٠٨/٢، ٢٤٩، شرح كتاب سيبويه (٤/ ٢٣١)، تاج العروس (٢٩/ ٧٤)، الكنَّاش في فني النحو والصرف (١/ ٣١٤).

(١٨٠) انظر: معاني القرآن ٢٠٨/٢، ٢٤٩، تفسير البغوي (٣/ ٢٩٨)، التفسير الوسيط للواحدي (٣/ ٢٤٦).

(١٨١) الهداية الى بلوغ النهاية (٢/ ١٢٤٣)، وجدير بالذكر أنّ مكيًّا صرّح في مكانٍ آخر من تفسيره بأنّ الضمير للجمع حقيقة، ويقصدُ به داود وسليمان والقوم الذين حكموا لهم. انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٧٨٦).

(١٨٢) انظر: الدر المصون (٨/ ١٨٤)، فتحُ البيان في مقاصد القرآن ٣٥٢/٨. ولعلَّ المرادَ بالمجازِ هُنا ما ألمحَ إليهِ الألوسيُّ منْ أنّ المُرادَ بالجمع هنا التفخيم والتعْظيمَ، كما في قولِهِ -تعالى-: " حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ" [المؤمنون ٩٩]، وانظر: روح المعاني ٧٨/١٧، العدَّة في أصول الفقه (٢/ ٦٥٦).

(١٨٣) قرأ بها ابنُ مسعودٍ، وابنُ عبّاسٍ، وسعيد بن جبير وابنُ ابي عبلة. انظر: غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين ص ٥٩٥، شواذ القراءات للكرماني ٣١٩.

– يقولُ مكي بن أبي طالب: "وحملُ القراءتين على معنى واحدٍ أحسن "(١٨٤).

–وقالَ ابنُ الحاجب:" إذا اجتمع قراءتان، لإحداهما تأويلان، أحدهما موافق للقراءة الأخرى، كان حملُهُ على الموافِق أولى؛ لئلا يؤدي إلى اختلاف المعاني، والأصل اتفاقهما" (١٨٥).

–وقال السمينُ الحلبيِّ: "والأصل توافقُ القراءات"(١٨٦). وقالَ:" إلاَّ أنَّ توافُقَ القراءتَيْن في معنىً واحدٍ أَوْلى، هذا ما لا نزاعَ فيه" (١٨٧).

–وقالَ السُّيُوطِيُّ: "تَنْبِيهٌ: وَكَذَا إِذَا جَاءَتْ قِرَاءَةٌ أُخْرَى فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِعَيْنِهِ تساعد أحد الإعرابَين فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَرَجَّحَ" (١٨٨).

ثالثًا: أَنَّ الضَّمِيرُ فِي لِحُكْمِهِمْ عَائِدٌ عَلَى الْحَاكِمَيْنِ وَالْمَحْكُومِ لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا، أي أنّهُ يدلُ على الجمعِ حقيقةً، وَلَيْسَ الْمَصْدَرُ هُنَا مُضَافًا إِلَى فَاعِلٍ وَلَا مَفْعُولٍ، وَلَا هُوَ عَامِلٌ فِي التَّقْدِيرِ فَلَا يَنْحَلُّ بِحَرْفٍ مَصْدَرِيٍّ. وَالْفِعْلِ به هُوَ مَثَّلَ لَهُ ذَكَاءٌ ذَكَاءُ الْحُكَمَاءِ، وَكَانَ الْمَعْنَى: وَكُنَّا لِلْحُكْمِ الَّذِي صَدَرَ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ شاهِدِينَ، فَالْمَصْدَرُ هُنَا لَا يُرَادُ بِهِ الْعِلَاجُ (١٨٩) بَلْ يُرَادُ بِهِ وُجُودُ الْحَقِيقَةِ، وهو مضافٌ في المعنى للحاكمِ والمحكومِ له والمحكومِ عليه، وهو قولُ أبي حيَّانَ (١٩٠)، وزاد رأيَهُ وضوحًا حينما تحدَّثَ عنِ القضيَّةِ في التذييل فقال: " إذا لم يحلّ المصدرُ محلَّ (أنْ) أو (ما) والفعلِ لم يعملْ، وأنَّ ذلك شرطٌ في

---

(١٨٤) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢٢٧/١.

(١٨٥) الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/١،٣٢٥.

(١٨٦) الدر المصون ٥٥٥/٣.

(١٨٧) الدر المصون ٢٥٣/١٠.

(١٨٨) الإتقان ٣١٦/٢.

(١٨٩) المراد بالعلاجي: ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء، كالضرب والشتم، والمعنوي بخلافه، كالعلم والذكاء. التصريح بمضمون التوضيح ٥٠٧/١.

(١٩٠) انظر: البحر المحيط (٧/ ٤٥٥)، الدر المصون (٨/ ١٨٥)، اللباب في علوم الكتاب (١٣/ ٥٥١).

إعمالهِ، نحو: يُعجِبُني العدلُ وأكرهُ الجَوْرَ، ولهُ ذكاءٌ ذكاءُ الحُكَماءِ، فهذه مصادرُ قُصِدَ بها حقائقُ مدلولاتها من غير اعتبارِ علاجٍ، فجرَتْ مجْرَى الأسماءِ التي لا يصِحُّ لها عملٌ، والمصدرُ العاملُ إنَّما عَمِلَ بالنِّيَابةِ منابَ الفعلِ المُقَدَّرِ بحرفٍ مصدريٍّ، ولا تكونُ النِّيابةُ إلا معَ العلاجِ؛ ولذا قالُوا: إذا قُلتَ: سرَّنِي ضربُ زيدٍ فيحتملُ وجوهًا، منْها: أنْ يكونَ (زيدٍ) معرِّفًا للضَّرْب، لا يُقصدُ به دلالةُ المخاطَبِ على أنهُ ضاربٌ ولا مضروبٌ" (١٩١). وكلامُ أبي حيَّانَ –وإنْ كانَ يندَفِعُ بهِ ما ذُكِرَ منْ إضافةُ المصدرِ لفاعلِه ومفعولِه دُفْعَةً واحدةً، وهو إنما يُضافُ لأحدِهما فقط، وكذلك الجمع بين الحقيقةِ والمجازِ –عندَ من لا يقولُ بهِ–، إلّا أنه لا ينطبِقُ –مِنْ وجهةِ نظري– على شاهِدِنا، فما ذُكِرَ مِنْ سببٍ لنزولِ الآيةِ يبينُ بلا شكٍّ أنّ الفعلَ هنا (أعني: حُكْمِهِم) علاجيٌّ، مِن أفعالِ الجوارحِ وهوَ اللسانُ، وليسَ معنويًّا كما ذكرهُ من نحو: يُعجِبُني العدلُ وأكرهُ الجَوْرَ، ولهُ ذكاءٌ ذكاءُ الحُكَماءِ، وعليهِ فلا فالقياسُ بينهما غيرُ متحقِّقٍ. إلَّا أنْ يكونَ مرادُ أبي حيَّانَ أنْ يقتصرَ على صورة الإضافة من غير تقديرِ الفاعليَّةِ والمفْعُوليةِ معًا، بلِ المعنى: الحكم المنسوب إليهم من البعض إيقاعا، ومن البعض وقوعا، فالقصد النسبة لا على تعيين الحقيقة. ذكره أبو زكريَّا الشاوي (١٩٢).

والقول الثاني أقربُ وأوْلَى، فقدْ جاءَ التّعبيرُ بالمُثنّى مُرادًا بهِ الجمع كثيرًا في الفصيحِ (١٩٣)، إضافةً إلى قراءةِ ابنِ مسعودٍ وابنِ عبّاسٍ –رضي اللهُ عنهُمَا– بالتَّثْنِيةِ، والأصلُ توافقُ القراءاتِ كما سلفتِ الإشارةُ.

(٣) استِعْمَالُ الفِعْلِ (أَوْرَثَ) للمَاضِي والمستقبَلِ.

يقول الله –تعالى:" وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا" (١٩٤).

---

(١٩١) التذييل والتّكميل ٢١٤/٧.

(١٩٢) انظر: شرح الدُّرِّ النضيد في الكلام على كلمة التوحيد ١٢١.

(١٩٣) انظر: العدول عن السياق في القرآن الكريم (دراسة في المفرد والمثنى والجمع) ص ١٢١ وما بعدها.

(١٩٤) الأحزاب ٢٧.

الحديثُ في الآيةِ عنْ يَهُودِ بَنِي قُرَيْظَةَ، على قَوْلُ الْجُمْهُورِ، نَزَلُوا عَلَى حُكْمِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فَحَكَمَ أَنْ يُقْتَلَ الْمُقَاتِلَةُ وَيُسْبَى الذُّرِّيَّةُ وَالْعِيَالُ وَالْأَمْوَالُ، وَأَنْ تَكُونَ الْأَرْضُ وَالثِّمَارُ لِلْمُهَاجِرِينَ دُونَ الْأَنْصَارِ (١٩٥).

فالخطابُ في الآيةِ للمُهاجِرينَ والأنصارِ، بأنّ اللهَ قدِ استخلفهُم في أرضِ اليهودِ وملَّكهُم إياهَا دونَ غيرِهم، حيثُ يقالُ: "أَوْرَثَ وَلَدَهَ: أي: لم يُدْخِلْ أَحداً مَعَهُ فِي مِيراثِه" (١٩٦).

وَ(أَوْرَثَكُمْ) فعلٌ، وفاعلهُ، مستترٌ، والضميرُ مفعولٌ أولٌ، و (أَرْضَهُمْ) مفعول ثانٍ، و (دِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ) معطوفانِ على (أَرْضَهُمْ)، وظَاهرُ الكلامِ أنّ (أَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا) (١٩٧)، من المعطوفاتِ أيضًا، غيرَ أنّ جملةَ الصِّفةِ (لَمْ تَطَئُوهَا) تشيرُ إلى إشكالٍ في العطفِ؛ لأن الإرثَ ماضٍ حقيقةً بالنِّسْبَةِ إلى المعطوفِ عليهِ (أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ)، أمّا في المعطوفِ الأخيرِ (أَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا)، وهوَ مستقبلٌ غيرُ واقعٍ فلابُدّ فيهِ مِن تأويلٍ، على واحدٍ من الأوجهِ التاليةِ:

أولًا: الفعلُ (أَوْرَثَكُمْ) مستعملٌ في حقيقتِهِ ومجازِه (١٩٨)، أمّا الحقيقةُ فمعَ المفعولِ الأوّلِ (أَرْضَهُمْ)، ومعطوفاه (دِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ)، وأمّا مجازُه فمع المعطوف الثالثِ (أَرْضًا لَمْ تَطَئُوهَا)، فهوَ معهُ بمعنى المُضَارِعِ الذي زمنُهُ الاستقبال، والتّقديرُ: أَنْ يُورِثَكُمْ أَرْضًا أُخْرَى لم تطَؤُوهَا، مِنْ بَابِ: "أَتى أَمْرُ اللَّهِ" (١٩٩)، حيثُ عَبَّر بالماضِي لتَحَقُّقِ الوُقُوعِ (٢٠٠).

ثانِيًا: تأويلُ فعلِ (أورثَكُمْ) بِمَعْنَى: قَدَّرَ أَنْ يُورِثَكُمْ (٢٠١).

---

(١٩٥) انظر: البحر المحيط ٤٦٩/٨، ٤٧٠.
(١٩٦) تاج العروس (ورث) ٣٨١/٥.
(١٩٧) اختلفوا في المرادِ بهذه الأرض، فقيل: مكة، وقيل: خيبر، وقيل: فارس والروم، وقيل: هي كل أرض يظهر عليها المسلمون إلى يوم القيامة. انظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٢٥٠، ٢٥١)، الوسيط (٣/ ٤٦٧)، زاد المسير (٣/ ٤٥٩).
(١٩٨) ذكرَ ذلك الطاهر بن عاشور في: التّحرير والتنوير (٢١/ ٣١٣).
(١٩٩) النَّحْل: ١
(٢٠٠) انظر: روح المعاني ١٦٧/١١.
(٢٠١) انظر: التّحرير والتنوير (٢١/ ٣١٣).

ثَالِثًا: قيل: يرادُ بـــ(أَوْرَثَكُمْ): أورثكُم في علْمِهِ وتقديرِهِ، وذلك متحقِّقٌ فيما وقعَ من الإرثِ كأرضِهِم وديارِهِمْ وأموالِهِمْ، وفيما لم يقعْ بعدُ كإرثِ ما لم يكُن مفتوحًا وقتَ نزولِ الآيةِ (٢٠٢). وهو غيرُ بعيدٍ عنِ الوجهينِ السّابِقينِ. والأوجهُ الثّلَاثةُ السّابِقَةُ مِن بابِ عطفِ المُفْرَداتِ.

رابِعًا: ويجوزُ أنْ يُنْصَبَ (أرضًا) بفعلٍ محذوفٍ يُصَحِّحُ العَطفَ، ويجعلُ الكلامَ مِنْ عطفِ الجُمَلِ، وتقديرُهُ: وَيَورِثُكُمْ أرضًا لمْ تطؤوها.

والتّقديراتُ كلُّهَا سبيلُها التّأويلُ، إمّا بجعلِ الماضِي مستعمَلًا بمعنى المُضَارِعِ، أوْ أنّ المَاضي مُقيَّدٌ بما يُصَحِّحُ العطفَ، والمرادُ: أورثكُم في علْمِهِ وتقديرِهِ، أو أنّ النّصبَ بمحذوفٍ مضارعٍ يتّسقُ بهِ استقبالُ الكلامِ في الجملةِ الثانِيةِ، وعليهِ فكُلُّها جائِزَةٌ، لا فضلَ لأحدِها على الآخرِ.

المطلبُ الثاني: فِي التراكيب

(١) إسْنَادُ النِّكاحِ إلى الحَرائرِ والإمَاءِ.

يقول الله –تعالى–: " فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ" (٢٠٣).

قرأ الجمهور بنصب (فَوَاحِدَةً) (٢٠٤)، على إضمار فعلٍ تقديره: فَانْكِحُوا (٢٠٥)، قالوا: "دليلهُ: " فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ" (٢٠٦)، وقيل تقديره: فاختَارُوا، أو الزَمُوا (٢٠٧)، أو عَاشِرُوا (٢٠٨)، قال الشوكاني: " وَالْأَوَّلُ أَوْلَى وَالْمَعْنَى: فَإِنْ

---

(٢٠٢) انظر: روح المعاني ١٦٧/١١.
(٢٠٣) النساء ٣.
(٢٠٤) انظر: النشر ٢٤٧/٢، إتحاف فضلاء البشر ٢٣٧.
(٢٠٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٥/١، مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١٨٩)، الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٠٦/٢.
(٢٠٦) الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها ٥٢٤.
(٢٠٧) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٢/ ٣٤٦)، مفاتيح الغيب ٤٨٩/٩، الكشاف ٤٦٨/١.
(٢٠٨) انظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور (٢/ ٥٦٧).

خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا بَيْنَ الزَّوْجَاتِ فِي الْقَسْمِ وَنَحْوِهِ فَانْكِحُوا وَاحِدَةً، وَفِيهِ الْمَنْعُ مِنَ الزِّيَادَةِ عَلَى الْوَاحِدَةِ لِمَنْ خَافَ ذلكَ" (٢٠٩).

ثُمَّ عطفَ (مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) على (وَاحِدَةً) بـ(أَوْ)، علَى أنّ العامِلَ في المعطُوفِ هو العاملُ في المعطوفِ عليه بواسطةِ حرف العطفِ، وهو قولُ الجمهورِ (٢١٠)، والتقدير: فانْكِحُوا وَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ، ويكونُ مِنْ عطفِ المُفردَاتِ، وبهذا تجتَمِعُ الحقيقةُ والمجازُ في لفظ (انْكِحُوا)؛ لأن النِّكَاحَ لا يقعُ في مِلْكِ اليمينِ إلا أن يُرادَ به الوطْءَ، مع إرادةِ التزوُّجِ في الأوَّلِ (٢١١)، وفِرارًا من اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ عندَ من لا يقولُ بهِ قدَّرُوا عامِلًا آخرَ بـ(طَؤُوا)، وَالتَّقْدِيرُ: فَانْكِحُوا أَيْ: تَزَوَّجُوا وَاحِدَةً، أو طؤُوا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ. (٢١٢)، وأصْبَحَ مِنْ عطفِ الجُمَلِ. وجعلُوا هذا قريبًا مما وجَّهُوا بهِ قول الشاعِرِ:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاء بَارِدًا (٢١٣).

ومَا قالوه غير مُسَلّمٍ، فالمَسْألةُ خلافيَّةٌ، نقلَ الزَّبيديُّ عن شيخِهِ أبي الطَّيِّبِ الفاسِيِّ قولَهُ: " واستعماله فِي الوَطْءِ والعَقْدِ (أي الزواج) مِمَّا وَقَعَ فِيهِ الخِلافُ، هَل هذا حقيقةٌ فِي الكلِّ، أَو مَجازٌ فِي الكلّ، أَو حقيقةٌ فِي أَحدِهِمَا مَجازٌ فِي الآخَرِ" (٢١٤). فإنْ كانَ حقيقَةً في الكُلِّ فلا إشكالَ في العطفِ، وإنْ كانَ مجازًا في الكل فلا إشكالَ ايضًا، أمّا إنْ كانَ حقيقةً في

(٢٠٩) فتح القدير للشوكاني (١/ ٤٨٣).
(٢١٠) انظر: شرح اللمع للأصفهاني ٥٨٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ٢٦١/١، البسيط لابن أبي الربيع ٣٢٩/١، رصف المباني ٤١٤، وغيرها.
(٢١١) انظر: الدر المصون (٣/ ٥٦٦)، اللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٦٧).
(٢١٢) انظر: البحر المحيط في التفسير (٣/ ٥٠٧)، الدر المصون (٣/ ٥٦٦)، اللباب في علوم الكتاب (٦/ ١٦٧).
(٢١٣) من الرجز، ولم أعثر على قائله، انظر: الخصائص ٤٣٣/٢، شرح الكتاب للسيرافي ٧٠/١، شرح الكافية للرضي ٥٢٠/١، المقاصد النحوية ١٠٨١/٣.
الشاهد: حيث لم يمكن توجّه العامل الأوّل (علفتُها) إلى المعمول الثاني؛ لأنّ الماءَ لا يُعْلف؛ ولذلك قدروا: وسقيتها ماءً.
(٢١٤) تاج العروس (نكح) (٧/ ١٩٥).

أحدِهِمَا مجازًا في الآخرِ، فقدْ تعارضَ المجازُ والإضمارُ، وتلك مسألةٌ مُخْتَلَفٌ فيها بينَ علماءِ الأُصُولِ على ثلاثةِ أقوالٍ:

أحدُها: تقديمُ المجاز لكثرتهِ.

والثاني: تقديمُ الإضمارِ؛ لأنَّ قرينتَهُ متَّصِلَةٌ. (٢١٥).

والثّالثُ: أنّهُمَا سواءٌ، فيكونُ اللفظُ مجملًا، حتى لا يترجّحَ أحدُهُمَا على الآخَرِ إلا بدَلِيلٍ؛ لاشتراكِهِمَا في الاحتياجِ إلى القرينةِ، وفي احتِمَالِ خفائِهِمَا؛ وذلك لأنَّ كُلًّا منهُمَا يحتاجُ إلى قرينةٍ تمنعُ المُخَاطَبَ عَنْ فَهْمِ الظَّاهِرِ. (٢١٦). والثَّالِثُ أوْلَى؛ لأنّ في كليهما حاجةً إلى التّأويلِ، وخروجًا بالكلامِ عنْ ظاهِرِهِ، فاستوى القولُ باجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ، والإضمارُ في الآيةِ الكريمةِ.

(٢) إِسْنَادُ الاَخْذِ إلى الحَذَرِ والأَسْلِحةِ.

يقول الله –تعالى: " وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ" (٢١٧).

الأصلُ في الأخذِ: حَوْزُ الشَّيْءِ وَجَبْيُهُ وَجَمْعُهُ (٢١٨)، وَهُوَ أَيضاً التَّنَاوُلُ. أَخذت الشَّيْءَ آخُذُه أَخذاً: تَنَاوَلْتُهُ (٢١٩)، وهُوَ بهَذَا المعْنَى لا يتعلَّقُ إِلَّا بما هوَ مِنْ قَبِيلِ الأَعْيَانِ كالسِّلَاحِ، فتعلُّقُهُ بالسِّلَاحِ في الآيةِ على سبيلِ الحقيقةِ، بِخِلَافِ الحذَرِ؛ إِذْ هوَ مِنْ قبيلِ المعَانِي، والمُرادُ بهِ: الخِيفةُ مع التّيقُّظِ، والتّأَهُّبُ، والإِعدادُ، فتَعَلُّقُهُ بِهِ إِمَّا:

(٢١٥) انظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع (ص: ١٧٨).
(٢١٦) انظر: التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (ص: ٢٠٧)، القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية (ص: ١٧٢).
(٢١٧) النّساء ١٠٢.
(٢١٨) مقاييس اللغة (أخذ) ٦٨/١.
(٢١٩) لسان العرب (أخذ) ٤٧٢/٣.

أوَّلًا: أنَّ (أَخَذَ) مستعمَلٌ في حقِيقَتِهِ، وهوَ التّناوُلُ، وتعَلّقَ بالأسلِحةِ من تلكَ الجهةِ، وفِي مجازِهِ بمعنَى: التَّلَبُّسِ بِالشَّيْءِ وَالثَّبَاتِ عَلَيْهِ (٢٢٠)، وذلكَ عندَ مَنْ يقولُ بجوازِ اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحِدِ.

ثانِيًا: يمكنُ أنْ يتخرّجَ الجمعُ بينَ الأسلحةِ والحذرِ في الإسنادِ إلى الأخذِ بتأويلِ الأخذِ بفعلٍ يمكنُ تعلّقهُ بالمفعولينِ حقيقةً نحو التّحصُّن، والمعنى: تحصَّنُوا بالأسلحةِ والحذرِ والحيطةِ مع التأهُبِ والاستعدادِ.

ثالثًا: أنّ الأَخْذَ على حقِيقَتِهِ معَ السِّلاحِ، أمّا تعلّقهُ بالحذرِ فهوَ من قبيلِ الاستعارةِ بالكنايةِ، فإنّهُ شبَّهَ الحذَرَ بآلةٍ يستَعْمِلُهَا الغَازي، وجعلَ تَعَلُّقَ الأَخْذِ بِهِ دليلًا علَى هذا التَّشْبِيهِ المُضمرِ في النَّفْسِ، فيكونُ استعارةً تخييليةً (٢٢١)، والفرقُ بينَ هذا التّخريجِ والتخريجِ الأوّلِ أنّ المجازَ في الأوّلِ في الفعلِ نفسِهِ، باستعمالِهِ في معنى مجازيٍّ له، أمّا المجازُ هنَا ففي المفعولِ على سبيلِ الاستعارةِ المكنيّةِ، والتعلُّق بالأخذِ على سبيلِ التّخييلِ.

والأَقوالُ الثلاثةُ على قدمِ المُساواةِ، ولا يترَجَّحُ أحدها على الآخرِ؛ لاحتياجِ كلٍّ منها إلى تأويلٍ.

---

(٢٢٠) التحرير والتنوير (٥/ ١٨٦). ومِنْ نافِلةِ القولِ أنْ أشيرَ إلى ما ذكَرَهُ مجدُ الدِّين الفيروزبادي من أنّ الأخذَ قدْ ورد في القرآن على خمسة أوجه:
الأوّل: بمعنى القبول: {وَأَخَذْتُمْ على ذلكم إصْرِي} أي: قبلتم.
الثاني: بمعنى الحَبْس: {فَخُذْ أَحَدَنَا مَكَانَهُ} أي: احبس.
الثالث: بمعنى العذاب والعقوبة: {وكذلك أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ القرى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ} أي: عذابه.
الرّابع: بمعنى القتل: {وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ برَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ} أي: يقتلوه.
الخامس: بمعنى الأسْر {فاقتلوا المشركين حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ}.
(٢٢١) روح البيان (٢/ ٢٧٥). وقد أشارَ إلى ذلكَ جمعٌ من النّحويينَ والمُفسِّرينَ كالزمخشريِّ والرازيِّ وأبي حيّان والسمين، وغيرهم. انظر: الكشاف (١/ ٥٦٠)، مفاتيح الغيب (١١/ ٢٠٦)، البحر المحيط (٤/ ٥١)، الدر المصون (٤/ ٨٥)، اللباب في علوم الكتاب (٦/ ٦٠٩)، روح المعاني (٥/ ٧٩).

(٣) إسنادُ المُحَارَبَةِ إلى اللهِ ورَسُولِه:

يقُولُ اللهُ-تعالى-: " إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ..... الآية" (٢٢٢).

أجمع اللغويون والمفسرون أنّ نسبة المُحارَبَةِ إلى اللهِ -جلّ وعزّ- غيرُ جائزٍ على الحقيقةِ؛ فاللهُ لا يُحارَبُ، ولا يُغالَبُ، ولا يُشَاقُّ، ولا يُحادُّ؛ وذلك لوجهَين:

أحدهما: ما هو عليه من صفاتِ الجلالِ، وعمومِ القدرةِ والإرادةِ على الكمالِ، وما وَجبَ لهُ منَ التَّنَزُّهِ عن الأضدَّادِ والأندادِ.

الثاني: أن ذلك يقتضِي أنْ يكونَ كلُّ واحِدٍ من المتَحاربينَ في جِهَةٍ. والجهة على الله تعالى محالٌ (٢٢٣).

ثمّ إنَّ عطف **(رَسُولَهُ)** على اسمِ الجلالَةِ؛ تشريكا بينهم في الحكمِ **(يُحَارِبُونَ)**، لا يتأتّى إلا أنْ يكون لفظ المحاربةِ محمولا على الحقيقةِ والمجازِ معًا -عندَ مَنْ يقولُ بها- (٢٢٤)، فتُحمَلُ محاربتُهم للهِ على معنى يليقُ بها، وهو المخالفةُ مجازًا، ومحاربَتُهُم لرسولِ اللهِ -صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ- على المُقَاتَلَةِ الحقيقيةِ (٢٢٥).

أمّا من لا يجيزون الجمع بين الحقيقة والمجاز فلهم في ذلك أقوال عدّةٌ، أهمها:

الأوّل: أنّهم أبقوا الإسناد الثاني -محاربة الرسول- على حقيقتِهِ، وأوّلوا في الأوّلِ على حذف مضافٍ؛ حتّى يستقيم الإسنادُ، وتقديرهُ عندهم: يحاربونَ أولياءَ اللهِ (٢٢٦)، كذا قدّرهُ الجمهور، أو يحاربونَ عبادَ اللهِ (٢٢٧)، واستدلُّوا على ذلكَ

---

(٢٢٢) المائدة ٣٣.
(٢٢٣) أحكام القرآن لابن عربي ٩١/٢، وانظر: تفسير القرطبي ١٥٠/٦.
(٢٢٤) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٨٢/٢،٥٨٣.
(٢٢٥) انظر: الدرّ المصون ٢٥٠/٤، اللباب في علوم الكتاب ٣٠٤/٧.
(٢٢٦) انظر: البحر المحيط ٢٤٠/٢، التبيان في إعراب القرآن ٤٣٤/١.
(٢٢٧) انظر: المحرر الوجيز ١٨٥/٢.

بمَا جاء في الخبرِ عن رسولِ اللهِ –صلّى اللهُ عليهِ وسلّم–: "مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بالمُحَارَبَةِ" (٢٢٨)، ومنهم مَنْ يقّدِّرُ المُضَافَ المحذوفَ في الإسنادَين، والتقديرُ عندهُ: إنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّه تَعَالَى وَأَوْلِيَاءَ رَسُولِهِ كَذَا وَكَذَا (٢٢٩). وإنما عبَّر –تعالى– بنفسه العزيزةِ، وأسند الفعل إليه مباشرة؛ إكبارًا لأذيتهم، كما عبَّرَ بنفسهِ عن الفقراءِ الضعفاءِ في قوله: " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا" (٢٣٠).

الثاني: أنَّ المقصودَ محاربةُ الرسولِ –صلى الله عليه وسلّم–، ومحاربةُ المسلمين في حكم محاربتِه. ذكره الزمخشري (٢٣١)، يعني أنَّ المقصودَ أنْ يخبرَ بأنهم يحاربون رسولَ الله، وإنما ذَكَر اسمَ الله تبارك وتعالى تعظيماً وتفخيماً لِمَنْ يُحارَبُ، كقوله: "إنَّ الذين يُبَايعُونَكَ إنَّمَا يُبَايعُونَ الله" (٢٣٢).

الثالث: انَّ المحاربةَ محمولةٌ على مخالفةِ الأمرِ والتَكليفِ، وَالتَّقْدِيرُ: إنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ أَحْكَامَ اللَّه وَأَحْكَامَ رَسُولِهِ بِالمعاصِي، وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا كَذَا وَكَذَا (٢٣٣). وقد سمّاهم محاربين له تشبيهاً بالمحاربين حقيقة؛ لأن المخالفَ مُحاربٌ، وإنْ لم يُحَارِبْ (٢٣٤). يعني أنَّ المجازَ في الإسنادين، بحمل المحاربةِ للهِ ورسوله على مخالفتِهما، وبهذا يختلف عن التوجيه الأول الذي يجعلُ اللفظَ محمولٌ على المجازِ في الإسنادِ الأوّل، وعلى الحقيقةِ في الثّانِي.

---

(٢٢٨) الحديث بهذا اللفظ رواه أنس ابن مالك. انظر: المعجم الأوسط للطبراني ١٩٢/١، شرح السنة للبغوي ٢٢/٥، مسند الشهاب القضاعي ٣٢٦/٢.
(٢٢٩) انظر: مفاتيح الغيب ٣٤٥/١١، زاد المسير ٥٤٢/١.
(٢٣٠) البقرة ٢٤٥، وانظر: أحكام القرآن للجصّاص ٧٧/٢، تفسير القرطبي ١٥٠/٦.
(٢٣١) انظر: الكشاف ٦٢٨/١.
(٢٣٢) الفتح ١٠، وانظر: الدر المصون ٢٥٠/٤، اللباب ٣٠٣/٧، التحرير والتنوير ١٨٢،١٨١/٦.
(٢٣٣) انظر: مفاتيح الغيب ٣٤٥/١١، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٨٣/٢.
(٢٣٤) انظر: زاد المسير ٥٤١/١.

وهذا الموضعُ كسابِقِهِ تخريجاتُه كافةً تحتاج إلى تأويل؛ ولذلك لا يترجح أحدها على الآخر.

(٤) إسْنَادُ الجِهادِ إلى الكُفَّارِ والمُنافِقِينَ.

يقول الله –تعالى: " يَاأَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ" **(٢٣٥)**.

جمعَ النصُّ الشريفُ بينَ الكُفَّارِ والمُنَافِقِين في أمرِ النّبيِّ –صلَّى اللهُ عليهِ وسلّمَ– بِجِهَادِهِم، والجِهادُ كما عرَّفهُ الفُقَهاءُ: " قِتَال مُسْلِمٍ كَافِرًا غَيْرَ ذِي عَهْدٍ بَعْدَ دَعْوَتِهِ لِلإِسْلاَمِ وَإِبَائِهِ؛ إِعْلاَءً لِكَلِمَةِ اللَّهِ" (٢٣٦)، وذلكَ مُتَحقِّقٌ في جانِبِ الكُفَّارِ، أمّا في حقِّ المُنافِقِينَ فَمُتَعَذِّرٌ؛ لأَنَّهُمْ غَيْرُ مُظْهِرِينَ الْكُفْرَ، وكَانَ النَّبِيءُ مُمْسِكًا عَنْ قَتْلِهِمْ سَدًّا لِذَرِيعَةِ دُخُولِ الشَّكِّ فِي الْأَمَانِ عَلَى الدَّاخِلِينَ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا قَالَ لِعُمَرَ –حِينَما استأذَنَهُ في ضربِ عُنُقِ عبدِاللهِ بن أُبَيٍّ بن سلول–: " دَعْهُ لَا يَتَحَدَّثُ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ" (٢٣٧).

ولذلكَ فقدْ تأوّلَ العُلماءُ العطفَ في الآيةِ على قَوْلَين:

أوّلًا: أنّهُ من قبيلِ عطفِ المُفرداتِ، وأنّ الْجِهَادَ الْمَأْمُورَ لِلْفَرِيقَيْنِ مُخْتَلِفٌ، ولَفْظُ (الْجِهَادِ) مُسْتَعْمَلٌ فِي حَقِيقَتِهِ ومَجَازِهِ (٢٣٨). في حقِيقَتِهِ معَ الكُفّارِ، وفي مجازِهِ معَ المُنافِقِينَ، وظهرَ ذلكَ جليًّا في تأويلاتِ المُفَسِّرِينَ، قالَ ابنُ عبّاس: جاهدِ" مُنَافِقِي أهل الْمَدِينَة بِاللِّسَانِ بالزجر والوعيدِ" (٢٣٩). وقال ابنُ عطيّة: " فجهادُ الكافرِ المُعلِنِ بالسّيفِ، وجهادُ المنافقِ المتستِّرِ باللسانِ والتّعنيفِ والاكْفِهْرارِ في وجْهِهِ" (٢٤٠)، وقال الزمخشريِّ: " جاهِدِ الْكُفَّارَ

(٢٣٥) التّوبة ٧٣، التحريم ٩.
(٢٣٦) الموسوعة الفقهية الكويتية (١٦/ ١٢٤).
(٢٣٧) التحرير والتنوير (١٠/ ٢٦٦)، والحديث في: صحيح البخاري ١٨٣/٤، باب: ما ينهى من دعوى الجاهلية، سنن الترمذي ٤١٧/٥، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الْمُنَافِقِينَ، واللفظ لهُ.
(٢٣٨) انظر: تفسير ابن عرفة (٤/ ٢٥٤).
(٢٣٩) تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ٤٧٨. ونسب ذلك إلى الحسن، والضحاك، والربيع بن أنس. انظر: زاد المسير (٢/ ٢٧٨).
(٢٤٠) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٥٩)، وانظر: تفسير القرطبي (٨/ ٢٠٤).

بالسيف وَالْمُنافِقِينَ بالحجة" (٢٤١). إلى غيرِ ذلكَ من النُّصوصِ التِي تُشيرُ إلى المُخالفَةِ بينَ الأمرين (٢٤٢).

وخالفَ في ذلكَ الرَّازِيُّ فقالَ: ". وَهَذَا بَعِيدٌ لِأَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: (جاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنافِقِينَ) يَقْتَضِي الْأَمْرَ بِجِهَادِهِمَا مَعًا، وَكَذَا ظَاهِرُ قَوْلِهِ: (وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ) رَاجِعٌ إِلَى الْفَرِيقَيْنِ" (٢٤٣). ولعلّ ما ذكرَهُ الرازيُّ قريبٌ ممَّا نسبهُ ابنُ عطيَّة للزجاجِ بقوله:" قال الزجّاجُ: أُمِرَ في هذهِ الآيةِ بجهادِ الكُفّارِ والمنافقين بالسّيفِ، وأُبيحَ لهُ فيهَا قتلُ المنَافِقِينَ" (٢٤٤).

ثَانِيًا: أنَّ الآيةَ مِنْ قبيلِ عطفِ الجُمَلِ، و (المنَافِقِينَ) منصوبٌ بفِعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ: وعارضِ المنافقين بالاحتجاجِ، وهو من عطفِ الخاصِّ على العامِّ، وانفردَ بذكره ابنُ عرفة (٢٤٥)، ونظّرَ لذلكَ بقولِ الشاعِرِ:

عَلَفْتُها تِبْناً وَمَاء بَارِدًا (٢٤٦).

وإنّمَا قُدِّرَ العامِلُ هُنَا فِرارًا من اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في لفظِ الجِهادِ.

تعارضَ المجازُ والإضمارُ، وقد سبقتِ الإشارةُ إليه، ولا يخفى أنَّ كليهما بحاجةٍ إلى التّأويلِ.

(٥) إسناد السجود إلى العاقل وغير العاقل.

يقول الله –تعالى–: " أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ" (٢٤٧).

---

(٢٤١) الكشاف (٢/ ٢٩٠).
(٢٤٢) انظر: ا تفسير الطبري (١٤/ ٣٥٨) وما بعدها، لهداية الى بلوغ النهاية (١٢/ ٧٥٨١)، تفسير الثعلبي (٥/ ٦٩).
(٢٤٣) مفاتيح الغيب (١٦/ ١٠٣).
(٢٤٤) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٣/ ٥٩)، ونصَّ الزّجاجُ على خلافِ ذلكَ فقال: " أمر بجهادهم، والمعنى جاهدهم بالقتل والحجة، فالحجة على المنافقين جهاد لهم". معاني القرآن وإعرابه ٤٦١/٢.
(٢٤٥) انظر: تفسير ابن عرفة (٤/ ٢٥٤).
(٢٤٦) سبق الحديث عنهُ.
(٢٤٧) الحج ١٨.

في توجيهِ الرفع في قولهِ: (وَكَثِيرٌ) عدّةُ أوجهٍ إعرابيةٍ، أهمُّها:

أوّلًا: أنّ الواو عاطفةٌ، و(كثيرٌ) معطوفٌ على المفرداتِ قبلَهُ (وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالدَّوَابُّ)، وجميعُها مشتركةٌ في الحكمِ الأوّلِ (يسْجُدُ)، والسجودُ في حقِّ (النّاسِ) عبادةٌ على الحقيقةِ، بالهيئةِ المعروفةِ، وهو في الجماداتِ الأخرى مجازٌ عن الخُضوعِ، والطّواعِيَةِ، والانقياد، وهذا قولُ مَن يجيزُ الجمعَ بينَ الحقيقةِ والمجازِ في اللفظِ الواحدِ (٢٤٨).

أو أنْ يكون المرادُ بالسجودِ في الآيةِ الكريمةِ التذللَ والانقيادَ للهِ –عزّ وجلّ–، وهذا معنى شملَ مَن يعقِل وما لا يعقِل، ومَنْ يسجُدُ سجودَ التّكليفِ ومَن لا يسجُدُه (٢٤٩)، قال الزجّاجُ: " وهو أوجهُ الوجوهِ" (٢٥٠)، وقال أبو حيّان: "وهو الظّاهرُ" (٢٥١).

وقيلَ: بل السجودُ على الحقيقةِ في المذكوراتِ كافّةً، وهو في العقلاءِ ظاهرٌ معروفٌ بهيئتِهِ، أمّا في غيرِهم فقد جاءتِ الأخبارُ بذلك، منها ما أخرجهُ عَبد بن حُمَيد، وَابن جَرِير ، وَابن المنذر عن أبي العالية –رَضيَ اللهُ عنهُ– قال : "ما في السَّماءِ مِن شمسٍ ولا قمرٍ ولا نجمٍ إلا يقعُ ساجدًا حتى يغيبَ، ثمَّ لا ينصرفُ حتى يؤذنَ لهُ" (٢٥٢)، وما أخرجهُ ابنُ أبي حاتمٍ عن الضَّحَّاكِ –رضيَ اللهُ عنهُ– قالَ : "إذا فاءَ الفيءُ لم يبقَ شيءٌ من دابَّةٌ ولا طائرٌ إلا خرَّ للهِ ساجدًا" (٢٥٣)، مع التفويض بالكيفية لله تعالى.

ثانيًا: أنّ الواو عاطفةٌ، والعطفُ هنا للجُمَلِ، لا للمُفرداتِ، وعليهِ فـــــ(كثيرٌ) مرفوعٌ على الفاعليّةِ بفعلٍ مُضمَرٍ يدُلُّ عليهِ المذكورُ، وتقديرُهُ: ويسجُدُ لهُ كثيرٌ منَ النّاسِ، سجودَ

---

(٢٤٨) انظر: مفاتيح الغيبِ ٢١٣/٢٣، الدر المصون ٢٤٥/٨، اللباب في علوم الكتاب ٢٤٤/١٤.
(٢٤٩) انظر: تفسير القرطبي ٢٤/١٢، فتح القدير ٢٥٤/٣.
(٢٥٠) معاني القرآن وإعرابُه ٤١٨/٣.
(٢٥١) البحر المحيط ٤٩٤/٧.
(٢٥٢) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٤١٩/١٠.
(٢٥٣) الدر المنثور في التفسير بالمأثور ٤١٩/١٠.

طاعةٍ وعبَادَةٍ (٢٥٤). وأضمرَ أصحابُ هذا القولِ عاملًا محذوفًا؛ فرارًا من اجتماعِ الحقيقةِ والمجازِ في لفظِ (يسْجُدُ).

ثالثًا: أنّ الواوَ استئنافيّةٌ، و(كثيرٌ) مُبْتدأٌ، و(مِنَ النّاسِ) صفةٌ، وخبرُهُ محذوفٌ، تقديرُهُ: وكثيرٌ منَ النّاسِ مُثابٌ (٢٥٥)، وقيل: مرحُومون بسجُودِهم (٢٥٦)، وقيل: وكثيرٌ منَ الناسِ في الجَنّةِ (٢٥٧)، وقيل: ثبت لهم الثّوابُ (٢٥٨)، والتقديراتُ السابِقةُ دلّ عليها المُقَابِلِ في قولِه: "وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ".

وفي الآيةِ توجيهاتٌ أخرى يضيقُ المقامُ عن حصرِهَا (٢٥٩).

وقدْ تعارَضَ في التّوجيهاتِ الثّلاثةِ المجازُ مع الحذفِ، والخلافُ فيهِ يجري كما جرى في بعضِ المواضِعِ السَّابِقةِ، وإن كنتُ أميلُ إلى الرأيِ القَائلِ بأنّ السُّجُودَ في حقِّ الجميعِ عَلَى الحَقيقَةِ، مع تفويضِ الكيفيّةِ في الجمَاداتِ إلى اللهِ –جلَّ وعزّ–، مِنْ بابِ قولِ اللهِ تعالى: " تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ" (٢٦٠).

(٦) الاستثناء بين الاتصال والانقطاع.

يقول الله –تعالى–:" قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ" (٢٦١).

في توجيهِ الرفعِ في اسمِ الجلالةِ ونوعِ الاستثناءِ أقوالٌ، أهمُّها:

---

(٢٥٤) انظر: تفسير الطبري ٥٨٦/١٨، تفسير الثعلبي ١٢/٧، الكشاف ١٤٩/٣، وغيرها.
(٢٥٥) انظر: الكشاف ١٤٩/٣، مفاتيح الغيب ٢١٣/٢٣، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٧٠/٥، وغيرها.
(٢٥٦) انظر: المحرر الوجيز ١١٣/٤.
(٢٥٧) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٧/ ٤٨٦٠١)، ونسب لابن عباس في: الفريد في إعراب الكتاب المجيد ٥٣٩/٤.
(٢٥٨) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٧١/٢.
(٢٥٩) انظر: الدر المصون ٢٤٥/٨، اللباب في علوم الكتاب ٢٤٤/١٤، الفريد في إعراب الكتاب المجيد ٥٣٩/٤.
(٢٦٠) الإسراء ٤٤.
(٢٦١) النّمل ٦٥.

أوّلًا: أنّ (مَنْ) فاعل (يَعْلَم) و (الغَيبَ) مفعُوله، و(إلّا اللهُ) بدلٌ أو عطفُ بيانٍ مِنْ (مَنْ)؛ لأنّ الكلامَ غيرُ موجَبٍ، وهو بذلكَ مُندَرِجٌ في مضمُونِ (مَنْ)، والاستثناءُ على ذلكَ مُتّصِلٌ، والمعنى: لا يعلمُ أحدٌ الغيبَ إلّا اللهُ، وهو كقولِهم: ما ذهَبَ أحَدٌ ألّا أبوكَ (٢٦٢)، وهو الظاهر مِن قولِ الزّجاجِ (٢٦٣)، والفرّاءِ (٢٦٤).

و (فِي السَّمَواتِ) متعلِّقٌ بكونٍ مطلقٍ محذوفٍ وجوبًا، تقديرُهُ: (كَانَ) أو (اسْتَقرّ) أو (كائنٌ) أو (مستقرٌّ)، وفيهِ جمعٌ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، عندَ مَنْ يقولُ بهِ؛ لأنَّ الظرفيّةَ المُستَفَادةَ مِنْ (فِي) حقيقةٌ بالنِّسبةِ إلى غيرِ اللهِ -سبحانهُ وتعالى-، مجازٌ بالنِّسبةِ إليهِ -تعالى-، فاللهُ لا يحْوِيهِ المكانُ، وهو فيهما بعِلمِهِ، ونسبه الشيخُ خالد الأزهريّ إلى السفاقسيِّ (٢٦٥).

ويبدو أنّ هذا التوجيهَ هو ما يتَّفقُ في شقٍّ منه مع صرّح به أهلُ السنّةِ، بل نقلَ بعضُهُم فيه الإجماعَ (٢٦٦) مِنْ أنّ (اللَّهُ فِي السَّمَاءِ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ) (٢٦٧)، وعليهِ فقولُهُم فيما سبَقَ: (لأنَّ الظرفيّةَ المُستَفَادةَ مِنْ (فِي) حقيقةٌ بالنِّسبةِ إلى غيرِ اللهِ -سبحانهُ وتعالى-، مجازٌ بالنِّسبةِ إليهِ -تعالى-) ليس على إطلاقِهِ، فاللهُ في السَّماء حقيقةً على قولِ أهلِ السنّةِ، وعلمُهُ في كلِّ مكانٍ، "قَدْ أَحَاطَ عِلْمُهُ بِجَمِيعِ مَا خَلَقَ فِي السَّمَاوَاتِ الْعُلَا، وَبِجَمِيعِ مَا فِي سَبْعِ أَرَضِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمَا تَحْتَ الثَّرَى، يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، وَيَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ، وَيَعْلَمُ الْخَطْرَةَ وَالْهَمَّةَ، وَيَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ النُّفُوسُ يَسْمَعُ وَيَرَى، وَلَا

---

(٢٦٢) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٠١٢/٢، الدّرّ المصُون ٦٣٣/٨، الفريد ١٠٦/٥.
(٢٦٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٢٧/٤، فتح القدير ١٧٠/٤.
(٢٦٤) انظر: معاني القرآن ٢٩٨/٢، تفسير الثعلبي ٢٢٠/٧، تفسير القرطبي ٢٢٦/١٣.
(٢٦٥) انظر: التصريح ٥٤٨/١.
(٢٦٦) انظر: الإقناع في مسائل الإجماع ٤٤/١.
(٢٦٧) انظر تفصيل الأدلةِ في ذلك في: الشريعة للآجري ١٠٧٦/٣ وما بعدها، مختصر معارج القبول ٣٧ وما بعدها. مع التنبيه على أنّ أهل السنة الذين يثبتون الجهة لله تعالى يقصدون إثبات العلو، لكن لم يرد لفظ الجهة في الكتاب ولا في السُّنَّةِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ إثْبَاتِ الْعُلُوِّ إثْبَاتُهَا لأن العرش سقف لجميع الْمَخْلُوقاتِ فَمَا فَوْقَهُ لَا يُسَمَّى جِهَةً. انظر: مختصر معارج القبول ٤٢.

يَعْزُبُ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرَضِينَ وَمَا بَيْنَهُنَّ، إِلَّا وَقَدْ أَحَاطَ عِلْمُهُ بِهِ" (٢٦٨).

وفرارًا من الجمعِ بينَ الحقيقةِ والمَجازِ في لفظٍ واحدٍ، مع بقاءِ الاستثناءِ على اتصالِهِ، قدّرَ ابنُ مالكٍ (٢٦٩) المتعلّق كونًا خاصًّا، من الأفعالِ المنسوبةِ على الحقيقةِ إلى الله –تعالى–، وإلى المخلوقينَ، والتقديرُ عندهُ: قل لَا يعلم من ذُكِرَ أو مَنْ يُذْكر فِي السَّمَوَات وَالْأَرْض، (٢٧٠). وجوّز في المتعلّقِ أنْ يكونَ كونًا مطلقًا، لكِن على تأويلٍ بالحذفِ فقالَ: " ويجوزُ تعليقُ (فِي) بـ(استقرّ) مسندًا إلى مضاف حُذِفَ، وأقيمَ المضَافُ إليه مقامَهُ، والتقديرُ: لا يعلمُ مَنِ استقرّ ذِكْرُهُ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلَّا اللهُ، ثم حُذِف الفعلُ والمضافُ واستترَ الضميرُ لأنهُ مرفوعٌ. (٢٧١).

ثَانِيًا: أنّ الاستثناءَ منقطعٌ، مما يعْنِي خروجَ اسمِ الجلالةِ مِنْ مدلولِ (مَنْ)، وبالتّالي رفعُهُ على لغةِ بني تميمٍ، وهو قولٌ الزّمخشري (٢٧٢)، والشوكاني (٢٧٣)، قال أبو حيان: وهو" الْمُتَبَادِرُ إِلَى الذِّهْنِ" (٢٧٤). والمعنى على هذا

(٢٦٨) الشريعة للآجري ١٠٧٦/٣.
(٢٦٩) جديرٌ بالذّكر أنّ ابنَ مالكٍ لا يمنعُ الجمعَ بينَ الحقيقةِ والمجاز، لكنّ تقديرَهُ هذا من بابِ المناقشةِ لمن يمنعُ ذلكَ، قال في شرح التسهيل ٢٨٨/٢: " هذا على تسليمِ امتناعِ إرادةِ الحقيقةِ والمجاز في حالٍ واحدةٍ، وليس عندي ممتنعا؛ لقولهم: القلمُ أحدُ اللسانين، والخالُ أحدُ الأبوين".
(٢٧٠) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٨)، مغني اللبيب ٣٤٨/٥، روح المعاني ٢٠/١٠.
(٢٧١) انظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٢٨٨)، تمهيد القواعد ٥/ ٢١٥٢، قال ناظر الجيش: " وجعله (في) متعلّقة بغير (استقرّ) أو بـ (استقرّ) مسند إلى مضافٍ، إلى ضمير (مَنْ) فيهِ نظرٌ لا يخْفى".
(٢٧٢) انظر: الكشاف ٣٧٨/٣.والجمهورُ في هذه المسألة على وجوب النصب، وبنو تميم وإن كانوا يجيزون الإتباع إلا أنّه لا يتحتم عندهم البدل، بل الأفصح عندهم النصب. انظر: التذييل ٢٢٦/٨.
(٢٧٣) انظر: فتح القدير للشوكاني (٤/ ١٧٠)..
(٢٧٤) البحر المحيط (٨/ ٢٦٠).

التوجيه: " إن كان اللهُ ممن في السماوات والأرض، فهُم يعلمون الغيبَ، يعني: أنّ علمهم الغيب في استحالتِهِ كاستحالةِ أن يكونَ اللهُ منْهُم" (٢٧٥).

ثُمّ استدلّ الزمخشريُّ على قولِهِ بدليلٍ خارجيٍّ فقال:" على أنّ قولَك: (مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، وجمعَك بينهُ وبينهُم في إطلاقِ اسمٍ واحدٍ: فيه إيهامُ تسوية، والإيهاماتُ مُزالةٌ عنهُ وعن صفاتِهِ -تعالى-. ألا ترى كيفَ قالَ -صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ- لمن قال: ومَنْ يعصِهِما فقد غَوَى: "بِئْسَ خَطِيبُ القَومِ أنْتَ " (٢٧٦). وقد نقل ابنُ هشامٍ تضعيفَ العلماءُ قولَ الزمخشريِّ بأن فيهِ حملًا للقراءةِ السبعيّةِ على لغةٍ مرجُوحةٍ (٢٧٧).

ثالثًا: أنّ (اللهُ) فاعلٌ لـ(يعْلَم)، و(مَنْ) مفعولهُ، و(الغَيبَ) بدلٌ من (مَنْ) بدل اشتمال، والاستثناءُ مُفَرّغ، ويكون المعنى: أَيْ لَا يَعْلَمُ غَيْبَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا اللَّهُ، أَيْ: الْأَشْيَاءَ الْغَائِبَةَ الَّتِي تَحْدُثُ فِي الْعَالَمِ، وَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ بِحُدُوثِهَا، أَيْ لَا يَسْبِقُ عِلْمَهُمْ بِذَلِكَ. ذكرَهُ أبوحيّان وحسّنهُ (٢٧٨). ووصفهُ السمين الحلبي (٢٧٩) وابن عادل الحنبلي (٢٨٠) بالغرابة، ولم يذكُرا وجه ذلك.

ولعلَّ قولَ الزّمخشريِّ أولَى وأرجحُ؛ لأنّهُ خَلَا منَ التقديرِ والتّأويلِ الذي في التَّخريجِ الأوّلِ، كمَا أنّهُ منسوبٌ إلى تميم، وقد نسبَ العلماءُ إليهِم أكثرَ من مائةٍ وخمسين موضِعًا في القُرآنِ الكريمِ بقراءاتهِ المُختلفَةِ (٢٨١).

---

(٢٧٥) الكشاف ٣٧٨/٣. البحر المحيط (٨/ ٢٦١).
(٢٧٦) الكشاف ٣٧٨/٣، وانظر: الدّرّ المصُون ٦٣٤/٨، اللباب في علوم الكتاب ١٩١/١٥، روح المعاني ٢٠/١٠. والحديث مروي عن عُديّ بن حاتم في: صحيح مسلم ٥٩٤/٢، باب: تخفيف الصلاة والخطبة، مسند أحمد ١٨٢/٣٠، سنن أبي داود ٢٨٨/١، باب: الرجل يخطب على قوسٍ، وكلها برواية: " بِئْسَ الْخَطِيبُ أَنْتَ".
(٢٧٧) مغني اللبيب ٣٤٨/٥. يقول أبو حيان: " وأما البدل فهو ضعيف؛ لأنه لا يتصور إلا على ضربين من التأويل" التذييل ٢٢٦/٨، وانظر: تمهيد القواعد ٥/ ٢١٥٢.
(٢٧٨) انظر: البحر المحيط ٢٦١/٨، مغني اللبيب ٣٤٨/٥.
(٢٧٩) انظر: الدّرّ المصُون ٦٣٣/٨.
(٢٨٠) انظر: اللباب في علوم الكتاب ١٩٠/١٥.
(٢٨١) انظر: لغة بني تميم في القرآن الكريم لمشتاق صالح حسين ص ٤ وما بعدها.

(٧) إضَافَةُ المَصدَرِ إلَى الفاعِلِ أوِ المفعولِ.

يقول الله –تعالى–: "وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَدَعْ أَذَاهُمْ" **(٢٨٢).**

الآيةُ نهيٌ للنّبيِّ –صلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ– ومِن ثَمِّ لأُمّتِهِ عنْ طاعةِ الكُفّارِ والمُنَافِقِينَ، والسيرِ على دَرْبِهِم، واتِّباعِ طرائِقِهِم في أقْوَالِهِم أو أفعَالِهِم، ثُمِّ أمرٌ منَ البارِي بتركِ أذِيَّتِهم، وفي تأويله قولانِ:

أحدُهُمَا: أنْ يكونَ مِن إضافةِ المصدرِ إلى مفعُولِهِ، والفعلُ (دَعْ) مستعملٌ في معناهُ الحقيقِيِّ، والمَعْنَى حينئذٍ: دَعْ أن تؤذِيَهُمْ بضَرَرٍ أو قتْلٍ؛ مُجَازَاةً عَلَى إذَايَتِهِمْ إيَّاكَ، واصفَحْ عَنْ زَلَلِهِمْ، وخُذْ بِظَاهِرِهِمْ، وحِسَابُهُمْ علَى اللهِ في بَاطنِهِمْ **(٢٨٣).** قالَ أبُو حيّان: وهوَ "الظّاهِرُ.. [لأنّهُ] لَمَّا نَهَى عَنْ طَاعَتِهِمْ، أَمَرَ بِتَرْكِهِ إِذَايَتَهُمْ وَعُقُوبَتَهُمْ" **(٢٨٤).** ونسبَ الكِرمانيَّ القولَ بذلك إلى الجمهورِ **(٢٨٥).**

الثَّانِي: أنّهُ مِنْ إضافَةِ المصدرِ إلى فاعِلِهِ **(٢٨٦)**، ويكُونُ الفعْلُ (دَعْ) مُسْتَعْمَلًا مَجَازًا فِي عَدَمِ الِاكْتِرَاثِ وَعدم الاغتمام، ممَا يَقُولُونَهُ مِمَّا يُؤْذِي، أَيْ: لَا تَكْتَرِثْ بِمَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ مِنْ أَذًى إِلَيْكَ، فَإِنَّكَ أَجَلُّ مِنَ الِاهْتِمَامِ بِذَلِكَ، وَهَذَا مِنَ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ **(٢٨٧).**

---

(٢٨٢) الأحزاب ٤٨.
(٢٨٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٣١)، الكشاف (٣/ ٥٤٧)، المحرر الوجيز (٤/ ٣٩٠)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢٠٢). ونسب ذلك إلى الحسن، قال: ومثله: "وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ (الحجر ٩٤). وهي مكية فتكون منسوخة". غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٩١٩)، وانظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٢٨٢).
(٢٨٤) البحر (٨/ ٤٨٨) بتصرّف. وانظر: روح المعاني (١١/ ٢٢٤).
(٢٨٥) انظر: غرائب التفسير وعجائب التأويل (٢/ ٩١٩).
(٢٨٦) ونُسِبَ هذا التّأويلُ إلى مجَاهد. انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (٩/ ٥٨٥٠)، تفسير القرطبي (١٤/ ٢٠٢)،
البحر المحيط (٨/ ٤٨٨)، تفسير الثعالبي (٤/ ٣٥٢)،
(٢٨٧) التحرير والتنوير (٢٢/ ٥٨) بتصرُّف.

وكِلَا التأويلينِ متَّجهٌ، ولهُ ما يرجِّحُهُ منَ السِّياق ومنَ النُّصوصِ الأخرى؛ ولذلك عقَّبَ الطاهرُ بقولِهِ: "وَالْوَجْهُ: الْحَمْلُ عَلَى كِلَا الْمَعْنَيَيْنِ، فَيَكُونُ الْأَمْرُ بِتَرْكِ أَذَاهُمْ صَادِقًا بِالْإِعْرَاضِ عَمَّا يُؤْذُونَ بِهِ النَّبِيءَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَقْوَالِهِمْ، وَصَادِقًا بِالْكَفِّ عَنِ الْإِضْرَارِ بِهِمْ، أَيْ أَنْ يَتَرَفَّعَ النَّبِيءُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُؤَاخَذَتِهِمْ عَلَى مَا يَصْدُرُ مِنْهُمْ فِي شَأْنِهِ" (٢٨٨).

(٨) إسنادُ الرُّكُوبِ إلى الدّوابِّ والفُلكِ.

يقول الله –تعالى–:" وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ" (٢٨٩).

ذكرَ ابنُ فارس أنّ " الرَّاء وَالْكَاف وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ مُطَّرِدٌ مُنْقَاسٌ، وَهُوَ عُلُوُّ شَيْءٍ شَيْئًا، يُقَالُ رَكِبَ رُكُوبًا يَرْكَبُ" (٢٩٠)، فَكُلُّ مَا عُلِيَ فَقَدْ رُكِبَ وارْتُكِب (٢٩١)، وخصَهُ الرَّاغِبُ بِكَونِ الإنسانِ على ظهرِ حيوانٍ، وجعلهُ أصلًا فيهِ (٢٩٢)، ويتعدّى بنفسِهِ، نحوَ قولِ تعالى: " وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً"(٢٩٣)، وقدْ يتعدّى بـ(على) (٢٩٤)، وَأُطْلِقَ عَلَى الْحُصُولِ فِي الْفُلْكِ؛ لِتَشْبِيهِهِمُ الْفُلْكَ بِالدَّابَّةِ بِجَامِعِ السَّيْرِ، وَرُكُوبُ الْفُلْكِ يَتَعَدَّى بِ (فِي)؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَصِيلِ وَاللَّاحِقِ، قالَ تعالى: " فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلْكِ" (٢٩٥)، وقال: "وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا" (٢٩٦).

و(مَا) في الآيةِ على وجهينِ:

---

(٢٨٨) المرجع السابق، الصفحة نفسها.
(٢٨٩) الزخرف ١٢.
(٢٩٠) مقاييس اللغة (ر ك ب) (٢/ ٤٣٢).
(٢٩١) تاج العروس (ركب) (٢/ ٥٢١)
(٢٩٢) المفردات في غريب القرآن (ركب) (ص: ٣٦٣).
(٢٩٣) النّحل ٨.
(٢٩٤) تاج العروس (ركب) (٢/ ٥٢١)
(٢٩٥) العنكبوت ٦٥.
(٢٩٦) هود ٤١. وانظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ١٧٣).

أحدُهُمَا: أنْ تكونَ موصولةً –وهوَ موطِنُ الشّاهِدِ–، والعائدُ منَ الصِّلةِ محذوفٌ، ولو ظهرَ لجازَ: مِمّا تَركَبُونَهُ، بالتّذكيرِ على لفظ (مَا)، ومما تركبونها على تأنيثِ الجماعةِ (٢٩٧)، وحذفُ العائدِ وتقديرُهُ على هذَا فيهِ إشكال؛ لأنّهُ عائدٌ على الفُلكِ والأنعامِ، وقد سبقَ أنّهُ يتعدّى إلى أحدِهمَا بنفسِهِ، وإلى الآخرِ بـــــ(في). وأجابوا عن ذلكَ بأنّ فيه تغليبًا للمُتَعَدِّى بغيرِ واسِطة، وذلكَ لقوّتِهِ عَلى المُتعَدِّي بواسِطة (٢٩٨)، فالتَّجوُّزُ الذِي يقْتَضِيهِ التَّغْليبُ بالنَّسْبَةِ إلى المُتَعلَّق، أَوْ أَنّهُ غَلَّبَ المَخْلُوقَ لِلرُّكُوبِ على المصنوعِ؛ لكونِهِ مصنوعَ الخَالقِ القَدِيرِ (٢٩٩).

واعتَرَضَ ابنُ المُنَيِّرِ على وجْهِ التّغليبِ؛ لأنّ ذلكَ يوهِمُ أنّ بينَ الفِعْلَينِ تبايُنًا وليسَ كذلكَ، فإنّ المتعدِّي إلى الأنعامِ هو عينُ الفِعلِ المتعدّي إلى السُّفُنِ، والاختلافُ بالتَّعدِّي والقُصُورِ، أو باختلافِ آلاتِ التَّعدِّي (٣٠٠).

وصرّحَ الطّاهِرُ ابنُ عاشورٍ أنّ في ذلكَ استعمالًا للفظِ في حقِيقَتِهِ ومجازِه (٣٠١). الحقيقةُ أنْ يُستَعمَلَ معَ الدّوابِّ مُتعَدِّيًا بنفسِهِ، ومجازًا معَ الفُلْكِ تشبيهًا لها بالدّوابِّ مُتَعَدِّيًا بحرفِ الجرِّ (في)، ولعلَّ الراغِبَ أثناءَ حديثِهِ عنْ (رَكِب) أرَادَ أنْ يُشيرَ إلى هذا الفرقِ بين الاستعمالينِ فقالَ: " الرُّكُوبُ في الأصل: كون الإنسان على ظهرِ حيوانٍ، وقد يستعملُ في السّفينة، والرَّاكِبُ اختصّ في التّعارفِ بمُمْتَطِي البعيرِ" (٣٠٢)، على عادتِهِ في كِتَابِهِ بالبَدءِ بالمعاني الحقيقيَّةِ ثمّ المجازِيَّةِ.

وجوّزَ النّيسابُوريُّ أنْ يكونَ منْ بابِ قولِهِ:

وَيومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْمًا وعامِرًا ... قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ (٣٠٣)

---

(٢٩٧) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٠٠)، غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٨٦).
(٢٩٨) الكشاف (٤/ ٢٣٩)، مفاتيح الغيب (٢٧/ ٦٢١)، الدر المصون (٩/ ٥٧٦)، وغيرها.
(٢٩٩) روح المعاني (٢٥/ ٦٧).
(٣٠٠) حاشية ابن المنير الإسكندري على الكشاف بتصرُّفٍ بالحذف (٤/ ٢٣٨).
(٣٠١) انظر: التحرير والتنوير (٢٥/ ١٧٣).
(٣٠٢) المفردات في غريب القرآن (ركب) (ص: ٣٦٣)
(٣٠٣) انظر: غرائب القرآن ورغائب الفرقان (٦/ ٨٧)، والبيت من الطويل، منسوبٌ لرجلٍ مِن بني عامر، وهو في: الكتاب ١٧٨/١، المقتضب ٣٣١/٤، التذييل والتكميل ٨٥/٨، المقاصد الشافية ٣٠٠/٣.

يقصدُ أنّهُ لَمْ يُظْهِر "في" حينَ أضْمَرَهُ؛ لأنّه جَعَلَه (يوم) مفعولًا به مجازًا، فتعدَّى الفِعلُ إلى ضميرِهِ بنفسِهِ، ولو جعلهُ ظَرفًا علَى أصلِهِ، لقالَ: "شَهِدْنَا فِيهِ" (٣٠٤).

وفِي القياسِ نظرٌ من وجهينِ:

فأحدهما: أنّ الضَّميرُ المذكورُ في بيتِ النّيسابوريُّ راجِعٌ إلى واحدٍ، هو (اليوم)، أمّا في الآيةِ فالضميرُ العائدُ المحذوفُ راجِعٌ إلى (الفُلْكِ والأنعَامِ معًا).

والثّاني: أنّ الفُلكَ مفعولٌ حقيقيٌّ معنى، إلّا أنّ الفِعلَ لم يقوَ على التّعدّي إليهِ إلّا بواسطةِ الحرفِ، أمّا (اليوم) فهو ظرفٌ.

وفِرَارًا من الأوّلِ قدَّرَ ابنُ المُنيِّرِ المتعلَّقينِ على ما هُما عليهِ لو انفَردا، فيكون التقدير ما تركبونه وتركبون فيه (٣٠٥)، وهذا التقديرُ غيرُ معهُودٍ، ولمْ أجدْهُ عندَ غيرِهِ.

والثّاني: أنَّ (مَا) مصدريّة، مؤوّلة معَ ما بعدَهَا بمصدرٍ في محلِّ نصبٍ بـــــ(جعلَ)، ولا حاجةَ بنا للحذْفِ حينئذٍ (٣٠٦). وهو أولى خروجًا منَ المجازِ والتّأويلِ.

(٩) إسْنَادُ التّبوُّء إلَى الدَّارِ والإيمَانِ.

يقول الله –تعالى:" وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ" (٣٠٧).

بعدَ أنْ مدحَ اللهُ –جلّ وعزّ– المُهاجِرينَ بقولِهِ: "لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ" (٣٠٨)، مدحَ الأنصَارَ بقولِهِ: "وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" (٣٠٩).

---

(٣٠٤) شرح المفصل لابن يعيش ٤٣٣/١.
(٣٠٥) انظر: حاشية ابن المنير الإسكندري على الكشاف (٤/ ٢٣٨).
(٣٠٦) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ١٠٠).
(٣٠٧) الحشر ٩.
(٣٠٨) الحشر ٨.
(٣٠٩) الحشر ٩.

و(الَّذِينَ) في صدرِ الآيةِ –والمرادُ بِهِمُ الأنصار– إمَّا أنْ تكونَ كلامًا مُسْتَأنفًا، أوْ تكونَ معْطُوفةً على (المُهَاجِرِينَ) في الآيةِ السَّابقَةِ، و(تَبَوَّءُوا) من: بوَّأَ المَكانَ: حلَّه وأَقامَ بِهِ، وتَبَوَّأَ: تفعَّلَ بمعنى (اتَّخَذَ) (٣١٠)، أي: اتخذوا الدار مَباءَةً، أَي: المَنْزِل، وَقيل: مَنْزِلُ القومِ فِي كُلِّ مَوْضعٍ (٣١١)، أو: هِيَ الْبُقْعَةُ الَّتِي يَبُوءُ إِلَيْهَا صَاحِبُهَا، أَيْ يَرْجِعُ إِلَيْهَا بَعْدَ انْتِشَارِهِ فِي أَعْمَالِهِ (٣١٢).

وفي المعطوفِ عَلَى الدّارِ أقوالٌ:

أوَّلًا: أنّ (الإيمانَ) معطوفٌ على الدّارِ، وهو مِن قبيلِ عطفِ المُفرداتِ، وذلك على وُجُوهٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ يُجْعَلَ الْكَلَامُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً بِتَشْبِيهِ الْإِيمَانِ بِالْمَنْزِلِ، وَجَعْلِ إِثْبَاتِ التَّبَوُّءِ تَخْيِيلًا، فَيكون فعل (تَبَوَّأُوا) مُسْتَعْمَلًا فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ (٣١٣)، عندَ مَنْ يقولُ بِهِ، فالتّبَوُّءُ للدارِ (المَدِينةِ المُنَوّرةِ) حقيقة، وفي الإيمانِ مجازٌ؛ إذ الإيمانُ لا يُتَبَوَّأ، فَتُجُوِّزَ فيهِ، فَجُعِلَ لاخْتِلاطِهِ بِهم وثباتِهِم عليهِ كَالمكَانِ المُحيطِ بهِم، فكأنَّهُم نَزَلوهُ (٣١٤). أوْ على المجازِ المُرسَلِ لعلاقةِ الحاليَّةِ؛ حيثُ جَعَلَ الْإِيمَانَ مِثْلَ الدّارِ؛ لِتَمَكُّنِهِمْ فِيهِ تَنْزِيلًا لِلْحَالِ مَنْزِلَةَ الْمَحَلِّ (٣١٥).

والثَّانِي: أنْ يُضمَّنَ (تَبَوَّؤُا) مَعْنَى لَزِمُوا، وَاللُّزُومُ قَدْرٌ مُشْتَرَكٌ ينتَظِمُ الدَّارِ وَالْإِيمَانِ، فَيَصِحُّ الْعَطْفُ، كَأَنَّهُ قَالَ: لَزِمُوا الدَّارَ وَلَزِمُوا الْإِيمَانَ فَلَمْ يُفَارِقُوهُمَا (٣١٦)، ونسبَ لأبِي عُبَيْدَةَ وَالْأَصْمَعِيِّ وَالْيَزِيدِيِّ وَغَيْرِهِمْ (٣١٧).

---

(٣١٠) الاتِّخاذ أحد المعاني التي يأتي لها (تَفَعّلَ) نحو: تَوَسَّدَ التُّرابَ، وتَبَنّى الصّبيَّ. انظر: المفتاح في الصرف ٥٠، المقاصد الشافية ١٨/٣.
(٣١١) انظر: تاج العروس (بوأ) ١٥٥/١.
(٣١٢) انظر: التحرير والتنوير (٢٨/ ٩٠).
(٣١٣) انظر: روح المعاني ٥١/٢٨، التحرير والتنوير (٢٨/ ٩٠).
(٣١٤) انظر: الدر المصون (١٠/ ٢٨٥)، اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٨٤).
(٣١٥) انظر: فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٣٩).
(٣١٦) انظر: البحر المحيط في التفسير (١٠/ ١٤٣)، الدر المصون (١٠/ ٢٨٥).
(٣١٧) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٢٤).

والثّالث: أنْ يُحملَ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ كَأَنَّهُ قَالَ: تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَمَوَاضِعَ الْإِيمَانِ (٣١٨). فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامهُ. وقيل: المعنى تَبَوَّأُوا دارَ الهجرةِ ودارَ الإيمانِ، فحذفَ المضافَ من الثاني، والمضافَ إليه من الأولِ، وعُوِّضَ عنه اللّام (٣١٩). وضُعِّفَ بأنّهُ لمْ يذْكُرْ أحدٌ منَ النَّحويينَ أنّ الألفَ واللامَ تقوكُ مقامَ الضميرِ، ولمْ يُعهَدْ عنْهُم في ذلك خلاف (٣٢٠).

ثانيًا: أنّ الكلامَ مِن قبيلِ عطفِ الجُمَلِ، فينتصبُ (الإيمَانَ) بفعلٍ محذوفٍ تقديره: واتّخذُوا الإيمانَ ديناً مِنْ قَبْلِ إِتْيَانِ المُهَاجِرِينَ (٣٢١)، أو: وآثروا الإيمانَ (٣٢٢)، أو: وَاعْتَقَدُوا الايمان وأخلصوه (٣٢٣)، أو: وأَلفوا (٣٢٤)، أو: وأحبُّوا (٣٢٥)، ونظّرُوهُ بقَوْلِهِ –تعالى–:" فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ" (٣٢٦)، حيثُ نصبُوا (شُرَكَاءَكُمْ) بفعلٍ محذوفٍ تقديرهُ: واجْمَعُوا شُركاءَكُم (٣٢٧). ونُسِبَ هذا القولُ إلى الْفَرَّاءِ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ (٣٢٨).

ثالثًا: أنّ (شُرَكَاءَكُمْ)، منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ معهُ، والمعنى: تبوءوا الدارَ مع الإيمانِ معًا، وبهذا الاقترانِ يصحُّ معنى قولِهِ: مِنْ قَبْلِهِمْ (٣٢٩). قالَ الطّاهِرُ بنُ عاشورٍ: "

---

(٣١٨) انظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣١٤)، إعراب القرآن للباقولي - منسوب خطأ للزجاج (٢/ ٤٧٧).
(٣١٩) انظر: الكشاف ٥٠٤/٤، تفسير البيضاوي (٥/ ٢٠٠).
(٣٢٠) انظر: الدر المصون (١٠/ ٢٨٦)، اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٨٥).
(٣٢١) انظر: الهداية الى بلوغ النهاية (١١/ ٧٣٩٢).
(٣٢٢) انظر: تفسير البغوي - إحياء التراث (٥/ ٥٨)، التفسير الوسيط للواحدي (٤/ ٢٧٣)، زاد المسير في علم التفسير (٤/ ٢٥٨).
(٣٢٣) انظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٢٠)، البحر المحيط (١٠/ ١٤٣)، فتح القدير للشوكاني (٥/ ٢٣٩).
(٣٢٤) انظر: الدر المصون (١٠/ ٢٨٥)، الإتقان في علوم القرآن (٣/ ٢١٠).
(٣٢٥) انظر: الدر المصون (١٠/ ٢٨٥)، اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٨٤).
(٣٢٦) يونس ٧١.
(٣٢٧) انظر: الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣١٤)،
(٣٢٨) انظر: البرهان في علوم القرآن (٣/ ١٢٤).
(٣٢٩) انظر: المحرر الوجيز (٥/ ٢٨٧)، روح المعاني ٥٢/٢٨.

وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا أَحْسَنُ الْوُجُوهِ، وَإِنْ قَلَّ قَائِلُوهُ" (٣٣٠). وقدْ ضعَّفَهُ السَّمِينُ بأنَّ النّحويينَ " شَرَطوا في المفعول معه أنَّه يجوز عَطْفُه على ما قبلَهُ" (٣٣١).

قال الفارسيُّ: " كلّ هذه الوجوه ممكن" (٣٣٢). وقال ابنُ عطِيَّةَ: " ويتخرَّجُ عَلَى وُجُوهٍ كلها جميلٌ حسنٌ" (٣٣٣). ومَعَ حُسْنِ الوُجُوهِ وإمكانِها، غيرَ أنَّ تَخْريجَ الإيمانِ على أنّهُ مفعولٌ معهُ أولى وأرجحُ؛ لعدمِ احتياجِهِ إلى تأويلٍ من مجازٍ أو حذفٍ كما في غيرِهِ من الوجُوهِ الأُخرى.

(١٠) إِسْنَادُ المجِيءِ إِلَى اللهِ والملائكةِ.

يقول الله –تعالى:" وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا" (٣٣٤).

المجيء: الإتيان، ويقالُ باعتبارِ الحصولِ، وجاءَ في الأعيانِ والمعاني، ولما يكونُ بذاته وبأمْرِهِ، ولِمَنْ قَصدَ مكانًا أو زمَانًا أو عَمَلًا (٣٣٥).

وإسنادُ المجيءِ إلى (الربِّ) في الآيةِ، وبعدَهُ إلى المَلَائكةِ، هل على حقيقتِهِ، أوْ أنّهُ على طَرِيقِ المجازِ، أو اجتمع فيهِ الأمرانِ، عدّةُ أقوالٍ للعُلماءِ، ترتّبَ عليهَا اختلافُ الإعرابِ، وبيانُها فيما يأتِي:

أوّلًا: أنّ إسنادَ المجيءِ إلى الملائكةِ على حقيقَتِهِ، وهوَ التّحوُّلُ أو الانتقالُ مِن موضعٍ إلى موضعٍ، أمّا المجيءُ المسندُ إلى (الربِّ) فليسَ على حقيقَتِهِ، وإنَمَا هوَ اسْتِعَارَةٌ، بِتَشْبِيهِ ابْتِدَاءِ حِسَابِهِ بِالْمَجِيءِ، وعلى هذا الوجهِ فَاسْتِعْمَالُ (جَاءَ) مِنِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ فِي مَجَازِهِ وَحَقِيقَتِهِ (٣٣٦). وجعلُ المجيءِ في حقِّهِ –تعالى– على التّأويلِ؛ لأنّ الحقّ لا يوصفُ

(٣٣٠) التحرير والتنوير (٢٨/ ٩١).
(٣٣١) الدر المصون (١٠/ ٢٨٦)، وانظر: اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٨٥).
(٣٣٢) الحجة للقراء السبعة (٤/ ٣١٤).
(٣٣٣) المحرر الوجيز (٥/ ٢٨٧).
(٣٣٤) الفجر ٢٢.
(٣٣٥) انظر: المفردات في غريب القرآن (جاء) ٢١٢، عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ (جيأ) ٣٦١/١.
(٣٣٦) ذكرَ ذلك الطاهر بن عاشور في: التّحرير والتنوير ٣٣٧/٣٠.

بتحوّلٍ من مكانٍ إلى مكانٍ، وأنّى له التجوّلُ والتنقّلُ، ولا مكانَ لهُ، ولا أوانَ (٣٣٧). ويكونُ بذلكَ مِنْ عطفِ المُفرداتِ.

ثانِيًا: أنّ المجيءَ في الآيةِ على حقيقَتِهِ، سواءٌ في ذلكَ المسندُ إلى الملائكةِ، والمسندُ إلى (الربّ)، فهو محمولٌ ظَاهِرِهِ مِنْ مَجِيءِ ذَاتِهِ، ولَا يَدْخُلُهُ التَّأْوِيلُ، إلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُحْمَلَ مَجِيئُهُ بِذَاتِهِ إلَّا عَلَى مَا يَلِيقُ بِهِ (٣٣٨). والعطفُ على هذا الوجهِ أَيضًا من عطفِ المفرداتِ.

ثالثًا: أنّ الواوَ في الآيةِ بمعنى الباءِ، والتقديرُ: وجاء ربُّكَ بالملَكِ، ونظّروا لذلكَ بقولهِ –تعالى–: " فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ" (٣٣٩)، ومرادُ أصحابِ هذا التأويلِ رفعُ الشبهةِ عنْ إسنادِ المجيءِ إلى (الربِّ) على حقيقتِهِ، وهوَ الانتقالُ من مكانٍ إلى مكانٍ (٣٤٠).

رابعًا: أنّ الإسنادَ إلى الملائكةِ على الحقيقةِ، أمّا إلى الربِّ فعلى حذفِ المُضافِ وإقامةِ المُضافِ إليهِ مقامَهُ، وتقديرُهُ: إتْيَانُ عَذَابِهِ الْعَظِيمِ (٣٤١)، أوِ التقديرُ: جَاءَ أَمْرُهُ وَقَضَاؤُهُ (٣٤٢)، واستدلُّوا لذلكَ بقولهِ –تعالى–: " هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ أَمْرُ رَبِّكَ" (٣٤٣) فَصَارَ هَذَا الْحُكْمُ مُفَسِّرًا لِذَلِكَ الْمُتَشَابِهِ، لِأَنَّ كُلَّ هَذِهِ الْآيَاتِ لَمَّا وَرَدَتْ فِي وَاقِعَةٍ وَاحِدَةٍ، وهي الإِخْبَارٌ عَنْ حَالِ الْقِيَامَةِ لَمْ يَبْعُدْ حَمْلُ بَعْضِهَا عَلَى الْبَعْضِ (٣٤٤). وقيلَ غيرُ ذلك (٣٤٥).

---

(٣٣٧) تفسير الثعلبي (١٠/ ٢٠١).
(٣٣٨) وهذا أحدُ قولين عن الإمام أحمد بن حنبلٍ -رضي الله عنهُ-. انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/ ٤٢١). قال الفخر الرازي: "وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِ". مفاتيح الغيب (٥/ ٣٥٨).
(٣٣٩) المائدة ٢٤. ومجيءُ الواو بمعنى الباءِ صرّحَ بهِ غيرُ واحدٍ من اللغويينَ والمفسرين. انظر على سبيل المثال: المحتسب ٢٣٠/٢، غرائب القرآن ورغائب الفرقان ٥٢٥/٣.
(٣٤٠) انظر: تأويلات أهل السنة (١٠/ ٥٢٣).
(٣٤١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٣/ ١٩٥)، التحرير والتنوير (٨-أ/ ١٨٥).
(٣٤٢)وهو قول الحسن، انظر: تفسير البغوي (٥/ ٢٥٢)، اللباب في علوم الكتاب (٢٠/ ٣٣١).
(٣٤٣) النَّحْل: ٣٣.
(٣٤٤) انظر: مفاتيح الغيب (٥/ ٣٥٨)، تأويلات أهل السنة (١٠/ ٥٢٣).
(٣٤٥) انظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ٥٥)، المحرر الوجيز (٥/ ٤٨٠)، البحر المحيط (١٠/ ٤٧٥).

والآيةُ منَ المُتَشابِهاتِ التي كثُرَ الكلامُ حولَهَا، فالسَّلفُ الصالِحُ -كما سبقتِ الإشارةُ- يثبتونَ المجيءَ كما هوَ ظاهِرُ الآيةِ بلا تأويلٍ، على أنْ يكونَ مجيئًا يليقُ بذاتِهِ المقدّسةِ، لا كمجيءِ الحوادِثِ، أمّا جمهورُ المتكلِمينَ فأرادُوا أيضًا نفيَ شبهِهِ -تعالى- بالحَوَادِثِ، لكِن بطريقِ التّأويلِ، إنْ في لفظِ المجيءِ ذاتِهِ، بجعْلِهِ استعارةً لابتداءِ الحسابِ، أو في الإسنادِ بجعلِ المضافِ محذوفًا -على خلافٍ في تقديرِهِ، أو في الواوِ بجعلِهَا بمعنى الباءِ، وكما هو واضِحٌ أنّ الفرُوقَ الصّناعيّةَ باديةٌ في كلٍّ وجهٍ منْ وجوهِ التّخريجِ، وهيَ وإنْ كانتْ جميعُهَا محتَمَلةً لغةً، لكِنّ الأثرَ العقديَّ يبعثُ على التّحفُّظِ عندَ التّرجيحِ، حتّى لا نقولَ فِي كلامِ اللهِ بغيرِ مُرادِهِ؛ ولذلكَ يتوقّفُ البحثُ عنِ التّرجيحِ.

الخاتمـــــة.

الحمد لله أولا وآخرا وبعد

فبعدَ هذه الوقفةِ مع تلكَ القضيّةِ الأُصُوليةِ (اجتماعِ الحقيقَةِ والمجازِ في اللفْـظِ الواحِـدِ)، وأثَرِها في الإعرابِ، تجلَّتْ للبحثِ بعضُ **النتائجِ**، من أهمِّها:

-أنّ الدِّراساتِ البينيّةِ بينَ العلُومِ الإسلاميّةِ، وبخاصَّةٍ الشرعيةُ منهَا والعربيّةُ مـا زالَـتَ حُبْلَى بِمَا يُمكِنُ الوقوفُ عندَهُ؛ مِنْ أجلِ إبرازِ التّكَامُلِ بينَ هذهِ العلـومِ؛ خدمـةً للنّصَّـينِ الشّريفَينِ (القرآنِ والسُّنّةِ).

-أنّ القضيّةَ (أعْنِي اجتماعَ الحقيقةِ والمجاز) وإنْ كانَتْ في الأصلِ قضيَّةٌ أصُوليّةٌ، لكِـنَّ البحثَ وجدَ لهَا صَدى واسِعًا عِندَ عُلَماءِ العربيّةِ؛ حيثُ كانَتْ دليلًا للتّرجيحِ في التّخريجاتِ الإعرابيَّةِ لآياتِ القُرآنِ الكريمِ عندَ مَنْ يقولُ بجوازِهَا، ودليلَ ردٍّ أو تضعيفٍ عنـدَ مَـنْ يمنَعُهَا، وكانَ ذلكَ في المصنّفاتِ النّحويَّةِ، وكُتُبِ التّفسِـيرِ والمعـاني والإعـرابِ علـى السّواءِ.

-أنّ آثارَ القَضيّةِ فِي النّصِّ الشَّرِيفِ لم تقتَصِرْ على الإعرابِ ومِن ثمّ المعنَى، بل تخطَّت حدودَ ذلك، من نحوِ الآثارِ العقديَّةِ التي أَشارَ إليها البحثُ أثناءَ مُنَاقَشَة قوله -تعالى-: " قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ" (٣٤٦)، وقوله: "" إِنَّمَـا جَـزَاءُ الَّـذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ..... الآية"(٣٤٧)، وقوله -تعالى-: "وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا" (٣٤٨).

-أنّ أغلَبَ التّخْريجاتِ التي ذكَرَها العُلماءُ في المواضِعِ محلِّ البَحْثِ قَـدْ تعـارَضَ فيهَـا الجمعُ بينَ الحقيقةِ والمجازِ، والإضمارِ، والتّضمينِ، وغيرِ ذلكَ ممّا هـو علـى خِـلافِ

(٣٤٦) النّمل ٦٥.
(٣٤٧) المائدة ٣٣.
(٣٤٨) الفجر ٢٢.

الأَصْلِ؛ لذَا توقَّفَ البحثُ عنِ التّرجيحِ في بعضِ المواضِعِ؛ لتساوي الـأوجُهِ، إلّا ما كـانَ مِنْ مُرَجِّحٍ خارجيٍّ، كمَا كانَ فِي قولِ اللهِ –تعال–: " وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ" (٣٤٩).

–تَرَدَّدَتْ مواضِعُ اجتمَاعِ الحقيقَةِ والمجازِ الثلاثةَ عشرَ بينَ التّركيبِ والبنيةِ، مِـنْ خـلالِ خمسةِ أبوابٍ نحويّةٍ، هي: عطفُ النّسق، وهو أكثرُها، وأفعالُ القلوب، والتّثنيَةُ، ومتعلّـق الجارِّ والمجرورِ، وإضافةُ المصدرِ إلى فاعِلِهِ ومفعولِـهِ، واسـتعمالُ الماضِـي بمعنـى المُضَارِعِ.

أهم التوصيات:

من القَضَايَا ذاتِ الصِّلَةِ بموضوعِ البحثِ قضيَّةُ (استعْمَالِ المشتركِ فِي معانِيـهِ)، وهِـيَ بحاجةٍ إلى دراسَةِ أَثَرِها فـِ الإعرابِ، مع تطبيقِها على الذِّكرِ الحكيمِ، أو الحديثِ الشّرِيفِ والأثرِ.

ومِنَ الأَمثِلَةِ على ذلكَ مِنَ القُرْآنِ الكريمِ، قولُ السمينِ الحَلَبِيِّ في تَأْوِيلِ قولِهِ –تعالى–: "شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ" (٣٥٠): " والظاهر أن رفع «الملائكةُ» وما بعدَهُ عطفٌ على الجلالة المعظمة. وقال بعضُهم: «الكلامُ تَمَّ عند قولِهِ: "لاَ إله إلاَّ هُوَ"، وارتفَعَ "الملائكةُ" بفعلٍ مضمرٍ تقديرُهُ: وشَهِدَ الملائكة وأولو العلم بذلك، وكأنَّ هذا الذاهبَ يرى أنَّ شهادة اللهِ مغايرةٌ لشهادة الملائكة وأولي العلم، ولا يُجيزُ إعمال المشترك في معنييه، فاحتاجَ من أجلِ ذلك إلى إضمارِ فعلٍ يُوافِقُ هذا المنطوقَ لفظاً ويخالِفُهُ معنى" (٣٥١).

والحمد لله أولا وآخرا

(٣٤٩) الأنبياء ٧٨.
(٣٥٠) آل عمران ١٨.
(٣٥١) الدُّرّ المصونُ ٨١/٣.

فهرس المصادر

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء الدمياطي، تحقيق/ أنس مهـرة، ط: دار الكتب العلمية – لبنان الثالثة، ٢٠٠٦م –١٤٢٧هـ.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: الهيئة المصـرية العامة للكتاب ١٣٩٤ه–١٩٧٤م.
- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، للباحث/ أحمد خضير عباس علي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكوفة ١٤٣١ه – ٢٠١٠ م.
- أحكام القرآن لابن العربي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبـد القـادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الثالثة، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
- اجتهادات لغوية، للدكتور/ تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧ م.
- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تحقيق/ عبد الرزاق عفيفي، ط: المكتب الإسـلامي، بيروت– دمشق– لبنان، د ت.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني، تحقيق/ الشيخ أحمـد عـزو عناية، ط: دار الكتاب العربي، الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م.
- أسرار الباغة للجرجاني، تحقيق/ محمود شاكر، ط: مطبعة المدني بالقاهرة، دار المـدني بجدة، د ت.
- أصول السرخسي، ط: دار المعرفة – بيروت، د ت.
- أصول الفقه لابن مفلح، تحقيق/ الدكتور فهد بن محمد السَّـدَحَان، ط: مكتبـة العبيكـان، الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.
- إعراب القرآن (للباقولي) المنسوب خطأ للزجاج، تحقيـق/ إبـراهيم الإبيـاري، ط: دار الكتاب المصري – القاهرة، ودار الكتب اللبنانية – بيروت، الرابعة –١٤٢٠ هـ.

- الإقناع في مسائل الإجماع، تحقيق/ حسن فوزي الصعيدي، ط: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- الاقتراح في أصول النحو وجدله للسيوطي، تحقيق د/ محمود فجال، ط: دار القلم، دمشق، الأولى، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م.
- أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط: دار الكتب المصرية، الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق د/ موسى بناي العليلي، ط: مطبعة العاني، بغداد، بإشراف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، الجمهورية العراقية، لجنة إحياء التراث، الكتاب الخمسون.
- البحث النحوي عند الأصوليين، مصطفى جمال، ط: دار الهجرة، إيران، قُم، الثانية ١٤٠٥ه.
- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ صدقي محمد جميل، ط: دار الفكر، ١٤٢٠ه.
- البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي، ط: دار الكتبي، الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين، تحقيق/ صلاح بن محمد بن عويضة، ط: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الأولى، ١٣٧٦ هـ -١٩٥٧ م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي - تحقيق : د / عياد الثبيتي - ط : دار العرب الإسلامي - الأولى - ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين الفيروزابادي، تحقيق/ محمد علي النجار، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية -لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
- البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق د/ طه عبد الحميد طه، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.

- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، شمس الدين الأصفهاني، تحقيق/ محمد مظهر بقا، دار المدني، السعودية، الأولى، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٦م.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية.
- تأويلات أهل السنة لأبي منصور الماتريدي، تحقيق/ د. مجدي باسلوم، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان، الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.
- التبيان في إعراب القرآن للعكبري، تحقيق/ علي محمد البجاوي، ط: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ط: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- التبصرة في أصول الفقه للشيرازي، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، ط: دار الفكر – دمشق، الأولى، ١٤٠٣ه.
- التحصيل من المحصول، لأب يكر الأرموي، تحقيق/ الدكتور عبد الحميد علي أبو زنيد، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، ط: دار القلم –دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الأولى.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية – بيروت–لبنان، الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- التضمين في العربية مع تحقيق كتاب الالوسي (الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمين)، خالد عبد فزاع، رسالة ماجستير، جامعة القادسية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية، ٢٠٠٢م.
- التَّفْسِيرُ البَسِيْط للواحدي النيسابوري، أصل تحقيقه في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود، ط: عمادة البحث العلمي –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الأولى، ١٤٣٠ هـ.

- التعريفات للجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- تفسير ابن عرفة، تحقيق/ جلال الأسيوطي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الأولى، ٢٠٠٨ م.
- تفسير البيضاوي، تحقيق/ محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى – ١٤١٨ هـ.
- تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، ط: دار إحياء التراث العربي –بيروت الأولى ١٤٢٠ه.
- تفسير الثعلبي (الكشف والبيان عن تفسير القرآن)، تحقيق/ مجموعة من الباحثين، ط: دار التفسير، جدة –المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٣٦ هـ –٢٠١٥ م.
- تفسير القرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤ م.
- تلخيص الأصول، حافظ ثناء الله الزاهدي، ط: مركز المخطوطات والتراث والوثائق – الكويت، الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للإسنوي، تحقيق/ د. محمد حسن هيتو، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٠٠ه.
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د / على محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧ م.
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية – لبنان.
- توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان، ط: دار الفكر العربى، الأولى (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م).
- جامع البيان في تأويل القرآن للطبري، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢٠ هـ –٢٠٠٠ م.

- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، للقاضي عبد النبي نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، ط: دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت، الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- الجمع بين الحقيقة والمجاز عند الأصوليين، وأثره في اختلاف الفقهاء، أحمد محمود حسن البياتي، بحث منشور في مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، مجلد (٥)، عدد (٢٠)، ٢٠١٤م.
- حاشية الأمير على المغني، ط/ دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ.
- حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، ط: ١٢٨٦ه، د ت.
- حاشية الشمني على مغني اللبيب، ط: مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٥ه.
- الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي، تحقيق/ بدر الدين قهوجي –بشير جويجابي، ط: دار المأمون للتراث –دمشق / بيروت، الثانية، ١٤١٣ هـ –١٩٩٣م.
- الحقيقة والمجاز في الكتاب والسنة وعلاقتهما بالأحكام الشرعية، حسام الدين موسى، رسالة ماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ١٤٠١-١٤٠٢ه/ ١٩٨١-١٩٨٢م.
- الخصائص لابن جني، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الرابعة، د ت.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم بدمشق.
- الدر المنثور في التفسير بالماثور للسيوطي، تحقيق وطباعة/ مركز هجر للبحوث، القاهرة ١٤١٤ه.
- دراسات أصولية في القرآن الكريم أ د/ محمد إبراهيم الحفناوي، ط: مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية – القاهرة، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.
- دَرْجُ الدُّرر في تَفسِير الآيِ والسُّوَر، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق (الفاتحة والبقرة) وَلِيد بِن أحمد بن صَالِح الحُسَيْن، (وشاركه في بقية الأجزاء): إياد عبد اللطيف القيسي، ط: مجلة الحكمة، بريطانيا، الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- دفاع عن القرآن الكريم، اصالة العرب ودلالته على المعاني، في القرآن الكريم واللغة العربية، للدكتور/ محمد حسن جبل، ط: البربري للطباعة الحديثة، الأولى ٢٠٠٠م.

- رسالة في حروف الجر والتضمين للشيخ محمد بن محمد الدمنهوري (تحقيق) للباحث، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، العدد الثلاثون ١٤٣٢هـ -٢٠١١ م.
- رَفْعُ النِّقَابِ عَن تنقِيح الشّهابِ لأبي عبد الله السملالي، تحقيق: د. أَحْمَد بن محمَّد السراح، د. عبد الرحمن بن عبد الله الجبرين، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام للسهيلي، تحقيق/ عمر عبد السلام السلامي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
- روح البيان لإسماعيل حقي، ط: دار الفكر – بيروت، د ت.
- روح المعاني للألوسي، ط: دار إحياء التراث العربي.
- رصف المباني للمالقي – تحقيق / أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية – بدمشق.
- زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، ط: دار الكتاب العربي، بيروت، الأولى ١٤٢٢ه.
- زهر الأكم في الأمثال والحكم، لنور الدين اليوسي، تحقيق/ د محمد حجي، د محمد الأخضر، ط: الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء – المغرب، الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.
- سنن أبي داود، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
- سنن الترمذي، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الثانية، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط: دار هجر الأولى (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م).

- شرح تنقيح الفصول للقرافي، تحقيق/ طه عبد الرؤوف سعد، ط: شركة الطباعة الفنية المتحدة، الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور - تحقيق: د / صاحب أبو جناح - ط: عالم الكتب - الاولى - ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩م.
- شرح الدر النضيد في الكلام على كلمة التوحيد للشاوي، تحقي د/ هشام السعيد، طبعة خاصة بالمؤلف، الأولى ٢٠٢٣م.
- شرح السنة للبغوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- شرح (قواعد الإعراب لابن هشام) للقوجوي، تحقيق/ إسماعيل إسماعيل مروة، ط: دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ. د. يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس - ليبيا، ١٣٩٥ -١٩٧٥ م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي، ط: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، الأولى، د ت.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق/ أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الأولى، ٢٠٠٨ م.
- شرح اللمع للأصفهاني، تحقي د/ محمد إبراهيم أبو عباة، ط: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عمادة البحث العلمي، الأولى ١٤١١ه-١٩٩٠م.
- شرح مختصر الروضة، نجم الدين الطوفي، تحقيق/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م.
- شرح معاني الآثار للطحاوي، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق)، ط: عالم الكتب، الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق / إيميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢ هـ -٢٠٠١ م.

- الشرح الكبير لمختصر الأصول من علم الأصول، أبو المنذر محمود المنياوي، ط: المكتبة الشاملة، مصر، الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- الشريعة للآجري، تحقيق د/ عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، ط: دار الوطن - الرياض / السعودية، الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- شواذ القراءات للكرماني، تحقيق د/ شمران العجلي، ط: مؤسسة البلاغ، بيروت، لبنان د ت.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، لابن مالك، تحقيق/ الدكتور طَه مُحسِن، ط: مكتبة ابن تيمية، الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- طراز المجالس للشهاب الخفاجي، ط/ المطبعة العامرة الشرفية. د ت.
- ظاهرة الإعراب وتطبيقها في القرآن الكريم، للدكتور/ أحمد سليمان ياقوت، ط: دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية ١٩٩٤ م.
- العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى، تحقيق د/ أحمد بن علي بن سير المباركي، الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- العدول عن السياق في القرآن الكريم (دراسة في المفرد والمثنى والجمع)، د/ زاهدة عبدالله محمد، بحث منشور في مجلة التربية والعلم، المجلد (١٥) العدد (٣)، لعام ٢٠٠٨م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، ط: دار الكتب العلمية، الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- غرائب القراءات وما جاء فيها من اختلاف الرواية عن الصحابة والتابعين والأئمة المتقدمين لابن مهران، دراسة وتحقيقا، للباحث/ براء هاشم الأهدل، رسالة دكتوراه في قسم القراءات، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، ١٤٣٨ه-١٤٣٩ه.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان للنيسابوري، تحقيق الشيخ/ زكريا عميرات، ط: دار الكتب العلمية - بيروت، الأولى ١٤١٦ه.

- غريب القرآن لابن قتيبة، تحقيق/ أحمد صقر، ط: دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ -١٩٧٨ م.
- الغريبين في القرآن والحديث للهروي، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، لأبي زرعة العراقي، تحقيق/ محمد تامر حجازي، ط: دار الكتب العلمية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- فتح القدير للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب -دمشق، بيروت، الأولى -١٤١٤ هـ.
- فصول في فقه العربية، د/ رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي بالقاهرة، السادسة ١٤٢٠ه-١٩٩٠م.
- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، للدكتور/تمام حسان، مجلة اللسان العربي، الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول بدون تاريخ.
- القواعد والفوائد الأصولية وما يتبعها من الأحكام الفرعية، لابن اللحام، تحقيق/ عبد الكريم الفضيلي، ط: المكتبة العصرية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها لأبي القاسم الهذلي المغربي، تحقيق/ جمال بن السيد بن رفاعي الشايب، ط: مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ا لأولى، ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧ م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق/ محمد نظام الدين الفتيح، ط: دار الزمان للنشر والتوزيع، الأولى ١٤٢٧ه-٢٠٠٦م.
- الكشاف للزمخشري، ط: دار الكتاب العربي - بيروت، الثالثة -١٤٠٧ هـ.
- كشف الأسرار شرح أصول البزدوي، علاء الدين البخاري، دار الكتاب الإسلامي، د ت.

- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب، تحقيق/ د. محيي الدين رمضان، ط: مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٩٤ه-١٩٧٤م.
- الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد، تحقيق د/ رياض بن حسن الخوام، ط: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الأولى٢٠٠٠ م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر، بيروت، الثالثة ١٤١٤ه.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، على محمد عوض، ط: دار الكتب العلمية، الأولى (١٤١٩ هـ ـ ١٩٩٨ م) .
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور/ تمام حسان عمر، ط: عالم الكتب، الخامسة ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- لغة بني تميم في القرآن الكريم لمشتاق صالح حسين. بدون بيانات.
- مؤشرات العمل النحوي بين القدماء والمحدثين، للدكتورة/ ابتسام عبد الكريم رمضان، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار. بدون بيانات.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق/ محمد فؤاد سزكين، ط: مكتبة الخانجي – القاهرة ١٣٨١هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ط: وزارة الأوقاف- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية، تحقيق/ عبد السلام عبد الشافي محمد: ط: دار الكتب العلمية، بيروت، دار الكتب العلمية – بيروت.
- مختصر التحرير شرح الكوكب المنير، لابن النجار الحنبلي، تحقيق/ محمد الزحيلي ونزيه حماد، ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.
- مختصر معارج القبول، هشام بن عبد القادر آل عقدة، ط: مكتبة الكوثر – الرياض، الخامسة، ١٤١٨ هـ.
- مذكرة في أصول الفقه، محمد الأمين الشنقيطي، ط: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الخامسة، ٢٠٠١ م.

- المستصفى في علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد، تحقيق/ محمد بن سليمان الأشقر، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الأولى، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- مسند أبي يعلى الموصلي، تحقيق/ حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث – دمشق، الأولى، ١٤٠٤ ه– ١٩٨٤م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق / شعيب الأرنؤوط –عادل مرشد، وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م.
- مسند الشهاب، تحقيق/ حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الثانية، ١٤٠٧ه – ١٩٨٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، لأبي الفضل السبتي، ط: المكتبة العتيقة ودار التراث.
- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق د/ حاتم صالح الضامن، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت الثانية ١٤٠٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي، ط: المكتبة العلمية – بيروت. د ت.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق د/ هدى محمود قراعة، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى، ١٤١١ هـ –١٩٩٠ م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الأولى.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي، ط: عالم الكتب، بيروت، الأولى ١٤٠٨ه–١٩٨٨م.
- المعتمد في أصول الفقه، لأبي الحسين البصري المعتزلي، تحقيق/ خليل الميس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤٠٣ه.
- المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق/ طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط: دار الحرمين – القاهرة، د ت.
- معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال، ط: دار الجيل – بيروت، الأولى ٢٠٠٣م – ١٤٢٤هـ.

- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي، تحقيق/ أ. د محمد إبراهيم عبادة، ط: مكتبة الآداب – القاهرة / مصر، الأولى، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤ م.
- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د/ عبد اللطيف محمد الخطيب، ط/ الكويت، الأولى ١٤٢١هـ –٢٠٠٠م.
- مفاتيح الغيب للرازي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثالثة –١٤٢٠ هـ.
- مفتاح العلوم للسكاكي، تحقيق/ نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق د. علي بو ملحم، ط: مكتبة الهلال – بيروت، الأولى، ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية للشاطبي، تحقيق د / جمع من المحققين، ط: جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني، أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- مقالات في اللغة والأدب، للدكتور تمام حسان، ط: عالم الكتب بالقاهرة، الأولى ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧ م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
- الموسوعة الفقهية الكويتية، صادر عن: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، الطبعة الثانية، دار السلاسل – الكويت.
- نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢ ه– ١٩٩٢ م.
- النحو الوافي لعباس حسن، ط: دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة، د ت.
- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق/ علي محمد الضباع، ط: المطبعة التجارية الكبرى.

- نظرية القرائن في التحليل اللغوي، للدكتور/ خالد بن عبد الكريم بسندي، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد الرابع، العدد الثاني ١٤٢٨ه – ٢٠٠٧ م.
- نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة نزار مصطفى الباز، الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- نهاية السول شرح منهاج الوصول للإسنوي، ط: دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان، الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي بن أبي طالب، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي –جامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط: مجموعة بحوث الكتاب والسنة –كلية الشريعة والدراسات الإسلامية –جامعة الشارقة، الأولى، ١٤٢٩ هـ –٢٠٠٨ م.
- همع الهوامع للسيوطي، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية – مصر.
- الوجيز في أصول الفقه الإسلامي، أد/ محمد مصطفى الزحيلي، ط: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – سوريا، الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد للواحدي، تحقيق/ الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/ علي محمد معوض، د/ أحمد محمد صيرة، د/ أحمد عبد الغني الجمل، د/ عبد الرحمن عويس، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٥ هـ –١٩٩٤ م.

الفهرس العام للبحث

-المقدمة

-الملخص العربي.

الملخص الإنجليزي.

-التمهيد: (القَرينةُ المعْجَمِيّةُ ودَوْرُهَا فِي الإعرَابِ والمَعْنَى)

-الفصل الأول: الحقيقةُ والمجازُ (الماهِيَّةُ والأنواعُ والجمع بينهما).

-أولا: الحقيقة.

-ثانيا: المجاز.

-ثالثا: اجتماع الحقيقة والمجاز في لفظ واحد.

- رَابِعًا: العلاقةُ بينَهُ وبينَ التّضمينِ النّحويِّ.

- خَامِسًا: العلاقةُ بينَهُ وبينَ المُشتَرَكِ.

-الفصل الثاني: (مواضعُ اجتمَاعِ الحقِيقَةِ والمجاز في القُرْآنِ الكريمِ).

-المطلبُ الأوّلُ: فِي البِنيةِ:

- حقيقةُ الرُّؤيةِ في قولِهِ -تعالى-" وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا".

- حقِيقةُ الضميرِ في (حُكْمِهِمْ).

- استِعْمَالُ الفِعْلِ (أَوْرَثَ) للمَاضِي والمستقبَلِ.

-المطلبُ الثَّاني: في التّراكِيبِ.

- إسْنَادُ النِّكاحِ إلى الحَرائرِ والإِمَاءِ.

- إِسْنَادُ الاَخْذِ إلى الحَذَرِ والأَسْلِحةِ.

- إسْنَادُ المُحَاربَةِ إلى اللهِ ورَسُولِه.
- إسْنَادُ الجِهادِ إلى الكُفَّارِ والمُنافِقينَ.
- إسناد السجود إلى العاقل وغير العاقل.
- الاستِثناءُ بينَ الاتِّصَالِ والانقِطاعِ.
- إضَافَةُ المَصدَرِ إلَى الفاعِلِ أوِ المفعولِ.
- إسنادُ الرُّكُوبِ إلى الدّوابِّ والفُلكِ.
- إسْنَادُ التّبوُّء إلَى الدَّارِ والإيمَانِ.
- إسْنَادُ المجِيءِ إلَى اللهِ والملائِكةِ.
- الخاتمة.
- فهرس المصادر والمراجع.
- الفهرس العام للبحث.